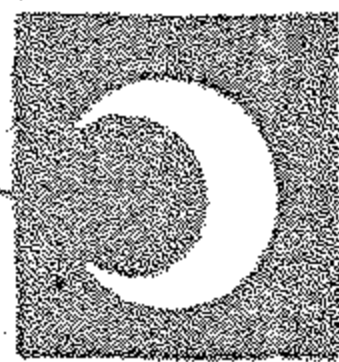


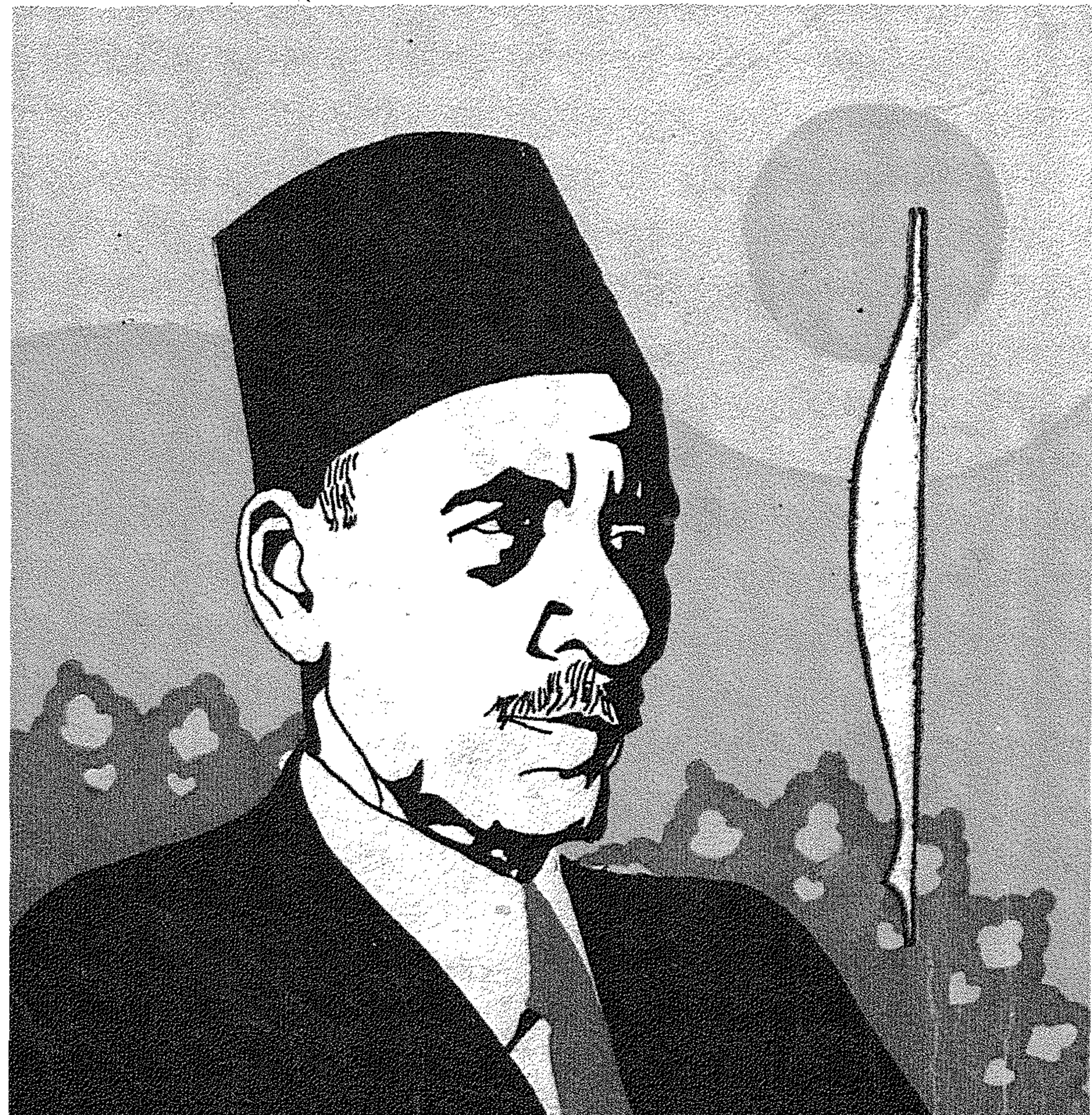
كتاب اهل لال



سلسلة
ثقافية
شهرية

قصة حياتنا

لأستاذ الجيل: أحمد لطفي السيد



كتاب الهلال

مصلحة قمرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة: مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير: كمال النجدي

سكرتير التحرير: عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

KITAB AL-HILAL

العدد ٣٧٧ - رجب ١٤٠٢ - مايو ١٩٨٢

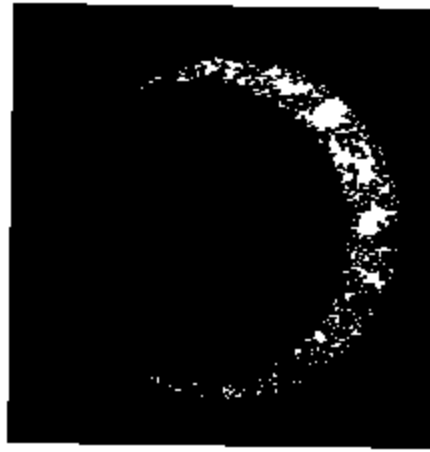
No. 377 — May 1982

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي - ١٢ عددا - في جمهورية مصر العربية جنيهاً ونصف جنيه مصري بالبريد العادي .
وبلاد اتحاد البريد العربي والافريقي وباكستان أرمينية جنيهاً مصرياً أو ما يعادلها بالعملة الحرة بالبريد الجوي وفي سائر أنحاء العالم عشرة دولارات بالبريد العادي وعشرون دولاراً بالبريد الجوي .

والقيمة تسدد مقدماً لقسم الاشتراكات بدار الهلال في ج.م.ع. بحوالة بريدية غير حكومية وباقي بلاد العالم بشيك مصرفي لأمر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الأسعار الموضحة أعلاه عند الطلب .

صکے کتاب الم لال



القلاف يريشسة
العنائة مويعة حسنين

قصة حياتي

•

لأستاذ الجيد
أحمد لطفي السيد

•

دار المسلول

تقديم

بقلم الأستاذ طاهر الطناحي

فى ١٥ يناير ١٩٦٢ أكمل أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد التسعين من عمره . . وقبل اثنى عشر عاما - أى فى يناير سنة ١٩٥٠ . . - كنت أزوره فى منزله فدار الحديث بينه وبينى عن أكبر أمنياته لوطنه مصر ، وقد قارب الثمانين ، فقال فى اهتمام ورغبة فى أعماق نفسه : « أتمنى لمصر أمنيتين :

- الأولى أن ترفع عنها معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أصبحت غير ذات موضوع ، وأن يتحقق لها الجلاء التام ، ويتوطد الاستقلال ، ويصان من كل نقص وعيب وريبة ، فان مصر لن يصلح لها حال ، أو يستقر فيها نظام ما دامت هذه المعاهدة قائمة .

- أما الامنية الثانية ، فهى أن يكون هذا العام (عام ١٩٥٠) عام الاعمال لا عام اقوال ، وعام اصلاح لا عام نقاش وجدل ، فان الجدل والمنازعات تؤخر الشعوب . ولنتذكر ما قاله عمر بن الخطاب : « اذا غضب الله على قوم سلط عليهم الجدل ، ومنعهم العمل » .

ثم دار الحديث بينى وبينه عما كان يكتبه فى صحيفة « الجريدة » التى كان يتولى رياستها فى أوائل هذا

القرن ، وما كان يطالب به من حقوق لمصر ، وعن أمانيه الوطنية فى ذلك الحين ، ثم ما تحقق منها بعد نحو أربعين عاما ، فقال : « كنت أطلب لمصر حرية ودستورا ، وتعليما حرا ، وكرامة وطنية ، وتهذيبا ، لان الحرية هى الحياة ، بل أعز من الحياة ، وهى لرقى الانسان كالروح للأبدان . وقد علمنا التاريخ ان الامة المصرية فى ازمان بعيدة حكمت بالقوة القاهرة ، ولم يكن للحكم العلمى فى أمرها نصيب - ونريد بالحكم العلمى الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة ، كما كان ذلك عند بعض الامم المعاصرة لها ، كحكومات اليونان قبيل الميلاد ، فقد كانت قاعدة حكومة مصر هى « الاستبداد » فى تلك الاعصر الخالية ، فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين ، وما يأتية من الاعمال ملحوظا فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون بعضه منطبقا على مصلحة الامة بالعرض ، او من غير قصة . وكانت الحكومات دائما اجنبية تخالف الامة فى الجنس أو فى الدين واللغة أو فى العادات والاخلاق ، أو فيها جميعا .

« كانت الامة بذلك فى غاية التحفظ والاحتراش من أن تخلص لحكومتها اخلاصا حقيقيا . وكانت مضطرة لمصانعة الحاكم ، تظهر له الطاعة بالاقوال والافعال ، ولكن قلوبها عاصية كارهة .

« بقيت هذه الاحساسات فى الامة ازمانا طوالا متوارثة ، فأفسدت كثيرا من الانفس ، واضاعت الحرية العقلية ، والشجاعة الادبية التى هى طبيعة فى النفوس . وذلك هو ما كنت أنادى به ، وأتمنى الحرية بسببه ، حتى تحققت لمصر .

« أما الدستور ، فكنت أطالب به لانه المراقبة التى ترقى به الامة الى الاستقلال الصحيح ، والحرية الكاملة ولانه يقرر سلطة الامة ، ويحميها من استبداد الفرد ، ويضمن الفصل بين من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية .

« والاستقلال بغير الدستور ، وبغير الحياة النيابية ناقص . ولا كرامة ولا حرية لشعب لا دستور له ، ومهما قيل فى عيوب الحكومات النيابية ، فهى خير وأصلح من أى نوع من الحكومات الاخرى . وأذكر ان العلامة « سبنسر » عرضت عليه يوما أعمال البرلمان الانجليزى والحكومات البرلمانية الانجليزية ، فبعد أن راجعها قال : (مهما قيل عن عيوب الحكومة البرلمانية ، ومهما اتهمت به من مختلف التهم ، فانها الحكومة الخليفة بنى آدم) .

« أما مطالبتي بحرية التعليم ، فقد تحققت بوجود التعليم الجامعى ، فان هذا التعليم ينشر الحرية الفكرية ، ويصوغ الامم على ما تهوى من الحياة الحرة الكريمة ، لا على ما تهوى الحكومات والديكتاتوريات المستبدة . . وكذلك ما كنت أطالب به من التهذيب الخلقى والكرامة الخلقية ، فانى ارى ذلك يتحقق فى ظل الحرية . وقد أصبحت اخلاق المصريين فى الجيل الحاضر خيرا منها فى الجيل الماضى ، وينبغى الانقيس فى هذا الصدد اخلاق الجيل الحاضر على الكمال لنعرف الى أى درجة نحن ، بل الواجب علينا أن نوازن بين حالنا الحاضرة وحالنا الماضية . وحسبنا رجاء أن تكون اليوم اقوم اخلاقا منا بالامس .

« كان المشاهد أيام الاستبداد ان دائرة الحياة ودائرة

الخوف غير محدودتين ، فجاء الجيل الحالى يؤدى
بفضيلته أن الذى يستحق من الله ومن نفسه ومن الناس
لا يستطيع أن يكذب . . وقد كان الكذب فى الزمن
الماضى أشمل منه الآن ، لانه كان الوسيلة الوحيدة
للخلاص من وجه الحاكم الظالم الذى يجلد الناس ضربا
بالسياط فى غير حد ، ومن غير قانون مكتوب ولا جريمة
معروفة .

« على أن الاخلاق التى ينبغى أن تكون محلا للنظر ،
ومقياسا لتقدم الامة أو تأخرها هى الفضائل الاجتماعية ،
وجماها يتخلص فى شيئين :

١ - حب الحرية . وهو متقدم عندنا عن حالنا فى
الماضى ، ومن مظاهره ما يشتكى منه الآن استعجالا
٢ - وحب العدل ، وقد بدت مظاهره فى مواطن
عديدة . . وبالجمله كل ما من شأنه تقوية الروابط بين
أفراد الامة الواحدة ، فهو فضيلة اجتماعية . ولا شك
ان تلك الفضائل ان لم تكن معدومة فى الزمن الماضى ،
فقد كانت كوميض ضئيل تحجب غيوم الظلم الكثيفة » .
وانتقل بنا الحديث فى ذلك الحين - أى فى يناير
سنة ١٩٥٠ - عن الصحافة ، فسألته :

- لو عدت الى الشباب ، فأى الاعمال تختار ؟
فقال : « اختار الصحافة ، لأنى أحبها ، ولانها الاداة
التي يمكن أن تحمل ما أريد أن أبلغه للجماهير ، ولانها
مرآة الراى العام ، تظهر عليها صورته ولونه ، وهى
مقياس لدرجات الاخلاق فى الامة ، ومعرض لحياتها
الذاتية والاجتماعية والثقافية والتقدمية . وترى فيها
المبادئ الصالحة التى تحجب فى أدمغة المفكرين ،

والعواطف التي تنطوى في الصدور . فما أصدق هذه
المرآة الصافية في تحصيل الصورة الصادقة للرأى
العام ، وما أبلغها في توجيه الأمة الى الكمالات ، والى
ما ينبغى لها من سؤدد ورقى .



كذلك كان حديثى مع أستاذ الجيل منذ اثنى عشر
عاما ، ولقد أوحى لى هذا الحديث أن أطالبه بأن يروى
لى قصة حياته وكنت اهدف الى غرضين :

الاول - ان حياة لطفى السيد مرحلة مهمة من مراحل
التاريخ المصرى الحديث فى الميادين السياسية
والاجتماعية والعلمية ، فقد ساهم فى توجيه السياسة
المصرية ، والحياة الاجتماعية ، والتربية والتعليم فى
مصر توجيهها وطنيا وقوميا كان له اثره العظيم فيما وصلت
اليه مصر من استقلال تام وحرية كاملة ، وتقديم فى
التعليم ، وتحقيق لحرية العلم بانشاء الجامعات .

الثانى - ان قصة حياته تقدم لهذا الجيل الحاضر
صورة صادقة عن الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية
فى الجبل الماضى ، وتكشف عن الاحداث الكبرى التى
شهدتها بنفسه ، وكان له فيها مساهمة واضحة . كما
تقدم لنا نماذج حية عن الادوار التى قام بها زملاؤه
فى الجهاد الوطنى والخدمات العامة فى ذلك الحين .

ولقد حرصت أن تبدأ هذه القصة التاريخية النفيسة
بنشأة هذا الرجل العظيم فى قريته « برقين » من أعمال
مديرية الدقهلية ، وبين أهله وعشيرته . وقد روى فى هذا
الكتاب كيف بدأت حياته وتعليمه فى هذه القرية ، ثم

انتقل منها الى المدارس النظامية فى سن العاشرة ،
وكيف طوى مرحلة التعليم الابتدائى فى مدرسة المنصورة ،
ومرحلة التعليم الثانوى فى المدرسة الخديوية ، ثم كيف
قضى دراسته فى مدرسة الحقوق حتى حصل على شهادة
الليسانس سنة ١٨٩٤ م . وكيف بدأ اشتغاله بالسياسة
وهو طالب فى الحقوق . ثم كيف اشتغل بوظيفة « وكيل
نيابة » فترة قصيرة من الزمان ، استقال بعدها ، وعمل
بالمحاماة فترة أقصر منها زهدته فى هذه المهنة ، وصرفته
الى الجهاد السياسى ، وممارسة الصحافة كرئيس لتحرير
صحيفة « الجريدة » . . وفى هذه الصحيفة التى عاشت
من ٩ مارس سنة ١٩٠٧ الى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٤
كان له دور عظيم فى توجيه السياسة الوطنية توجيهها
جديدا .

فقد كانت سياسة زعماء مصر فى ذلك الحين وفى
مقدمتهم مصطفى كامل ترمى الى تدعيم الجامعة
العثمانية ، ومحاربة الاحتلال الانجليزى عن طريق
التبعية العثمانية . وكان هناك فريق من رجال مصر
وكتابها المعروفين يدعون الى جامعة أوسع نطاقا فى ذلك
الحين من الجامعة العثمانية ، وهى الجامعة الاسلامية .
وكانت مصر فى القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين
عثمانية النزعة ، وكان من الدعاة لهذه الفكرة فى مصر
وغیر مصر : السيد على يوسف صاحب المؤيد ، والسيد
رشيد رضا صاحب المنار ، وجرجى زيدان صاحب
الهلل ، والسيد عبد الله نديم ، وعبد الله فكرى ،
وابراهيم المويلحى ، وفارس الشدياق ، والشيخ على
أبو النصر ، وعبد الحميد الرافعى ، وعبد الرحمن

الكواكبي وأديب اسحاق . وكان زعيم هذه الدعوة السيد جمال الدين الافغانى الذى قال عنه جرجى زيدان فى كتاب « مشاهير الشرق » :

« ان الغرض الذى كان يصبوب نحوه أعماله ، والمحور الذى كانت تدور عليه آماله ، توحيد كلمة الاسلام ، وجمع شتات المسلمين فى صورة دولة اسلامية فى ظل الخلافة العظمى . »

كانت سياسة زعماء مصر فى ذلك الزمان تتجه هذا الاتجاه ، وكان البعض منهم يعتمد فى محاربة الاحتلال البريطانى على بعض الدول المنافسة لبريطانيا فى الاستعمار كفرنسا ، فلما تولى احمد لطفى السيد صحيفة « الجريدة » فكر فى هذه الاوضاع التى قامت عليها السياسة المصرية ، وخرج من هذا التفكير بسياسة جديدة هى « سياسة مصر للمصريين وأعلن فى اول مقال دبجه فى صفحتها الاولى ان هذه « الجريدة » صحيفة مصرية تدافع عن مصالح المصريين ، فقال :

« ما الجريدة الا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراميتها ارشاد الامة المصرية الى اسباب الرقى الصحيح ، والحض على الاخذ بها ، واخلاص النصيح للحكومة والامة بتبيين ما هو خير لها وأولى ، تنقد أعمال الفرد وأعمال الحكومة بحرية تامة . أساسها حسن الظن من غير تعرض للموظفين والافراد فى أشخاصهم أو أعمالهم التى لا أساس لها بجسم الكل الذى لا ينقسم وهو الامة . »

وقد كان احمد لطفى السيد اول المنادين باستقلال مصر

التام بعيدا عن أية دولة أخرى وان كان الزعيم مصطفى كامل قد جاهد لاستقلال مصر التام غير أن نزعته المصرية خصوصا في أوائل جهاده كانت تسير إلى جانب نزعته العثمانية . وقد تابع لطفى السيد دعوته في هذه السبيل حتى كان لها أثرها في سياستنا الوطنية . وفي ذلك يقول :

« ان علينا نحن المصريين أن نترك فرنسا وانجلترا والدولة العلية ، ولا نغير سياسة الخلاف ولا سياسة الوفاق أية أهمية . وعلينا أن نعتمد على أنفسنا فقط في الحصول على حقنا في الدستور وحقنا في الحرية . »
« ولا بد لنا من ذلك ومن عزة تربأ بنا أن نطلب من غيرنا أن يأتى ليحرر نفوسنا من الرق ، وقلوبنا من عبادة القوى كأننا نبتغى أن يأتينا الاستقلال ونحن نيام . »
ثم يتناول في مقالاته في الجريدة عقيدة الاستقلال :
« أسسها القومية الوطنية فيقول :

« ان أول معنى للقومية المصرية هو تحديد القومية الوطنية - نريد الوطن المصرى - والاحتفاظ بها والفيرة عليها غيرة التركى على وطنه ، والانجليزى على قوميته - لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع وسط ما يسمى بالجامعة الاسلامية . تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها فيدخل فيها ان مصر وطن لكل مسلم . »

« أما اذا كان معنى الجامعة الاسلامية مقصورا على وجوب ائتلاف بين أمة وجارتها على المعاونة المتبادلة وعلى

الارتقاء ، فذلك حسن مفهوم . بشرط أن يكون العقد متبادلا المنفعة لا مقصورا على أحد الطرفين دون الآخر .
ثم يقول :

« ويجب ألا تقع فى حبائل ذلك الوهم القديم الذى كان يراود أدمغتنا الوقت بعد الوقت اذ كان يزين لنا مرة ان فرنسا ستحرر بلادنا ، ومرة ان الدولة العلية ستقوى . وبحقنا عليها تسفك دماء ابطالها لتخرج الانجليز من بلادنا . ثم هى بعد ذلك تتركنا لانفسنا أحرارا نتصرف كما نشاء .. ان من الواجب أن نبعد بالامة عن هذه الخيالات الكاذبة ، ونوجهها الى أن تنمى فى نفسها عقيدة الاستقلال !! »

كانت دعوة لطفى السيد فى ذلك الحين ، ترمى الى تحقيق الشخصية المصرية والاستقلال المصرى ، والمنفعة المصرية الخالصة بعيدا عن أى نفوذ غير مصرى . وقد جاهد طول حياته السياسية فى هذه السبيل ، كما جاهد فى سبيل الحرية والكرامة الوطنية . وكان فى الصف الاول من الزعماء الذين سعوا بقلمهم وعملهم للوصول الى حقوق مصر فى الحرية والاستقلال التام . وكان من اول العاملين لتأليف الوفد المصرى فى سنة ١٩١٤ م ثم فى سنة ١٩١٨ م وكان من أبرز أعضاء هذين الوفدين ، كما ترى فى صفحات هذا الكتاب . وكانت الحرية فى جهاده هى أعظم الاهداف التى يجب أن يسعى لها الانسان لتحقيق انسانيته . وهى بلا شك الفداء الضرورى لحياتنا ، ولو كنا نعيش بالخبز والماء لكانت عيشتنا راضية

وفوق الرضى ولكن غذاءنا الحقيقى الذى به نحيا ، ومن
أجله نحب الحياة ليس هو شبع البطون ، بل هو شبع
العقول والنفوس والافكار . ولا ريب أن عقولنا ونفوسنا
وأفكارنا لا تشبع ولا ترضى الا بالحرية التى تحققت مع
الاستقلال والعزة والكرامة فى عهدنا الجديد .

طاهر الطناحى

الفصل الأول :

نشأتى الأولى

فى قرية مصرية

نشأت فى أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها الا الوطن المصرى ، ولا تعتز الا بالمصرية ، ولا تنتمى الا الى مصر .. ذلك البلد الطيب الذى نشأ التمدن فيه منذ اقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقى والمجد .

وقد ولدت فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٢ م بقرية «برقين» من أعمال مركز السنبلالوين بمديرية الدقهلية . وهى قرية صغيرة كان تعدادها فى ذلك الحين يبلغ مائة نفس . ويشاع بين اهل الريف ان اسمها « النزلة » وربما سميت باسم « برقين » الفلسطينية . وقد تضاعف سكانها ، فأصبح عددهم الآن نحو ألفى نفس . وهم زراع ماهرون ، مشهورون بالجد والنشاط والاستقامة ، وقد اعتادوا ان ينطقوا القاف « جافا » ، والجيم جيما معطشة كسائر اهالى مركز السنبلالوين ، وما زالت هذه اللهجة تغلب على فى حديثى .

وكان والدى « السيد باشا ابو على » عمدة هذه

القرية ، كوالده « على أبو سيد أحمد » . وقد كان يجيد حفظ القرآن الكريم كله . وعرف بشخصيته المهيبة ، وقوة شكيمة ، وعدالته فى معاملته ، وعطفه على أهل قريته وغيرهم . وأذكر أنه ما قسا يوما على ، ولا وجه الى كلمة نابية أو عبارة تؤلم نفسى ، بل كان - طيب الله ثراه - عطوفا حكيما فى تربية أبنائه ، يعنى بالقدوة الحسنة ، وحسن التوجيه والارشاد .

ولما بلغت الرابعة من عمرى ، أدخلنى كتاب القرية ، وكانت صاحبة سيدة تدعى « الشيخة فاطمة » . فمكثت فيه ست سنوات تعلمت فيها القراءة والكتابة ، وحفظت القرآن كله . وكنت أجلس مع زملائى على الحصر ، ونصنع الحبر بأيدينا . وإلى هذه السيدة يرجع فضل تنشئتى الاولى فى تلك السنين .

ضرب العمد .. والأعيان !

وقد كنت فى العاشرة حينما أتممت حفظ القرآن فى هذا الكتاب ، فاشتري لى والدى « مهرة » من بادية الشام لم تألف رؤية قطار السكة الحديدية . فكنت أركبها للنزهة ولقضاء بعض الاعمال . وقد نصحنى والدى بالابتعاد عن السكة الحديدية حتى لا يمسنى مكروه . وذات يوم امتطيت المهرة وذهبت الى عزبة لنا فى « طرانيس العرب » . وفاتنى ان أعمل بنصيحة والدى ، فسرت بها على طريق السكة الحديدية .. وبينما أنا سائر بها ، اذ فاجأنى القطار فوثبت من فوقها وتركتها وحدها فجرت بسرعة حتى عادت الى برقين . فذعر أهلى ، وهاجت القرية ، وظن الجميع انى أصبت

بمكروه . وكنت وقتئذ وحيد والدى ، فزاد ذلك من اهتمامهم وقلقهم . وما كاد القطار يقترب منهم حتى رأوا السائق يشير اليهم بمنديل أبيض ، فاطمأن بهم ، ثم أخبرهم السائق بما فعلت ، فبعثوا الى بحمار عدت عليه الى بلدتى . غير انى خشيت أن يعاقبنى والدى ، فهربت خوفا من « علقه » تصيبنى . وجاء رجل من أهل القرية يدعى « عوض بدران » يهنئه بسلامتى ويقول له : « بركة عيشك يا بو على » . وهو يعنى « الحمد لله على السلامة » !

وجيء بى الى والدى وأنا خائف أترقب ، ولكنه - كعادته معى رحمه الله - ربت على كتفى قائلا : « لا تخالف امرى يا ولدى ، ولا تسر مرة أخرى على السكة الحديد » . فأثر ذلك فى نفسى ، وازددت اعجابا به وحبا له . وعلى ذكر « العلقه » ، أذكر أن الضرب فى ذلك الزمان كان مباحا ، حتى ضرب العمدة والاعيان ! وكان هذا بعض ما يحدث فى القرى المصرية من القسوة والاستبداد . . وقد رأيت بنفسى غير مرة ، اذ كان لوالدى صديق يدعى أحمد كامل بك ، وكان مفتش « تفتيش شاوى » . فكنت - وأنا بمدرسة المنصورة - اذهب الى بيته يوم الجمعة ، فأرى حوش التفتيش مرشوشا ، والبيك المفتش قاعدا فى صدره وقد وقف اثنان من « القواسه » يحملان الكرياج و « الفلقه » لضرب العمدة الذين يتأخر أهالى قرأهم فى دفع الإيجار . وكانت هذه طريقتهم فى ذلك الحين . . فأنظر كيف كانت الحال بالامس ، وكيف هى اليوم ؟

نوبار باشا : مسام !

بعد أن أتممت حفظ القرآن الكريم ، رغب والدى فى أن يبعثنى للدراسة فى الازهر ، وصادف فى ذلك الوقت أن جاء يتفدى عندنا ابراهيم باشا أدهم - مدير الدقهلية سابقا - فدخلت لتحيته ، فسأل والدى الى أين يبعث بى للدراسة ، فأجاب : « الى الازهر الشريف ان شاء الله » . فأشار عليه أن يبعث بى الى مدرسة المنصورة الابتدائية ، وكانت المدرسة الحكومية الوحيدة فى الدقهلية كلها . وقد عين المرحوم أمين سامى باشا ناظرا لها . وكان معروفا بالدقة والنظام والشدة وعدم التسامح فى أى تقصير يبدو من أحد التلاميذ ، ومع ذلك فقد كنا نحبه ونحترمه ونشعر بأبوته الرحيمة . . . وكان بالمدرسة قسم داخلى ، فالتحقت بالسنة الثانية بامتحان ، لانى كنت عدا حفظى للقرآن الكريم - اعرف قواعد الحساب الاربعة ، و « سورة الفدان » من صراف بلدنا « المعلم حنين » وكان يلبس جبة وقفطانا .

وأذكر على سبيل الفكاهة أن أحدهم سأله يوما عن رئيس الوزارة نوبار باشا ، فقال له : « قول لى يا معلم حنين . . نوبار باشا مسلم ؟ » .

فأجابه خبثا أو بسلامة نية : « نعم . . مسلم وموحد بالله » !!

العيس والبول . . فقط *

وكانت سنة ١٨٨٢ م حينما التحقت بمدرسة المنصورة الابتدائية ، ولما اختطلت بزملائى التلاميذ شعرت بعد

أيام بشيء من القلق ، لانهم كانوا يضحكون منى حينما
أنطق القاف جافا كأهل بلدتى ! .. هذا الى أن الضرب
والحبس فى « الزنزانة » كانا من أنواع العقاب فى هذه
المدرسة ، وقد رأيت فى الأيام الاولى تلميذا وضعت
رجلاه فى الحديد لانه ارتكب ذنبا . وكانت روح الجندية
هى السائدة على نظام المدارس فى ذلك الحين .. وكنا
نخرج كل يوم جمعة « طوابير » نطوف فى شوارع المدينة
ثم نعود الى عنابرنا .. وكانت عيشة المدرسة عيشة
شظف وخشونة . وقد كانوا فى وجبة الفطور يقدمون
لكل تلميذ رغيفا فقط ، وعليه أن يشتري من جيبه
الخاص ما يأتد به من جبن أو حلاوة . وكان العدس
أو الفول هو وجبة الفداء والعشاء . وفى بعض أيام
الاسبوع يقدمون لنا شيئا من اللحم والفاكهة .

وجاء والدى كعادته لزيارتى يوم الجمعة ، فأبدت له
أسباب تعبى وضيقى من هذه المدرسة ، وقلت : « اننى
غير مبسوط : وأخشى أن أنسى فيها القرآن الكريم
فيعاقبنى الله بالنسيان ، وقد قال تعالى (وكذلك أتتك
آياتنا فنسيتها ، وكذلك اليوم تنسى) .. » فابتسم رحمه
الله وقال : « وانت تنسى القرآن ليه ؟ . اقرا كل يوم
جزءا منه وانت لا تنساه ، وخليك فى المدرسة » .
فاستمعت لنصيحة والدى ، ومكثت بالمدرسة . وقد
حبب الى البقاء فيها استاذ اللغة العربية « سيد أفندى
محمد » ، وكان مشهورا بالقدرة والتفوق فى تربيته
وتعليمه . وكان تلاميذه أقوى زملائهم فى اللغة العربية ،
وعلى يديه نبغ كثيرون .

من المنصورة .. الى الخديوية

أمضيت ثلاث سنوات فى مدرسة المنصورة الابتدائية، وأتممت تعليمى الابتدائى فى سنة ١٨٨٥ م . ولم تكن شهادة الابتدائية ولا البكالوريا قد وجدتا بعد ، بل كان الانتقال من مرحلة الى أخرى بالنجاح فى امتحان المدرسة . وكان بمدرسة المنصورة فرقة تجهيزية واحدة فألفيت فى ذلك العام ، واضطرت للسفر الى مصر لالتحق بالمدرسة الخديوية .

ولقد أصبت نعمة كبرى فى هذه المدرسة بصحبة صديقى وأخى عبد العزيز فهمى ، من أول يوم التقيت به فى عنبر المدرسة . وذلك فى مناقشة أثرت بيننا وبين بعض الطلبة فى النحو ، فاتفق رأيه ورأى ضد الآخرين ، ومن تلك الليلة صرنا صديقين حميمين ، ولا أذكر أن أحدا قصر فى حق صديقه أو قال عنه ما يسوؤه ، أو وجه اليه كلمة تؤلمه . ولو على سبيل المزاح !

ولما انتظمتنا فى المدرسة ، رتبونا بالطول ، فقصار القامة فى السنة الاولى ، والاطول منهم فى السنة الثانية .. وهكذا . وكان وزير المعارف يومئذ عبد الرحمن رشدى باشا ، ووكيلها يعقوب باشا أرتين وناظر المدرسة صادق بك شنن . وكان هذا الناظر معروفا بحبه لاهل البيت ، وإذا وبخ أحدا قال له : « يا يزيد ! » وقد عز على صديقى عبد العزيز فهمى باشا وقد أمضى سنة فى تجهيزية مدرسة طنطا - أن يكون تلميذا فى السنة الاولى ، فاحتج على هذا الوضع ، فقبل احتجاجه بصعوبة ونقل

الى السنة الثانية . ولما لم تكن شهادة البكالوريا قد وجدت في ذلك الحين ، فقد شاء عبد العزيز فهمي وهو في السنة الثالثة أن ينتقل الى مدرسة الحقوق ، فذاكر في الاجازة لامتحان القبول بها ونجح . أما أنا فبقيت في الخديوية الى ان حصلت على البكالوريا سنة ١٨٨٩ م وكان نظام الشهادات العامة قد وضع قبل ذلك بعام .

عصر " الفتوات " !

وفي مدرسة الخديوية عرفت عيشة الترف بالنسبة لمدرسة المنصورة ، فكنا نأكل بيضا ولحما وحلوا وفاكهة كل يوم . ولم تكن نفقاتها تزيد على نفقات مدرسة المنصورة . وكانت في سراي مصطفى باشا بدرب الجمايز ، وهي ومدرسة الترجمة والمهندسخانة ووزارة المعارف . وكان طلبة المهندسخانة يختلفون عنا بزيهم العسكري الكامل ، ويحملون الى جانبهم سيوفا ، فكانوا يشيعون بمنظرهم الرهبة في نفوس الطلبة الآخرين وبخاصة الغرباء . وكان مما يخيفني بالقاهرة حوادث « الفتوات » في ذلك الزمان . فقد كان في كل حارة عصابة على رأسها « فتوة » . . وكثيرا ما كانت تحدث معارك دامية بين هذه العصابات . . وقد امتدت عدوى الفتوة الى الطلبة انفسهم حتى ظهر بيننا طالب « فتوة » يدعى « منصور » كان يعلم زملائه « التحطيب » . ولهذا كنت اؤثر البقاء في المدرسة ايام العطلة الاسبوعية . وقد مكثت في اول عهدي بالقاهرة ثلاثة اشهر لا اخرج من الخديوية ، قرات فيها كتاب « اصل الانسان » لداروين ، الذي ترجمه المرحوم « شبلي شميل » .

وحفظت كثيرا من المعلقات وأشعار بعض كبار الشعراء ،
وكان من مدرسي اللغة العربية في هذه المدرسة :
الشيخ حسين والي ، والشيخ محمد حسنين البولاقى
والد المرحوم أحمد حسنين باشا . وكنا وقتئذ نقرأ كتابا
مطولا في النحو لمؤلف يدعى الشيخ محمود العالم .

وكانت مدرسة الخديوية تجرى كل شهر اختبارا
لتلامذتها ، فرغب تلامذة البكالوريا أن تعفيهم المدرسة
من الاختبارات الشهرية لينصرفوا الى المذاكرة للامتحان
العام ، وأجمع رأيهم على أن يطلبوا الى وزير المعارف
على باشا مبارك اعفاءهم منها ، واختارونى للذهاب
لمقابلته ، فذهبت اليه ، وكان من عادته أن يضع سبورة
فى مكتبه لاختبار كل من يتقدم اليه من الطلبة فى حاجة
يريدها ، ولا يجيبه الى حاجته الا اذا أجابه اجابة صحيحة
فيما يختبره فيه من المسائل الرياضية أو العلمية . فلما
مثلت بين يديه طلب منى أن أقف أمام السبورة لأبرهن على
النظرية الهندسية التى حاصلها « أن مربع وتر المثلث
القائم الزاوية يساوى مجموع مربعى الضلعين الآخرين » .
فأثبتها أمامه ، فأجابنى الى الرغبة التى أوفدنى اليه
زملائى من أجلها . وقد كان رحمه الله أبا للتلاميذ ، محبا
لهم ، عطوفا عليهم . وكثيرا ما كان يختلط بهم فى وقت
الفراغ ، ويفسح لهم منزله للزيارة ، وكان منزله فى
الحلمية الجديدة بشارع « نور الظلام » مقصدا لاهل
العلم وطلابه .

الى مدرسة الحقوق

وقد كنت فى التعليم الثانوى متوسطا ، فلم اكن من

المتقدمين ولا من المتأخرين . على انى كنت متفوقا فى العلوم العربية والرياضيات حتى لفت ذلك صابر باشا صبرى ، وأحمد كمال بك ، فى اللجنة الشفوية لامتحان الرياضة فى البكالوريا ، فنصحانى أن أدخل المهندسخانة ، فأجبتهمما الى ذلك ، غير انى قرأت فى الاجازة ان المهندسخانة تقبل ساقطى البكالوريا فلم أجد من كرامتى أن التحق بهذه المدرسة . وتغلب فى نفسى نزق الشباب والعزة الكاذبة على حبى للرياضيات ، فقلت لأبى : « أنا لا أرغب فى المهندسخانة ، ولا أعرف أية مدرسة توافقنى ، وأجدنى فى حيرة من ذلك » . فقال والدى : « علينا بالقرعة » . فأجريناها فخرجت مرتين على مدرسة الحقوق !

التحقت بمدرسة الحقوق سنة ١٨٨٩ م . وكانت المدرسة وقتذاك يمكن أن تسمى « كلية الحقوق » و « كلية الآداب » معا . . فقد كان الطلبة يدرسون فيها الى جانب العلوم القانونية علوما أدبية كآداب اللغة العربية ، وقواعد النحو والصرف والبيان والمعانى والبديع والعروض والقوافى ، وتفسير القرآن الكريم ، وآداب البحث والمناظرة ، والمنطق . وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات . وكان وكيلها عمر لطفى بك ، وكان يدرس لنا قانون العقوبات ومن أساتذتها مسيو تستو مدرس القانون المدنى والاستاذ شارل ولوزينا والشيخ حسونة النواوى الذى تولى بعد ذلك مشيخة الازهر ، وحفنى ناصف بك وسلطان بك محمد . وكنت فى ذلك الحين أسكن حارة (عمر شاه) التى يسكن بها الشيخ حسونة النواوى ، وكنت أتردد على منسزله ، وكثيرا

ما يبعث الى لأقرأ له درس الفقه الذى كان يلقيه فى
الازهر فى بكرة الغد .

وفى مدرسة الحقوق عرفنى الشيخ محمد عبده
والشيخ حسن الطويل ، وكانا مع الشيخ عبد الكريم
سليمان فى لجنة امتحان العلوم العربية ، وأذكر انه فى
لجنة امتحان السنة الثالثة طلب منا أن نكتب فى موضوع
« حق الحكومة فى معاقبة الجانى » ، فتناولت الموضوع
من جميع نواحيه ، فكتبت المذاهب الاربعة التى أنشأها
علماء الجنايات فى شروحهم على قانون العقوبات ، ثم
نقضت كل مذهب منها ، وخلصت فى النهاية الى أن
الحكومة ليس لها حق معاقبة الجانى ، لان كل حكومة
نشأت بالقوة ، والقوة لا تعطى الحق وانما الذى يعطيه
هو العقد فقط ، وليس هناك أى عقد بين أية حكومة
وبين أمتها !

ولما خرجنا من الامتحان ، وذكرت ذلك لزميلى محمود
عبد الغفار ، أسف جدا لما فعلت ، وقال لى : « يا لطفى
انا مش عارف فلسفتك دى حاتودينى فين ! » .

وقد ألقى فى روعى انى أخطأت فى هذا العمل ،
ووثقت انى سأخذ « صفرا » على هذا الجواب ، ولكن
حينما دخلت الامتحان الشففى وجلست أمام اللجنة قال
لى الشيخ محمد عبده : « انى أهنتك بما كتبت وقد
أعطيناك أعلى درجة ، لا على ثورتك على الحكومات ،
ولكن على الانشاء ! » .

واظن ان هذه الكلمة هى التى شجعتنى على أن أنشئ
فيما بعد « مجلة التشريع » بالاشتراك مع المغفور لهم

اسماعيل صدقى (باشا) ، واسماعيل الحكيم (بك) ،
وعبد الهادى الجندى (بك) ، وعبد الخالق ثروت
(باشا) ومحمود عبد الفغار .

ولقد هويت منذ كنت طالبا فى الحقوق الكتابة فى
الصحف ، فعاونت فى جريدة « المزيد » ، بترجمة
تلغرافاتها الخارجية ، عندما كان الاستاذ محمد مسعود
بك مريضا .

معركة لغوية !

أذكر ان المرحوم الشيخ حمزة فتح الله اللغوى
المعروف استشهد يوما على صرف اسم « عمر » بيت
هو :

الى عمر بن أبى غبقة

يليل يهدى ربحلا رجوفا

فاستنكر ذلك اللغوى الكبير الشيخ محمد الشنقيطى
هو وجماعته ومنهم الشيخ البكرى ، وأحمد زكى باشا ،
وكتب الشنقيطى مقالا فى جريدة « المقطم » يتحدث فيها
الشيخ حمزة فتح الله ، وينفى وجوده فى الشعر العربى ،
ويقول : « لو دلتنى أحد على مكان هذا البيت واسم قائله
لأهديت اليه عشر نسخ من لسان العرب » . وكان هذا
الكتاب قد طبع حديثا ، فرد عليه الشيخ حسن الطويل . .
وكان أستاذا بدار العلوم ، فقال له ان صحة البيت
هكذا :

الى عمرين الى غبقة

فيليل يهدى ربحلا رجوفا

وان قائله صخر الهذلى ، وانه فى صفحة كذا من

لسان العرب ، وطالب الشنقيطى بالجائزة ، فكتب الشيخ الشنقيطى يقول : « وقف لنا الشيخ حسن الطويل بين السماطين يطالبنا بالجائزة كأنما أعددنا الجائزة لمن يخطيء لا لمن يصيب » ، فكتب الطويل يقول :

« روى البيت خطأ فصححناه ، وزيد الصحيح هو عينه زيد المريض » .

فكتب أحمد زكى باشا ينصر الشيخ الشنقيطى على الشيخ الطويل . وفى ذلك الحين قابلت الشيخ الطويل ومعه سلطان بك محمد ، فسلمت عليهما ، فقال لى الشيخ الطويل : « لماذا لم تنصرنى ؟ » فكتبت رسالة فى « المقطم » نظرت فيها الى النزاع من ناحيته القانونية ، وانتصرت فيها للشيخ الطويل وقلت انه يستحق الجائزة ولكن الشنقيطى أبى أن يدفعها ! ..

فى استانبول

وفى صيف سنة ١٨٩٣ م سافرت الى استانبول ، وكنت ما أزال طالبا بالحقوق ، فالتقيت بزميلى وصديقى المففور له اسماعيل صدقى (باشا) . وكان الخديو عباس حلمى الثانى يزور وقتئذ العاصمة العثمانية ، فكنا فيها نحن الاثنين كأنما نمثل الطلبة المصريين فى الاحتفال بالخديو .

و ذات يوم كنت سائرا مع « اسماعيل صدقى » نتنزه على « كوبرى غلطة » . وكان به شيء من القدم والتهدم ، فأخذ « اسماعيل » يتساءل : أين ميزانية الدولة ، وينتقد بطء التعمير والأصلاح . ويظهر أنه كان يسير

وراءنا - دون أن نشعر - جاسوس عثمانى ، كما كانت الحال فى ذلك الزمان ، فأبلغ رؤسائه هذا الانتقاد .

وبعد بضعة أيام ركبنا معا حصانين ، وذهبنا للتفرج فى « بيوكدره » ولما عدنا الى المرفأ لتركب « الحميدية » الى استانبول قال لى اسماعيل صدقى : « أرجو أن تنتظرنى حتى أمر بأمين باشا » فانتظرته على ضفة البوسفور حتى عاد من زيارته ، فوجدته ممتقع اللون وأجما حزينا ، فسألته عن أمره ، فأجاب : « سأقول لك متى دخلت المركب » . ثم قال لى ونحن فى « الحميدية » : « ان أمين باشا كان فى « المابين » (المعية السنية) فسمع من رجاله ان شابا مصريا اسمه اسماعيل صدقى تكلم ضد الدولة العلية وسياستها » . . . وكان جزاء من يثبت عليه ذلك أن ينفى فى بغداد حتى يموت . . . ولكن أمين باشا أجابهم :

« ان هذا الشاب الذى تعنونه ليس غير تلميذ صغير فى المدرسة لا يعاب بكلامه » فقالوا له : اذن ما دام يهملك ، فليسافر فى أول سفينة تقوم من استانبول » . فسافر اسماعيل صدقى فى صباح اليوم التالى ، ووصل الى مصر فى ١٢ يوما .

أما انا فبقيت فى استانبول مدة اجازة الصيف أتلمذ على جمال الدين الافغانى .

الفصل الثانى :

اشتغالى بالسياسة

تبادل على جمال الدين !

فى اليوم التالى لسفر اسماعيل صدقى (باشا) -
وكان ذلك فى صيف سنة ١٨٩٣ - مررت بأحد مقاهى
الآستانة ، فلقيت فيها بعض المصريين ، وفيهم سعد
زغلول بك (باشا) وكان وقتئذ قاضيا بالاستئناف ،
والشيخ على يوسف ، وحفى بك ناصف ، وقد تأهبوا
لزيرة السيد جمال الدين الافغانى ، فصحبتهم الى
منزله ، وكنت أعرف طرفا من حياته ، ولكنى لم اكن قد
اجتمعت به من قبل . وكان قد ذاع صيته فى الشرق
الاسلامى كمصلح دينى ، وفيلسوف جليل ، وسياسى
خطير ، ونزل مصر سنة ١٨٧١ ، واقام بها حتى اواخر
سنة ١٨٧٩ ، وعلى يديه نبغت طائفة من العلماء وكبار
الكتاب فى القطر المصرى ، وقد رحل الى الهند وايران
والعراق وأوروبا ، ثم أقام فى اواخر حياته بالآستانة ،
فنزل ضيفا على السلطان عبد الحميد فى منزل يدعى
(المسافرين) موفور العيش ووسائل الاطمئنان ، وقد

قوبل من العلماء ورجال السياسة الاتراك بالحفاوة والاکرام . وكان يخرج عصر كل يوم للرياضة والنزهة فى اطراف المدينة على عربة سلطانية خاصة .

ولما ذهبت اليه مع اخوانى ، ألفيته رجلا مهيب الطلعة قوى الشخصية لا نظير له بين أهل عصره فى علمه وذكائه والمعيته . وكان أبيض اللون ، ربعة ، ممتلىء البنية ، أسود العينين ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، جذاب المنظر . يلبس عمامة وجبة وسراويل على زى علماء الآستانة .

وأظهر ما رأيته فيه سعة الاطلاع ، وقوة الحجة والاقناع ، فكان يستوى فى مجلسه الطالب مثلى وأساتذته الحاضرون .

وفى اليوم التالى ذكرت لسعد زغلول رغبتى فى التلمذة على السيد جمال الدين ، وسألته عن السبيل التى أسلكها لآكون تلميذا له ، فأجاب سعد :
— اذهب اليه ، واطلب منه ذلك .

فقصدت اليه ، فما كدت أقبل عليه حتى قام لتحيتى كالعتاد ، فقلت له :

— أنا لست زائرا ، ولكنى تلميذ . . .
فسر رحمه الله بذلك ، وأخذ على عهدا بأن الازمة طول اقامتى بالآستانة . . وقد فعلت . .

اشرب يا لادى .. اشرب !

وأهم ما أظن انى انتفعت به من السيد جمال الدين فى تلك المدة أنه وسع فى نفسى آفاق التفكير ، وهدانى

الى أن المرء لا يستطيع أن يربى نفسه الا اذا حاسبها
آخر كل يوم على ما قدمت من عمل ، وما لفظت من
قول ، وما خطر لها من خاطر .

وكان جمال الدين ميالا للسياسة يتحدث عنها كثيرا ،
وكأنه يريد أن يقيم فى الشرق دولة تصارع انجلترا فى
الغرب .

وكان رحمه الله شديد النقمة على الانجليز لسياستهم
فى البلاد الاسلامية ، وهدمهم لدول الاسلام ، ولما وجدته
من اعتداءاتهم عليه ، واخراجهم له من الهند ، ودسهم
له فى مصر حتى أخرج منها فى عهد الخديو توفيق ، وهو
الذى كان يتمتع فى عهد الخديو اسماعيل بكرم الضيافة
المصرية ، وكان يجرى له راتب شهرى .. وقد روى لى
قصة سعيه الحثيث فى ذلك العهد للافراج عن لطيف
سليم باشا ومن معه من الحبس حينما قاموا بالثورة
العسكرية فى مدة الوزارة المختلطة .

وكان رحمه الله يقدر تلميذه « الشيخ محمد عبده » ،
واذا ذكر اسمه فى مجلسه أعرب عن احترامه له ،
وتقديره لذكائه وعلمه . وكان يعيب على المصريين تخاذلهم
وتفرقتهم ونزاعهم وسط ما يلم بهم من الحوادث الجسام
.. ويردد قوله : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » .

وكان طيب الحديث ، لطيف المعشر ، حلو الفكاهة .
وأذكر من حوادث مزاحه الطريف أنه قدم لى يوما
سيجارة ، فدخنتها ، فأعطانى الثانية ، فاعتذرت ،
فقال لى :

— الا ترى أن الانسان منذ نشأته الى الآن يأكل

ويشرب ، ويلبس ، على خلاف فى الصورة فى العصور
المتغيرة ، ولكن الجوهر واحد .. فما الذى جد عليه
حتى على نفسه فى القرنين الاخيرين ، فاستكشف
البخار والكهرباء .. الخ .. لا اظن أنه جد عليه شيء الا
شرب الدخان .. اشرب يا ولدى اشرب .. ! »

جمعية سرية تحرير مصر !

أتممت الدراسة سنة ١٨٩٤ وحصلت على شهادة
ليسانس الحقوق ، فعينت فى صيف ذلك العام أنا
وجميع زملائي كتبة فى النيابة بمرتب خمسة جنيهاً
فى الشهر وكان تعيينى فى هذه الوظيفة لأول مرة
بالقاهرة ، ثم نقلت الى الاسكندرية ، فمكثت بها شهرا ،
عينت بعدها سكرتيرا للأفوكاتوا العمومى حسن باشا
عاصم . ثم انتدبت معاونا للنياحة ، ببنى سويف . وسرنى
ذلك ، لآنى وجدت بها صديقى عبد العزيز فهمى (باشا)
وكيل النيابة وقتئذ . وفى سنة ١٨٩٦ عينت وكىلا
للنيابة بمرتب عشرة جنيهاً . وكان صديقى عبد العزيز
ما زال بها أيضا ، فأقمنا معا فى هذه المدينة . وكنا
نفكر فى حالة مصر ، وما تعانیه من الاحتلال البريطانى .
وفى ذلك العام أنشأنا جمعية سرية غرضها « تحرير
مصر » .

وكانت هذه الجمعية مؤلفة من : عبد العزيز فهمى ،
وأحمد طلعت رئيس النيابة (أحمد طلعت باشا فيما بعد) ،
وحامد رضوان وكيل النيابة ، ومحمد بدر الدين وكيل
النيابة ، والدكتور عبد الحليم حلمى ، وأنا ... ثم
ضممنا اليها على بهجت بك ، ومحمد عبد اللطيف الذى
كان صيدليا بطنطا .

حزب وطنى برياسة الخديو !

و ذات يوم كنت بالقاهرة بعد تأليف تلك الجمعية ، فالتقيت بمصطفى كامل ، فقال لى : « ان الخديو عباس يعلم كل شىء عن جمعيتكم السرية وأغراضها . وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رياسة الخديو » .

فأجبتة : « لا مانع عندى من ذلك » . وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول ، واستأذن لى فى مقابلة سموه . وذهبت اليه ، فتحدث معى سموه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منى أن أسافر الى سويسرا لكى أكتسب الجنسية السويسرية ، ثم أعود الى مصر لأحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى ، والسبب فى اختيار سويسرا دون أية دولة ، أن التجنس بجنسيتها قريب المال لا يكلف الراغب فيه الا اقامة سنة واحدة بها .

وكان الخديو عباس يظن وقتئذ ان فرنسا تستطيع ان تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر ، والذى أطمعه فى ذلك زيارة « المسيو ديلونكل » النائب الفرنسى لسموه ووعد له بذلك .

وبعدما عرجت من مقابلة الخديو عباس ، اجتمعت أنا ومصطفى كامل وبعض زملائنا فى منزل محمد فريد ، وألفنا الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو ، وأعضاؤها : مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعيد الشيمى ياور الخديو ، ومحمد عثمان (والد أمين عثمان باشا) . ولبيب محرم (شقيق عثمان محرم باشا) ، وأنا ..

ومن طرائف ما يذكر عن هذا الحزب ان الخديو كان اسمه بيننا : « الشيخ » ومصطفى كامل « أبو الفداء » . وأنا « أبو مسلم » . . !

انعامتى فى جنيف

سافرت بعد ذلك الى جنيف لاكتسب الجنسية السويسرية حسب الاتفاق ، وكان معى كتابان من على بهجت بك الى المستشرق « ماكس فان برشم » والاستاذ « نافيل » الاثرى المعروف . فلما قابلت الاستاذ «ماكس» سهل لى استخراج جواز الإقامة ، وأدخلنى ندوة الفنانين ، وكان مكلفا من الحكومة الفرنسية بجمع الآثار الاسلامية فى مصر والشام ودراستها ، ووضع مؤلف بها ، فأخذت أقضى معه وقتا فى مساعدته على استجلاء معانى النقوش العربية التى جمعها من الآثار . وأما المسيو نافيل الذى كان مشهورا بعلاقاته برجال السياسة فى سويسرا وفى الخارج ، فقد جاءنى فى الفندق وبعد خمسة عشر يوما ، وجرى بينى وبينه حديث طويل انتهى بقوله :

— لا تظن أن أوروبا تساعدكم على انجلترا . . وأرى أن لا يحرر مصر الا المصريون . . !

مع الشيخ عبده بجنيف

مكثت فى جنيف سنة ١٨٩٧ أقضى الاشهر الاولى فى الدراسة وحضور بعض المحاضرات بالجامعة ، وأتعلم « الشيش » فى أوقات الفراغ حتى أقبل الصيف ، فجاءنى فيها الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول ، وقاسم أمين فلم أخبرهم بمهمتى السياسية وكان قاسم وقتئذ

يؤلف كتابه « تحرير المرأة » ، فقرأ علينا فصولا منه مدة اقامته بيننا . ثم سافر مع سعد زغلول من سويسرا ، وبقي معى الشيخ عبده . وكانت جامعة جنيف أعدت فصلا صيفيا لدراسة الآداب والفلسفة للحائزين على درجة الليسانس فدخلت فيه . . ولما ذكرت ذلك للشيخ محمد عبده أحب أن يحضر دروسه ، فقدمته الى مدير الجامعة باعتباره قاضيا فى الاستئناف واحد مديرى الازهر ، فقبله بهذا الوصف فمكثنا نتردد على هذه الدراسة .

والد محمد فريد يبكى !

وأذكر أننى والشيخ محمد عبده فى جنيف ذهبنا لزيارة محمد ثابت باشا الذى كان مهردارا للخديو اسماعيل - أى حامل أختام الخديو - وهو يساوى رئيس الديوان - وكان معه أثناء الزيارة أحمد فريد باشا والد محمد فريد ، وكان ناظرا للدائرة السنية ، ومن كبراء مصر المعدودين . فلما استقر بنا المقام أخذ فريد باشا يشكو ابنه الى الشيخ محمد عبده ، ويبكى ، وكان وقتئذ مريضا ، ويقول للشيخ :

- هل يصح يا سيدى الاستاذ أن يهزئنى محمد فريد فى آخر الزمن ، ويفتح دكان أفوكاتو (مكتب محام) ؟! وكان محمد فريد قبل ذلك وكيلا للنياابة ، وحدثت واقعة شركة التلغرافات التى اتهم فيها الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ، وقدم الى المحاكمة من أجل نشر هذه التلغرافات فى جريدته . وحضر محمد فريد الجلسة ، فبدرت منه ألفاظ ضد الحكومة عدتها جارحة لها ، فأمرت بنقله الى الصعيد ، فاستقال من وظيفته بعد

استشارة رياض باشا ، وفتح مكتباً للمحاماة بالاشتراك مع محمود أبو النصر ، وأنشأ مجلة « الموسوعات » وكنت أنا أحرر فيها من وقت لآخر ، وأذكر أنني كتبت بها عدة مقالات تحت عنوان « مشخصات الأمة » ناديت فيها بإصلاح الحروف العربية كي يقرأ القارئون اللغة قراءة صحيحة من غير أن يتعلموا النحو والصرف ...

فلما سمع الشيخ محمد عبده شكوى أحمد فريد باشا لاشتغال ابنة بالمحاماة أخذ يهدىء من نفسه ، ويعرب له أنه يخالفه في رأيه ، ويرى أن الاشتغال بالمحاماة ليس فيه ما يجرح الكرامة وما يخل بالشرف على نحو ما يظن الناس ، وما كان مألوفاً في فهمهم لهذه المهنة في ذلك الزمان !

الخديو يفضب منى !

كان الخديو عباس لا يميل إلى الشيخ محمد عبده ، ويظهر أن بعض الناس أبلغ الخديو أنه كان يعايشني في جنيف . فلما عاد إلى مصر جاءني مصطفى كامل ، وأقضى إلى بأن الخديو مفضب منى لأسباب منها اتصالى بالشيخ عبده . ثم قال مصطفى : « .. ومع ذلك لم ننجح في الحصول على موافقة الباب العالي على تجنسك بالجنسية السويسرية ! » .

رجعت من سويسرا ، ولما وصلت إلى الإسكندرية أرسلت تقريراً إلى الخديو عباس دونت فيه أبحاثي السياسية بجنيف ، وقلت : « أن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام » ..

ثم سافرت من الاسكندرية الى الفيوم عائدا لوظيفتي
بالفيوم ، ولم أتصل بالخديو . . وكان صديقي عبد العزيز
فهى قد انتقل منها لوزارة الاوقاف وأنا بأوروبا ، فبقيت
فى الفيوم مدة انتقلت بعدها وكيلا للنسابة بميت غمر
سنة ١٩٠٠ ثم نقلت منها الى الفيوم ثانيا ، ثم الى المنيا .
وكانت سنة ١٩٠٥ ، فاستقلت من النيابة لخلاف فى
الرأى القانونى بينى وبين النائب العمومى كوربت بك
. . ولم تكن الاستقالة الاولى من النيابة ، بل استقلت قبل
ذلك مرة أخرى لخلاف قانونى أيضا ، ولكنى لم أنجح
فى الاصرار عليها .

فلما وقع هذا الخلاف بينى وبين النائب العمومى ،
أصررت على الاستقالة على الرغم من أنه نزل عن رأيه
الذى كونه من خطأ وقع فيه وكلاؤه فى تكييف الوقائع ،
لأنى ضقت باحتمال جو خائق بالنيابة اذ كنا مكلفين بالألا
نتصرف فى الجنايات الكبرى الا بعد أخذ رأى النائب
العمومى . وقد عزمتم على أن أعيش فى بلدى ، وكنت
متأثرا وقتئذ بما كنت قرأته من مؤلفات تولستوى .
ولكن صديقى عبد العزيز فهى - وكان قد استقال من
الاوقاف واشتغل بالمحاماة - ألح على فى الاشتغال معه ،
فأجبت رغبته واشتغلت بها فترة قصيرة ثم اعتزلتها
لأنصرف الى العمل بالسياسة والتحرير فى صحيفة
« الجريدة » .

اشتغالي بالصحافة ورأى فى الخديو عباس

أسلفت أنى عدت من سويسرا بعد أن أبلغنى مصطفى كامل ان الخديو مفضب منى لاسباب منها اتصالى بالشيخ محمد عبده فى جنيف ، وكان سموه لا يميل اليه . وقد قدمت لسموه تقريراً عن أبحاثى السياسية بعد عودتى الى الاسكندرية . ثم سافرت الى وظيفتى بالنيابة . ومكثت بها بضع سنوات حتى كانت سنة ١٩٠٥ فاستقلت منها لخلاف فى رأى القانونى بينى وبين النائب العمومى « كوريت بك ؟ . وعلى الرغم من نزوله عن رأيه ، فقد أصررت على الاستقالة ، لانى ضقت باحتمال جو خائق بالنيابة ، فقد كنا مكلفين فيها بالألتصرف فى الجنائيات الكبرى الا بعد أخذ رأى النائب العمومى خلافا لما كان العمل جاريا عليه من قبل ، وعزمت بعد ذلك على أن أعيش فى بلدى ، لانى كنت وقتئذ متأثرا بما قرأته من مؤلفات تولستوى ، ولكن صديقى عبد العزيز فهمى وكان قد استقال من الاوقاف واشتغل بالمحاماة - ألح على فى الاشتغال معه ، فأجبتة الى رغبته ، واشتغلت

بضعة أشهر (١) ثم اعتزلتها لانصرف الى العمل بالسياسة والتحرير بالجريدة .

(١) في مذكرات المرحوم عبد العزيز فهمي « باشا » انه لما اشترك مع صديقه احمد لطفى السيد في العمل مع المحاماة سنة ١٩٠٦ ، جاءه والده ذات يوم وكان يحبه حبا جما ، وأخبره أنه شارع في شراء عربة ، مساحتها أربعمئة وخمسون فدانا ، وانه يريد كتابتها باسم « لطفى » فعند ذلك غضب لطفى ، وقال لاييه :

— كلا .. لا أقبل مطلقا أن تميزني على اخوى سالم وسعيد ، فان أردت أن يكون العقد لى ولهما ، فذاك .. والا فلا
فأكبر والده ذلك الشـعور ، وأكبرت ذلك الخلق ، وتلك العاطفة النبيلة ، ولم يسع والده الا اجابة طلبه .

أما سبب انصرافه عن المحاماة الى العمل بالسياسة والصحافة ، فلذلك قصة .. تلك ان المرحوم على شعراوى الذى كان يعرف لطفى السيد ومقامه عندما كان رئيسا لنيابة مدينة المنيا ، جاء ذات يوم الى مكتبنا ومعه رجل هرم اسمه « عم عزام » ، وأنبأنا أن بعض الناس زوروا عليه سنداً بمبلغ كبير ، وأنه حكم عليه ابتدائيا واستثنافيا بالمبلغ ، ويريد أن يعمل له لطفى السيد التماسا بإعادة النظر في الحكم النهائي ، فدرس لطفى القضية ، ودرستها أنا أيضا معه .. فلم نجد وجها قانونيا للالتماس . ولان شعراوى باشا يعلم بأن الحكم ظالم ألح هو وعم عزام ليعمل لطفى الالتماس ، فقبل كارها بعد أن أفهمهما أن هذا الالتماس لا وجه له . ولما رفضت المحكمة الالتماس ، حدث أننا كنت أنا ولفطفى ذات يوم داخلين المكتب ، فوجدنا عم عزام قاعدا على الباب ، فحين رأنا انتفض قائما ، وقال « بقي الفلوس ودفعتها .. والقضية وخسرتها .. واعمل ايه .. ! » وهو يعنى بالفلوس مبلغ العشرين جنيها التي كان قد دفعها لمكتبنا كمقدم أتعاب .. ومن أخلاق لطفى السيد أن المال لا قيمة له عنده ، وأنتك اذا شئت أن تعكر دمه ، فناقشه في مسألة مالية .. فلما سمع لطفى عبارة عم عزام أسرع بالدخول الى المكتب ، وفتح الخزانة ، وأخرج منها العشرين جنيها ، وكلف المرحوم محمد سليمان كاتب المكتب ، أن يعطيها للرجل ، وأن يتلطف معه ، فيقول له : ان تقوده هذه كانت أمانة عندنا ، وقد نبهناه الى أن الالتماس لن ينجح ، فلما ألح حفظنا هذه النقود على ذمته لنردها له .

وعند انصرافنا من المكتب قال لى لطفى : « هل هذه هي المحاماة ؟ ..
أنا في غرفة المحامين أسمع من البعض فحش القول وهجره ، وأجد من بعض =

وفى ذلك الحين وجدت مشكلة « العقبة » بين مصر وتركيا . وكان الاتراك يدعون أنها لهم ، والانجليز يقولون انها ملك لمصر ، وكانت الجرائد الوطنية تنصر الاتراك على الانجليز فى هذه المشكلة ، كما كانت الحال فى مسألة « فاشودة » ، فان المصريين كان ضلعهم مع الفرنسيين ضد الانجليز الذين كانوا يطالبون بفاشودة باسم مصر . وهذا المعنى لا يمكن تفسيره الا بأن البلاد ثقل عليها الاحتلال فأصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ، ولو كان فيه الخير لمصر .

فكرة انشاء « الجريدة »

وفى هذه الاثناء ، تحدثت فى حالنا السياسية مع صديقى محمد محمود باشا - وكان وقتئذ سكرتيرا لمستشار نظارة الداخلية . . وكان حديثى يتناول مسألة « العقبة » وما يجب لمصر فى ظروفها السياسية من انشاء جريدة مصرية حرة ، تنطق بلسان مصر وحدها ، دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد . . وقد رأينا أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الاعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق

= القضاء جفاء وغلظة . . وهامهم أولاء أصحاب القضايا يمثلهم عم عزام .
فالوسط من أوله الى آخره ، لا يعاش فيه . ولذلك صممت على تطبيق
المحاجة !!

ومن ذلك الحين كان أكثر اشتغاله بالسياسة ، وتحرير « الجريدة »

مصر ، وان الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الافندية والباشوات الاتراك !

لهذا الغرض دعوت فى « الكونتنتال » أصدقاءنا : محمد محمود ، وعمر سلطان وأحمد حجازى ، ومحمود عبد الفغار ، وتحدثنا فى الامر . . وقد لاحظنا فى حديثنا وأبحاثنا ان الامل الذى كان المصريون يعقدونه على فرنسا فى المساعدة على زوال الاحتلال قد تبدد وانتهى أمره بالاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا الذى عقد فى ابريل سنة ١٩٠٤ . وكانت السياسة الفرنسية قبل هذا الاتفاق ترمى الى مناوأة السياسة الانجليزية فى مصر بعد أن فازت انجلترا دونها باحتلال وادى النيل ، وكانت فرنسا تعاني فى ذلك الحين مصاعب فى مراكش ، وخشيت أن يؤدى فشل ادارتها هناك الى تدخل الدول وبخاصة انجلترا وأسبانيا .

ولكن أسبانيا كانت مشغولة بمتاعبها فى المنطقة الاسبانية وكانت انجلترا هى الدولة التى يخشى منها . ولهذا أرادت فرنسا أن تحصل على حيادها . وكان الثمن الطبيعى لذلك أن تحصل انجلترا على حياد فرنسا فى شئون مصر ، فعقدت الدولتان هذا الاتفاق . وأهم ما نص عليه :

« أن تعترف الحكومة الانجليزية انها لا ترغب فى تغيير نظام مصر السياسى ، وتعترف الحكومة الفرنسية من جانبها أنها لا تعرقل أعمال انجلترا فى مصر بسؤالها أن تحدد موعد الجلاء أو بأية طريقة أخرى » .

وبعبارة أخرى اعترفت فرنسا بالاحتلال الانجليزى لمصر ، وتركت لانجلترا حرية أكثر مما كان لها فى الشؤون المصرية . وكان من نتيجة ذلك ان انهار أمل المصريين فى فرنسا ، وتحققوا أنه لا يمكن الاعتماد عليها ، ولا على أية دولة فى المسألة المصرية ، وان على مصر أن تعتمد على نفسها فى المطالبة بالحرية والاستقلال .

تأليف شركة « الجريدة »

تبادلنا الرأى نحن المجتمعين فى هذا الموقف ، ووضعنا الخطة التى نسير عليها ، وعينا المبادئ التى تقوم عليها جريدة حرة مستقلة غير متصلة بسرأى الخديو ، ولا بالوكالة البريطانية ، وأخذنا نسعى فى اقناع أصدقائنا ومعارفنا من أعيان البلاد ، وألفنا فى بيت محمود باشا سليمان شركة « الجريدة » ، وانتخبت أنا مدير لها ورئيسا لتحريرها لمدة عشر سنوات .

وكان رئيس الشركة محمود باشا سليمان ، ووكيلها حسن باشا عبد الرازق الكبير .

وبعد تأليف هذه الشركة ، أخذت الجرائد المتصلة بالخديو عباس تتهمنا بأننا متصلون بالانجليز ، وأنها نمالئهم ضد الخديو . وقد كان لهم عذر فى هذا الاتهام ، لانه كان بين شركائنا فى « الجريدة » عدا الأعيان طائفة من كبار الموظفين المصريين فى الوقت الذى سيطر فيه الانجليز على الحكومة . ومن هؤلاء أحمد فتحى زغلول باشا رئيس محكمة مصر ، وأحمد عفيفى باشا المستشار بالاستئناف ، وعبد الخالق ثروت باشا عضو لجنة المراقبة وصاحب الأثر الكبير فى وزارة العدل .

ومن الطريف ان كانت هناك جريدة يصدرها وقتئذ
حافظ عوض باسم « خيال الظل » فنشرت أبياتا ينسبها
بعضهم الى أحمد شوقي جاء فيها :

« ما فى « الجريدة » من نرجيه سوى
« لطفى » فردوه لنا وكلوه ! »

وقد بقيت هذه التهمة عالقة بالجريدة حتى ظهرت بعد
سنة أشهر من تأليف الشركاء فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ .
وقد افتتحها بمقال تضمن أغراضها ومبادئها ، جاء
فيه :

« ما الجريدة الا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال
الصريح ، ومراميتها ارشاد الامة المصرية الى أسباب الرقى
الصحيح ، والحض على الاخذ بها ، واخلاص النصيح
للحكومة والامة بتبيين ما هو خير وأولى ، تنقد أعمال
الافراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن
من غير تعرض للموظفين والافراد فى أشخاصهم وأعمالهم
التي لا أساس لها بجسم الكل الذى لا ينقسم ، وهو
الامة ..

« لا يكون من أهل الوطن الواحد أمة الا اذا ضاقت
دائرة الفروق بين أفرادها واتسعت دائرة المشابهات
بينهم ، وان أظهر المشابهات فى حالة الامة السياسية هو
التشابه فى الراى بين الافراد وهذا ما يسمونه بالراى
العام ..

« والناس بطبائهم اشتات فى الراى ، كما قيل :
« للناس عدد رعوسهم آراء » وهم فى البلاد الحديثة
العهد بالرقى ، ينصرف كل منهم غالبا عن التفكير فى
الامور العامة الى تدبير حاجتهم الخاصة ، حتى ترشدهم

الصحف كل يوم الى ان لهم فوق وجودهم الخاص وجودا
عاما ، وأن بهذا الوجود العام كما لا يجب أن يرقى
اليه بعمل الافراد .. » الخ ..

وكان من عادتي أن اكتب افتتاحيات الجريدة . ما كاد
يمضي على صدورها غير أيام ، حتى انتهت مهمة اللورد
كرومر في مصر ، فخطب خطبته المشهورة في «الاورا» ،
وعلقت « الجريدة » عليها تعليقا لا يقل عنفا عن الجرائد
المتصلة بالخدو عباس ، وسسارت في طريقها وعلى
مبادئها تنقد أعمال السلطة الفعلية التي كانت للانجليز ،
كما تنقد أعمال السلطة الشرعية . سلطة الخديو
عباس .

وقد يحسن هنا أن أتحدث بإيجاز عن هاتين السلطتين
ليقف القارئ على حالة مصر ، ومركز كل من الخديو
واللورد كرومر في ذلك الحين .

الخديو عباس

كان الخديو عباس حلمى الثانى قوى الارادة لا يحتمل أن يرى غيره يتصرف فى حقه ، فعندما ولى الخديوية المصرية أظهرت صفات القسوة الشخصية والشجاعة الادبية والعزة اللائقة بالملك ، فأنكر على الانجليز تصرفهم فى حقوقه واستثثارهم بالامر دونه ، وعز عليه أن يصدر كل شىء باسمه على غير ما يختار ، فنفر من معاملتهم اياه معاملة المغفور له والده ، وعارض فى كثير من المسائل بشدة ، فتنبه لذلك الشعور الوطنى ، وقال الناس : « ان هذا الامر سيعيد لنفسه مجد أبيه الاكبر محمد على باشا » .

وقد رأى ان وزارة مصطفى فهمى باشا هي من اكبر وزارات « الوفاق » او « الاستسلام » ، فأسقطها ، ونصب وزارة حسين فخري باشا فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٣ ولكن انجلترا أرغت لهذا التصرف وأزبدت وعارضت فى تنصيب الوزارة الجديدة ، وأكرهت « الخديو » على اسقاطها فلم تلبث فى الحكم غير ثلاثة أيام ! ولكن ذلك لم يقل من عزم الامير المطالب بحقه ، فسار فى سياسة الخلاف كلما حانت الفرصة ، حتى انتقد الجيش فى بعض نظمه وكان على رأسه « كتشنر » حينما تفقده الخديو فى الحدود المصرية ، ففضبت الحكومة الانجليزية،

وطلبت الترضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه فى جيشه ، ولكن الوزارة المصرية الجديدة برياسة مصطفى رياض باشا ، قد اضطرت يومئذ الى اجابة مطالب انجلترا ، فكانت النتيجة أن شكر سموه الجيش ترضية للسردار كتشنر !

وبعد ذلك جاءت سياسة « شبه الوفاق » من سنة ١٨٩٤ ، فأكثر الانجليز من عدد مستشاريهم وموظفيهم فى النظارات ، وأخذت « عابدين » و « قصر الدوبارة » كلتاهما تحمى من يلجأ اليهما من الموظفين من الجهة الاخرى ، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التى ترتبت على رضا الخديو السابق توفيق باشا بالفاء قرار مجلس النظار القاضى بالاستغناء عن خدمات « مستر سكوت » . ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التى جعلت ادارته شركة بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية . ولكن المصريين فطنوا ازاء تلك الحوادث ، الى أنه يستحيل عليهم أن يتقدموا فى سبيل المدنية خطوة الى الامام الا بمشاركة الامة للحكومة فى الاعمال العامة ، فأخذ كتابنا وكبراؤنا يشعرون بضرورة طلب الدستور عن طريق التدرج ، فحنق الانجليز - رغم اشاداتهم بالحرية - من هذه المطالب ، ولم يقتصروا على مناوأتهم للأمير الذى لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سببا فى انتقاص سلطته الشخصية ، بل نالوا من الامة أيضا بالتشهير ، فلما ان جاءت حادثة « العقبة » رأى الانجليز ان المصريين يتبرمون بهم ، فأرادوا أن يعطوهم درسا أليما بأحكام حادثة دنشواى سنة ١٩٠٩ ، ظنا منهم ان تلك السياسة - سياسة القسر -

تصرف المصريين عن آمالهم فى الدستور ، وتقطع السنة
الخطابين ، وتكسر أقلام الكتّاب لترشيح الأمة للدستور ،
ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا فان هذه
الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعا بأن حياتها موقوفة
على نيل الدستور بقدر ما يسمح به مركزها السياسى ،
فازدادوا طلبا له وتشبثا به فقلل الانجليز من حدتهم ،
والأنوا من جانبهم ، وجنحوا الى استرضاء الخديو عباس
بسياسة الوفاق .

وفى أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية ،
والسلطة الفعلية ، أو بين الخديو واللورد كرومر
واختلافهما على أيهما يكون له الاثر الفعلى فى الأمة المصرية
قامت « الأمة » بين السلطتين تثبت شخصيتها غير
المعترف بها من الفريقين ، وتؤدى فى سياسة البلاد
واجبها حتى لا تكون متاعا لكل غالب ، ملتزمة فى ذلك
طريق الحكمة والسلام .

الفصل الرابع :

لورد كرومر أمام التاريخ

أعمال اللورد كرومر

فى أوائل سنة ١٩٠٧ استقال اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر . وذلك بعد أن أمضى على حادثة دنشواى الشهيرة نحو عام . . تلك الحادثة التى أبرزت سياسته الاستبدادية للعالم بصورة بشعة ، وأوضحت أعماله الاستعمارية لمصلحة قومه وبلاده بحالة لا تتفق مع مكانة دولة متمدنة . ومع ذلك فإن هذه الاستقالة عزيت الى سبب آخر هو ضعف صحته . ومهما يكن هذا السبب ، فإنه لو كان قد بقى لورد كرومر عاما واحدا فى منصبه لعبد عيده الذهبى فى خدمة دولته ، لأنه صرف حتى يوم استقالته تسعة وأربعين عاما فى خدمة المصلحة البريطانية . ولقد أصدرت صحيفة « الجريدة » فى ذلك الحين ملحقا ذكرت فيه لمعة من ترجمته ، ثم فصلت أعمال ذلك السياسى بما له وما عليه ، فقلت :

تنقسم أعمال اللورد فى مصر الى قسمين : أعمال مالية واقتصادية وأعمال سياسية :

أما أعماله المالية الاقتصادية فيبتدىء تاريخها في مصر سنة ١٨٧٧ اذ عين عضواً أنجليزياً في صندوق الدين المصرى ، فأظهر لدولته من صدق النظر وسعة الاطلاع فى المسائل المالية ما أنساها القاعدة القائلة ان الذى يربى بين البنادق والمدافع كالشباب « أفلى بارنج » لا يميل به طبعه الى المالية أو السياسية .

وفى سنة ١٨٧٩ اتفقت الحكومتان البريطانية والخرديوية على تعيينه مراقباً عاماً للمالية المصرية ، لان انجلترا كانت تهتم مع فرنسا أشد اهتمام بالمالية المصرية صوناً لاموال الانجليز والفرنسيين ، فأظهر براعة كبيرة . وكان فى جملة الذين مهدوا السبيل لاصدار قانونالتصفية(١) الذى ضمن للدائنين الاوربيين أموالهم مع فائدتها . وقبل أن يصدر ذلك القانون حدث أن مالية الهند ارتبكت ارتباكاً شديداً فعينته حكومته عضواً مالياً فى المجلس الهندى ، وهناك لم يفعل الا ما زاد حكومته ثقة به .

ولما تقرر أن يغادر السير ادوارد مالت معتمد انجلترا فى القطر المصرى ، لم تجد الحكومة البريطانية رجلاً أخلق بمنصبه من لورد كرومر (وكان لا يزال اسمه السير أفلى بارنج) . ولما اجتمع مؤتمر لندرة سنة ١٨٨٤ للنظر فى المالية المصرية كان فيه مندوباً محترماً الراى . وكان يقول مثل كل عاقل انه لا يمكن الاصلاح فى مصر قبل أن تقوم المالية فيها على أساس متين . ولا تقوم المالية على ذلك الأساس الا اذا زادت مواردها ووثقت بها أوروبا . ولا تزيد مواردها الا اذا تحسنت أحوال الرى على

(١) فى ابريل سنة ١٨٧٩ ألفت لجنة للتصفية - أى تصفية الديون المصرية لاوروبا - وصدر قانون التصفية فى ١٧ يوليو سنة ١٨٧٩

الاخص ، فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على انباته . وأما المواد الاخرى كالجمـسـارك والسكك الحديدية والبوستانة ، وسائر مصادر الدخل فانها تأتي فى المقام الثانى . ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عد قرض خص جزءا منه للرى .

وما أن جاءت سنة ١٨٩٩ حتى صار دخل الحكومة (١٥٠٠٠٠ ر ١١ جنيه) وكان كلما زاد التحسن فى المالية ، زاد فى المساعدة على تخفيف الضرائب ، غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون ونفقات المشروعات .

وكان لدى لورد كرومر مشروعان يؤلمانـه ويشكو منهما . أولهما : صندوق الدين . والثانى : وهو متعلق بتخصيص ما قيده قانون التصفية بالديوان كالدائرة السنـية والدومـين ونحو نصف دخل السكك الحديدية ، فلم يجد وسيلة للخلاص من هذين المشروعين سوى الاتفاق مع فرنسا أولا . وحدث أن الملك ادوارد مال الى هذا الاتفاق ، وحببه الى حكومته ، فاغتنم كرومر الفرصة ، وأيده بما استطاع . . كما ذكر أخيرا فى حديثه مع مراسلى الطان . أما السبب الذى حمل لورد كرومر على الشكوى من صندوق الدين مرارا فى تقاريره ، فهو أن الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الاموال اللازمة للاصلاح . وقيل أن لورد كرومر لما أذن بتأسيس البنك الاهلى ، وأيده تأييدا معروفا كان يأمل أن يقوم يوما مقام صندوق الدين . . وها نحن أولاء نرى هذا الامل يوشك أن يتحقق . .

ولما تم الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ (١) بين فرنسا وانجلترا كان أول ما فكر فيه اللورد كرومر حل عرى صندوق الدين ، فرضيت فرنسا بالشروط التى عرضها عليها . ثم وافقت الدول الاخرى التى لها أعضاء فى ذلك الصندوق .

ولقد بات لورد كرومر فى راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل ذلك الاتفاق ، فلم يعد يرى فرنسا تعاكسه كما عاكست فى مسألة تحويل الدين ، ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذت نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، اضطر الى رده بحكم من المحكمة المختلطة . ولا يشك أحد فى أن لورد كرومر فاز فوزا ماليا عظيما بادخال ما اراده من المواد المتعلقة بالمالية المصرية فى ذلك الاتفاق . كما فاز مع حكومته فوزا سياسية يحمل فرنسا على التعهد لهم فيه : « بأنها لا تقيم أقل عقيدة فى سبيل انجلترا بمصر سواء كان بطلب تعيين موعد للجلاء أو غيره » .

كان من سياسته المالية أيضا ، ان يرفع أثقال الربا الفاحش عن عواتق الفلاحين . . فأنشأ البنك الزراعى بعد انشاء البنك الاهلى ونصح للحكومة المصرية وللبنك الاهلى بأن يساعدها حتى يقدم للفلاحين مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبيل المعاش ، فأنشئ هذا البنك ، وجعل من مواد قانونه أن يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات الى ٥٠٠ جنيه بفائدة ٩ فى المائة . غير ان بعضهم ينتقد البنك المذكور فى بعض أمور ليس هنا محل ايرادها .

(١) اتفاق عقد بين فرنسا وانجلترا بأن تطلق كل منهما يد صاحبتها ، تلك فى شمال افريقية ، وهذه فى مصر

وليس فى وسع احد أن ينكر النتيجة التى وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة المالية . وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل معينة فى بعض المصروفات ، فإن كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة الى تلك السياسة ، يحكم بأن لورد كرومر من خيرة الاقتصاديين واكابر المالىين . فكم زادت مساحة الارض المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ الى اليوم ، وكم زادت قيمة الارض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته فليس بعجيب أن تعظم ثقة الاوربيين باللورد حتى صاروا يعدون كلمته حجة . أما خلاصة آرائه فى الحالة الحاضرة ، فهى ان هذا النجس الاحـ الاقتصادى قائم على قواعد راسخة ، غير أنه يجدر بالمصريين وغيرهم الا يتهوروا فى الاقبال على احدى الشركات قبل أن يدققوا ويفحصوا ، ويستشيروا حتى يعلموا اذا كانت ثابتة القواعد قوية الاركان . .

اعمال السياسية

لا ينكر احد على لورد كرومر أنه سياسى محنك بعيد النظر رحب الصدر ، طويل الاناة كما يجب على كل سياسى . . غير ان سياسته لا تخلو من أثر العسكرية التى صرف فيها شبابه . تريد أنه شديد المراس فى مطلبه ، عظيم الاصرار على أمره . يبقى سنوات عديدة يسعى الى غاية واحدة ، ويتخذ من كل سانحة حجة وبرهانا لتأييد رأيه ولا يدلنا على هذا كل مثل الحوادث التى جرت منذ ١٨٨٤ الى اليوم ، ولو اتخذنا من تلك الحوادث مسألة الجلاء فقط مثلا ، لكانت برهانا كافيا على خطته . فانظر كيف أنه كان يجاهد جهادا متواصلا حتى يستنبط فى كل زمن وسيلة جديدة لارساخ قدم دولته فى وادى

النيل ، فسير حملة السودان وكان فى كل ساعة يستنجد
الدماء الانجليزية التى أريقت فى أم درمان على كل أنجليزى
أن يلفظ كلمة الجلاء . . حتى استمال الى رأيه كبار
الاحرار والمحافظين ، فأيده لورد روزبرى ، كما أيده لورد
سالبرى ، واستمال اليه لورد لانسدون ، كما استمال سير
ادوارد جراى ، وبات الاسطول البريطانى حارسا لما قرره
فى المسألة المصرية . فما رأينا حكومته ترد له طلبا ،
أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشره .
واننا نورد للقارىء هنا مثلاً واحدا لتلك الثقة العظمى
بسياسته :

لما وقع الخلاف بينه وبين الخديو عباس على تعيين
حسين فخرى باشا خلفا لمصطفى فهمى باشا سنة ١٨٩٣ ،
ذهب لورد كرومر الى عابدين ، واعترض اعتراضا
شديدا على تعيين فخرى باشا ، وأظهر للخديو ان اصراره
على رأيه يجعل الامر خطرا ، وأبرز له تلفرافا من اللورد
روزبرى ناظر الخارجية يؤيد قوله (١) .

فان معتمدا سياسيا يجد من حكومته مثل هذه
المساعدة فى هذا الحادث ، يستشعر من نفسه حزما
وان يكن بلا حزم . . . فكيف برجل عسكرى كاللورد
كرومر . واذا أراد المطالع برهانا آخر على تقديس
الحكومة الانجليزية لكل رأى من آراء لورد كرومر فى

(١) أسقط الخديو عباس وزارة مصطفى باشا فهمى فى يناير سنة
١٨٩٣ ، وعين فخرى باشا رئيسا للوزارة ، وأراد بذلك أن يحقق سلطته
الشرعية . فعل ذلك من غير علم كرومر ، فامتنع كرومر عن الاعتراف
بالوزارة الجديدة ، قبل أن يعرف رأى حكومته ، وانتهى الامر بأن عدل
الخديو عن تعيين فخرى باشا ، وعين رياض باشا رئيس وزارة .

المسائل المصرية ، فليذكر حادثة فاشودة (١) التي كادت تضرع نار الحرب بين إنجلترا وفرنسا ، وما تلك الحادثة وطرده كولونيل مرشان ورجاله من الجزء الذي احتله من السودان الا تأييدا لسياسة كرومر ، وما الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وإنجلترا بعد تلك الحادثة على مناطق السودان الا بناء على رأى لورد كرومر أيضا ، تمهيدا لاتفاق أكبر وخطوة أوسع فى سبيل التقرب بعد ذلك التباعد بين الدولتين .

ولما عقد ذاك الاتفاق ، أى اتفاق سنة ١٩٠٤ ، استراح اللورد من المسألة المالية الدولية فى هذا القطر ، كما استراحت دولته من المعارضة السياسية ، ثم التفت الى المسألة الدولية القانونية ، فكتب قبل استقالته بعام فصلا طويلا عن وجوب تغيير الطريقة القديمة فى الامتيازات الاجنبية ، ثم نشر فصلا ضافيا فى هذا الموضوع ، اطلع عليه الناس وقتئذ . . . فكانت حملاته على طريقة الامتيازات متتابعة كحملاته على صندوق الدين قبل أن ينال مراده .

وليس بنا من حاجة الى زيادة الاسهاب فى هذا الباب ، فان كل خطبة لرجال الحكومة الانجليزية ، وكل تقرير من تقارير لورد كرومر ، وكل اثر من آثاره السياسية ، يظهر حقيقة تلك السياسة التى اتبعها الشيخ الراحل . ولقد كان تقريره الاخير كوصية سياسية قبل رحيله عن هذا الوادى . . وفى تلك الوصية لا ينصح دولته ببسط الحماية على مصر الآن لان بسطها

(٢) وقعت حادثة فاشودة فى أكتوبر سنة ١٨٩٨ ، اذ احتل الكولونيل مارشان بفرقة من الجنود الفرنسية جزءا قال الانجليز انه تابع للسودان ، وأن لمصر حقوق السيادة عليه . وقد بلغ النزاع بين بريطانيا وفرنسا مبلغا كادت تقوم من ورائه حرب بين الدولتين .

يقضى بتغير فى الحالة السياسية مع ان انجلترا تعهدت فى الاتفاق الانجليزى الفرنسى ، بأنها لا تغير شيئاً من تلك الحالة ، كما تعهدت فرنسا بأن تطلق يد انجلترا فى القطر المصرى .

نتيجة تلك السياسة

فما هى نتيجة تلك السياسة كلها ؟

نتيجتها اننا اذا نظرنا اليه بعين انجليزى فلا يسع الناظر سوى الثناء عليه . أما اذا نظرنا اليه بالعين التى يجب على المصرى أن ينظر بها الى مصلحة وطنه ، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئاً من الثناء على عمله السياسى فى مصر ، فانه حرم مصر من حياة سياسية تطمح اليها كل أمة حية . واذا كنا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن اللورد وسع نطاق الحرية الشخصية ، فلا يمكننا أن ننكر أنه فعل العكس كل العكس مع موظفى الحكومة من المصريين فنزع حريتهم وسلطتهم ونفوذهم ، وألقاها فى ايدى الموظفين الانجليز ، فبات كثير من أذكاء الشبان المصريين ينفرون من وظائف الحكومة . ولا أدل على هذا من شدة احتياج الحكومة الى موظفين ومستخدمين . ولا نظن ان قلة الكفاءة التى يذكرها اللورد فى تقريره الا نتيجة التعليم الناقص ، وسوء معاملة الموظفين والمستخدمين فى الحكومة ، وربما كان يرى خذلان التعليم الصالح موافقة لمصلحة بريطانيا العظمى ، لان اللورد كان ينظر فى كل أمر الى مصلحة دولته قبل كل شيء : سنة الوطنى الفيور على وطنه .

وانه لمن هذا الطراز كلامه عن الوحدة الاسلامية وعن وجود التعصب فى القطر المصرى ، مع ان التعصب ليس

له فيه اثر على الاطلاق ، ولكن المصلحة البريطانية ، تريد أن تمثله هائلا مخيفا . ومن هذا الطراز أيضا كل عمل وكل اتفاق ، وكل خطوة وكل حركة لذلك السياسى الانجليزى العظيم .

وربما كان فى وسع اللورد أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التى حصل عليها . . لو أنه صرف همته أيضا فى كسب ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم ، ولو أنه وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجا مفيدا للأمة ، ودفع عن المعارف العمومية ، من كان يناهضها ، واعتمد فى الإصلاح على أكفاء المصريين ، ورشحهم بحرية العمل الى حسن الإدارة ، ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من انشاء جنسية دولية لمصر . لا شك أنه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الامة المصرية ، ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الامة .

خصائص السياسة الانجليزية

للسياسة الانجليزية عدة خصائص او بالاولى عدة قوى متماسكة متضامنة يتألف من مجموعها تلك السياسة التى تحكم على خمس العالم . واحدى تلك المميزات انها لا تنقل سفيرا فى دولة ولا حاكما فى مستعمرة ولا معتمدا فى بلد ، الا اذا قضت الدواعى القاهرة كما حدث للورد كرومر معتمدها فى القاهرة . . فان هذا السياسى الكبير يقيم فى العاصمة المصرية منذ بضعة وعشرين عاما . ولولا طول اقامته لما تمكن من اظهار مقدرته لان النقل يقطع

على السياسى سلسلة أفكاره التى يتمكن بها من الصعود الى أعلى مراتب العلاء .

فلورد كرومر كان كبيرا بثلاث : مقدرته الشخصية ، ومساعدة دولته له بكل قواها ، وسعة الوقت الذى انفسح له فى مصر . وكان من يرسل نظرة شاملة الى أعمال لورد كرومر منذ تعيينه معتمدا لدولته فى هذا الوادى ، يجد أن تلك المزية فى السياسة الانجليزية ساعدته أعظم مساعدة لأنها مكنته من اتمام سلسلة أعماله حلقة فحلقة ، والرجل كان يشهد له الخصوم قبل الاحباب بأنه بعيد مرمى النظر ، طويل حبل الصبر ، فكان كل عمل يأتى تمهيدا لما يأتى بعده ، وتوطئة للفرض الذى وضعه نصب عينيه ، فما وافق على ترك السودان فى أوائل عهد الاحتلال الا لىبقى استئناف الحملة على السودان وسيلة جديدة بين يدي الاحتلال يتوصل بها لزيادة توطيد القدم الانجليزية عند الفرصة الموافقة ، وقد عرضت له تلك الفرصة سنة ١٨٩٥ حين علم بسير القائد الفرنسى مارشان نحو السودان المصرى . وما عقد بعد فاشودة من الاتفاق السودانى مع فرنسا الا ليزيل ما بقى من آثار الاستياء فى نفوس الفرنسيين بعد تلك الحادثة ويمهد السبيل لاطلاق يد الاحتلال فى المالية داخل القطر ، واطلاق يد حكومته من الوجهة السياسية، فكان له ما أراد باتفاق سنة ١٩٠٤ مع فرنسا ، ثم بموافقة سائر الدول صاحبات الشأن فى صندوق الدين على

ما يتعلق بمصر ، فتزعزع من تلك الساعة أساس هذا الصندوق .

وما مد اللورد يمين المساعدة فى ذاك الاتفاق اكتفاء بمزاياه فقط ، بل قال فى نفسه نحن نغنم ما يقدمه من المزايا السياسية والمادية ، ثم نجعله تمهيدا جديدا لمشروع آخر عظيم هو تغير تلك الامتيازات فى مصر ، وحصص السلطة التشريعية فى قبضة بريطانية ، وما هذا المراد بالامر المستحيل ما دام الاتفاق الودى موجودا بين لندن وباريس .

الفصل الخامس :

ردى على اللورد كرومر

المصريون فى رآى اللورد كرومر

على اثر استقالة اللورد كرومر ، نشر تقريراً عن آرائه وأفكاره ومآقام به من أعمال فى القطر المصرى ، وقد تناول هذا التقرير طبيعة المصريين وأخلاقهم وأفكارهم ، كما تناول ميولهم نحو الجامعة الإسلامية التى كانت تجول فى خواطر بعض المصريين فى ذلك الحين . وقد قمت فى مايو سنة ١٩٠٧ بالرد على مآحواه هذا التقرير من أخطاء وادعاءات . . . وانى أخص هذا الرد فى الصفحات التالية :

ليس من موضوعنا أن نبأث عن قيمة الشرقى على العموم من جهة الأخلاق الثابتة وآثار التطور المدنى فى تلك الأخلاق ، ولا من جهة كفاءته السياسية لتدبير شئوننه وحكم نفسه ، ولا من جهة تاريخ الشرق فى التمدن ، ولا من جهة اناليابان من بلاد الشرق كما استأناها اللورد كرومر فى تقريره معتذراً بعدم معرفتها . . . ولكننا نتعرض الى تفسير تلك الجملة المبهمة الكثيرة المعانى القليلة الالفاظ التى صدر بها هذا الموضوع فى تقرير اللورد . . . قال الاستاذ سايس : « ان الذين أقاموا فى الشرق

وحاولوا الاختلاط بأهله يعلمون حق العلم انه يستحيل مطلقا على الاوروبى أن يتحد فى النظر مع الشرقى . ومن المحقق ان الاوروبى بادىء الامر يظن انه هو الشرقى يتفاهمان ولكنه يأتى وقت - عاجلا أو آجلا - يرى الاوروبى نفسه يحس فجأة ان ذلك كان حلم نائم ، ويجده أمام انسان ذى ملكات عقلية غريبة بالمرّة حتى ليظنه من سكان زحل .

وبهذا الرأى يدين اللورد كرومر ، ويحكم به على الشرقيين الذين يعرفهم لا على اليابانيين والصينيين . صدق الاستاذ سايس اذا كان قوله منصرفا الى أن الاخوين الشرقى والعربى مختلفان فى النظر جدا فيما يتعلق بتفصيل المنفعة المادية على المنفعة الادبية . أو بعبارة أخرى ان الشرقى بذكائه وأطوار تمدنه ، ولغاته المملوءة بضروب المجازات ، وجوه القليل والاضطرابات وطبيعة أوطانه ، وما ألفه من التقاليد الدينية العريقة فى نفسه ومواعظ أسلافه الغالب فيها تفضيل الزهادة . كل ذلك يجعله يميل بطبعه الى أن يجعل للفضائل الادبية كالأحسان والكرم والوفاء والأخلاص الدينى المقام الاول فى حياته الدنيا ، ويفضلها على المنافع المادية . . فعيب الشرقى قد يكون فى سهولة اخلاقه وسلاسة اتقياده ، كما وصف به أرسطو سكان آسيا الذين يشهد لهم بالذكاء المقتضى صحة الانتاج ، ولكنه عاب عليهم ما ينتجه تأصل طبائع الاستبداد فى حكوماتهم . ولا يظن المطلع على تقرير اللورد انه أراد بقوله الإشارة الى تلك الفضائل . . خصوصا انه ليس فى مقام مدح الشرقى ، ولكن الذى يطلع على هذا الموضوع من التقرير يرى انه يريد بيان مسألتين :

أولاهما : ان أفكار المصريين عقيمة غير منتجة الى حد أنه يصعب معرفة مقاصدهم وآمالهم السياسية ، وأقام على ذلك دليلا هو أن أفكارهم بعيدة عن تطبيق هذه القاعدة : « من يبغ المطلب يبغ الوسيلة » . . لان بعضهم يظهر له الرغبة فى الرضى عن نتائج الاحتلال دون الرضى عن الاحتلال . وأن أحدهم طلب اليه تعيين مهندس انجليزى لتقسيم الماء . وبعضهم طلب قاضيا انجليزيا للفصل فى قضية . . ولا نتعرض هنا لذكر الاشياء التى حملت هؤلاء الاشخاص على مثل هذه الطلبات على فرض ان طلباتهم تؤخذ على شعور المصريين جميعا . بل نرجىء هذا البحث الى الفصل الخاص بالموظفين . . وغاية ما نورده هنا هو مناقشة القاعدة « من يبغ المطلب يبغ الوسيلة » ؟ .

وجد الاحتلال الانجليزى فى مصر بعلة اطفاء الثورة وتأييد سلطة الخديوية المصرية والمحافظة على المصالح الاوروبية ، ثم تدرجت العلة الى اصلاح شئون الامة المصرية واعدادها لتحكم نفسها بنفسها ، وليأمن الانجليز على حقوقهم التى كسبوها فى مصر . ثم ينصرف عنها الاحتلال .

متى كان هذا هو غرض الاحتلال ، وكانت أعمال الاحتلال الظاهرة الحسية تؤيد هذا الغرض ، فيكون المصرى الذى يرضى بالنتائج (أى بالاصلاح الذى لاجله جاء الاحتلال) ولا يرضى بالاحتلال هو انسان عقيم النظر حقيقة .

أما وقد رأى المصرى رأى العين أن الاحتلال لم يثبت له بالحس أن علة وجوده فى مصر هو تأهيل مصر لان تحكم نفسها بنفسها ، بل رأى بين الغرض من الاحتلال وبين

كثير من أعمال الاحتلال فى مصر بونا بعيدا فأشكل عليه الامر الى حد ان المصرى المنصف الكثير التدبر والتروى ، الذى لا يشوب حكمه على الامور فى مصر غرض من الاهواء ، يكاد كلما طابق بين علة الاحتلال وبين عمله . . يقع فى روعه ان للاحتلال مقصدا خفيا غير ما يقول السياسة الانجليز . ولا شك فى أن مثل هذا معذور اذا رضى بنتائج الاحتلال دون الاحتلال الذى أشكل المقصود منه على العقول .



بشر المصرى آماله حين رأى احترام الحكومة للحرية الشخصية التى نشرها الاحتلال والغاء السخرة وغيرها ، والقيام بالاعمال النافعة ، ولكنه لم يلبث ان رأى الاحتلال بعد ذلك بقليل قد ظهر فى كثير من المواطن بمظهر المعاند ، فأخذ أولا يقتسم هو والخديوية المصرية آراء الناس وميولهم ، فأخذ الناس أيضا بمقتضى هذه المعاندة بين السلطتين أن يلتجئ كل الى ما يرى فى الالتجاء اليه مصلحته الذاتية ، لان المصلحة العامة هى فى ألا يلتجئ الناس الى أحد الطرفين دون الآخر ، لان انتشار ذلك يضع شخصية الامة ، ويجعلها كما كانت لا حق لها الا الطاعة للأمير (ان سميت الطاعة حقا) — ولا ينكر أحد أن تنازع السلطتين من طبعه أن يجعل العناد يتخلل كثيرا من أعمال كليهما — كلما ظفر الاحتلال بالسلطة قرب كثيرا من الذين لا يهمهم الا مصالحهم أو رواتبهم ، ثم التفت الى التعليم العام فى المدارس الاميرية فوصل بها الى هذا الحد الذى نراه اليوم ، والذى جعل الحكومة نفسها تشكو قلة الكفاء بل ندرتهم . ثم مال الى النفوذ

الشخصى للحكام الوطنيين فجردهم منه ، وانحصر عملهم فى الطاعة لغيرهم من الانجليز سواء اكانوا رؤساء أم مرءوسين . ثم لم يستبدله بمشاركة الامة له فى الحكم . . فاعتقد المصريون أو أغلبهم ان الاحتلال هو لمصلحة انجلترا وأوروبا بالذات ، حتى لقد غلا بعضهم فى تقدير فهمه العدل الذى جرى على يد الاحتلال ، فقال ان انجلترا مهما كانت نياتها لمصر ، لا يمكنها الا أن تعدل ما دامت ترى أن لا مصلحة لها فى الظلم .

فهل يكون المصرى غير منتج اذا بنى فكره على الاعمال المشاهدة من خير وشر ، واستنتج من هذه الاعمال نتيجتها اللازمة ، وهى ان الاحتلال قد جاء ببعض الفوائد ، ولكن تمشييه على طريقة حرمان الامة من الحياة السياسية خطر على الامة يوجد الضجر والقلق وسوء الظن بالاحتلال ، كما قدمنا . فتكون النتيجة ان تطبيق القاعدة المذكورة على وجود الاحتلال (وهو الوسيلة) وعلى فوائده (وهى المطلب) من الصعوبة بحيث لا يمكن تطبيقها من غير تعسف الا اذا ابان الاحتلال لمصر انه يسعى فى منح مصر حياة سياسية بالتدريج . والمؤمل انه يعمل على ذلك . ولا ينكر منصف ان الحكومة اهتمت فى هذه السنين الاخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات الفلاحين ، ونجحت فى تدليل كثير من الصعوبات التى كانت تقف فى طريق تعليم البنات . . ولو اضافت الى ذلك منح الامة شيئاً من الاشتراك معها فى العمل لاقتنع الناس بأن الاحتلال مؤقت وانه لا يقيم الا ريثما تصلح مصر لحكم نفسها بنفسها ، ولا يمكن بعد ذلك القول بحق ان من « يبغ المطلب يبغ الوسيلة » .

ولكن هناك أمرا آخر لا يصح اغفاله ، لانه قد زاد من الاحتلال ابهاما على ابهام وهو ما ذكره اللورد كرومر فى خطبته الاخيرة فى حفلة الوداع .. تلك الخطبة التى هى منصبة فى أغلب معانيها على الغرض السياسى الخطر الذى يحاول اقناع العالم به ، وهو جعل مصر مستعمرة أوروبية مختلفة بكون للأوروبيين فيها الغنم ، وعلى المصريين منها الغرم فكان مهر قبول هذه الفكرة لدى الأوروبيين أن صرح فى خطابه بأن الاحتلال باق فى مصر الى ما شاء الله ، فكان فى هذا التصريح التباس جديد على الناس .. ولكن مع ذلك نرى ان هذا التصريح ليس من شأنه أن يؤثر تأثيرا جوهريا فى السياسة المصرية لان لان وقت التفكير فيه لم يحن بعد ..

ومن هذا يرى القارىء ان عدم صحة الفكر المصرى فى الانتاج لم تأت من طبيعة له ولا من عرض ملازم له ، بل أتت من امكان الحكم على مقاصد انجلترا من الاحتلال

الجامعة الاسلامية

المسألة الثانية هي : الجامعة الاسلامية .

ان فكرة الوحدة الاسلامية قد تجول أحيانا بخواطر بعض الناس الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر في الامور العامة بشيء من التدقيق . ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر ، تظهر وتختفي تبعا للحوادث . فلكما رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الاوروبية على شيء يضر بمصلحة مصر ، أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد استمرار الاحتلال الى الابد ، قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التي استقلت ، واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر انها أمة اسلامية ، وأن أوروبا لا تساعد في الشرق الا الامم المسيحية ، فتمنى بعضهم لو كان للمسلمين وحدة كما في أوروبا هذه الوحدة التي يتخيلون وجودها ، وانها كانت الحامل لأوروبا على التداخل في أمر ولايات البلقان وأرمينية . نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد في اللغة كلمة جامعة مسيحية « بانىكريستيانزم » كما خلقت كلمة جامعة اسلامية « بانىسلامزم » .

على ان عقلاء المصريين لا يرون لكليهما وجودا في العالم ، ولكن السياسة تخلق ما تشاء . . فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه ، بعيدة عن أن

تؤدي الى اعتداء من جهة المصريين ، ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الاوروبيين . بل يرى هؤلاء العقلاء ان الذى خلق هذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الاوروبية فى الشرق .

أما كون الجامعة الاسلامية موجودة وجودا حقيقيا ، أو أنها مقصد من المقاصد التى يسعى المسلمون لتحقيقها فهذا لا دليل عليه مطلقا . . كما أنه لو حاول ايجادها لاستحال ذلك بالمرّة على طلابه .

علمنا التاريخ ، وطبائع البشر انه لا شىء يجمع بين الناس الا المنافع ، فاذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية ، أو وحدة فى الدين . وأن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب مما هو مشهور ومأثور . ان أحسن ما قرأنا فى الجامعة الاسلامية ، هو ما ذكره الاستاذ براون فى خطبته التى ألقاها فى جامعة كيمبردج سنة ١٩٠٣ وأبان فيها أن الجامعة الاسلامية خرافة ابتدعتها دماغ مكاتب التيمس فى فينا . قال الاستاذ براون :

« انه ليس من السهل تعريف مسنى البانيسلازم بعبارة تنطبق على المثل العربى المشهور « خير الكلام ما قل ودل ومع الاسف اننى استشرت أحد أصدقائى المسلمين فى هذا الموضوع ، فعرفنى معنى «بانيسلامزم» بلا تردد فى بضع كلمات ، وهى « البانيسلامزم هى خرافة خلقها دماغ مكاتب التيمس فى فينا » .

وأن تجسيم الامر فى نفس عميد الاحتلال فى مصر الى حد أنه قد جعله تعصبا للدين لا محل له بالمرّة ، الا

إذا كان الفرض منه بعث القلق الى نفوس السياسيين من الاوروبيين حتى لقد جره ذلك الفرض الى التعريض بأحكام الدين الاسلامى ، وادعى أنها غير صالحة الى أن تطبق فى هذا الزمان .

قال ذلك بتصريحات كان من عادته أن يتوقاها مراعاة لاحترام الدين الاسلامى وتفاديا من جرح شعور المسلمين . نقول على غير عادته لانه كثير الاحترام للدين الاسلامى ، كثير الحيططة فى التعبير عنه بشئ يتعلق به ، وكل تصريحاته مستفيضة فى هذا المعنى ، فقد قال فى خطبته فى كلية غوردون فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ :

« ولا يخفى عليكم أن جلالة الملكة ورعايا المسيحيين من أشد الناس استمساكا بعروة دينهم ، ولذلك فهم يعرفون وجوب احترام دين غيرهم . على أن حكم جلالتهما يظل من المسلمين عددا أكثر مما يظل حكم أى ملك فى الارض ، وهم مع ذلك فى عيشة هنية ، وسعادة تحت حكمها الكثير الخيرات ، دينهم موقر ، وعاداتهم الشرعية محترمة كل الاحترام .. الخ » .

وقد يؤثر عنه أنه كان يشير الى أن المسلمين لا تصلح حالهم الا اذا تمسكوا بدينهم الصحيح . وقد ذكر فى تقرير سنة ١٩٠٥ ، وفى تقرير سنة ١٩٠٦ ، ما يفيد امتداح الذين يقومون بخدمة الدين وتخليصه من الدخائل التى متى خلص منها كان موافقا لحاجات الناس فى التمدن الحديث . وخص منهم بالذكر فقيده الاسلام المرحوم الشيخ محمد عبده ، والسيد أحمد منشىء كلية عليكرة . ولهذه المناسبة نورد للقارىء نص الخطاب الذى ألقاه اللورد كرزون فى كلية عليكرة فى شهر مايو

سنة ١٩٠١ مشيراً فيه الى فوائد الدين الاسلامى ،
والاعتراف بما للمسلمين من الفضل والمدنية :

« نعم يمكن للمسلمين أن يسابقوا غيرهم اذا هم
تعلموا كيف يسابقون ، وهو ما عرفوه مرة قبل هذا الوقت
فى أيام كان فيها للمسلمين السطوة والسلطان ، وكان
قضاتهم يحكمون بالعدل بين الناس ، وفلاسفتهم وأئمتهم
يؤلفون الكتب النفسية » .

وان عدول اللورد كرومر عن خطته من عدم التعرض
للطعن على الدين الاسلامى بأى صورة ، ومخالفة لبعض
ساسة الانجليز مثل اللورد كرزون فى الآراء المتعلقة بأن
الشريعة الاسلامية تسمح من أن تعيق عن حاجات التمدن
الحاضر ، كل ذلك جعل الناس يكادون يجمعون على أن
اللورد أراد أن يصور المصريين للانجليز خصوما ، ولاوروبا
عموما بصورة أمة غير قابلة للرقى لتسهل بذلك الموافقة
على محو الجنسية المصرية الصميمة التى يحاول محوها
منذ عامين . لذلك قصد تجسيم الجامعة الاسلامية ،
وعزا لها ما عزا .

التعصب الدينى

بعد أن رأى القارىء أن الجامعة الإسلامية لا أثر لها فى مصر ولا نظن لها وجودا فى غير مصر ، وأنها على هذه الصفة من العدم ليس من شأنها أن تزيد الجفاء بين الشرق والغرب ، ولا أن تصلح ذريعة لرجال السياسة الأوروبية يتخذونها سترا يستر أعمالهم فى الشرق .. قد يكون من المفيد جدا فى هذا المقام أن نتعرض الى مناقشة تلك التهمة الثانية التى يربطها بالجامعة الإسلامية رابطة النسب أو رابطة العلة والمعلول ، وهى تهمة التعصب الدينى .

والدين الإسلامى يأمر بالتعاون والتعاقد والائتلاف بين أفراد الأمة ، كما يأمر بالعدل والاحسان ، ويوصى خيرا بالمتحالفين له من أهل الأديان الأخرى على الصور المستفيضة فى الفقه . وليس من مبادئه مطلقا التعصب الشائى الذى يعبر عنه الأفرنج « بالفانائيزم » .

أهل الدين الواحد يوجد بينهم بحكم وحدة الاعتقاد حب ومعاونة ، تختلف وجوه استعمالها باختلاف الصور العديدة التى تصورها لهم افهامهم فى الدين . وأن هذه الجاذبية الدينية تماثل الجاذبية التى تولدها وحدة العنصر أو وحدة اللغة . ونظن أن الأوروبيين لم يقصدوا يوما « بالفانائيزم » هذه الجاذبية بوجه ما ، ولكنهم يقصدون

بالتعصب الدينى معنى عدائيا هو التحرش بغير المسلمين وحضارتهم ، والتربص بهم فلا يبقون عليهم . . وهذا المعنى لا أصل له فى الدين ، كما لا أصل له فى نفوس المسلمين الذين كل جنائيتهم أمام أوروبا أنهم أخذوا يفكرون فى أن ترقى عقولهم بالتعليم ونفوسهم بالحرية ، وأن يدفعوا بجميع الطرق السلمية كل مدأ أو قوة تعمل على الحيلولة بينهم وبين ما يشتهون من الرقى العقلى ليسابقوا غيرهم فى الحياة المدنية . وأنهم يتعلمون الآن من الاوروبيين ، فكيف يمكن أن يضمروا لهم ما يتجنى به هؤلاء عليهم ليعبدوهم عن كل مدنية ، وليسهلوا لانفسهم دوام الاستفادة منهم دون أن يفيدوهم . أظن أن وجه المسألة على هذه الصورة مقلوب الوضع ، وان المسلمين هم أولى بأن يتهموا الاوروبيين بالتعصب ، ولكنهم لا يريدون ، ولا يستطيعون .

التعصب الدينى شعور لا يمكن للمنصف أن يحكم بوجوده الا بآثاره . ومن المشاهد أن الاقباط فى مصر يعيشون مع المسلمين مختلطين فى المصالح والمساكن متكاتفين فى المزارع والاعمال ، متجاورين على مقاعد المدارس متشاركين فى الوظائف والمرافق ، ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحسن المعاملة هاج هائجهم على اخوانهم أو أظهروا يوما بما يقتضيه وجود التعصب الدينى فى النفوس من الحقد الذى يقدح زنده الاشتراك فى المصالح . ومن المشاهد أيضا أن الرومى يجيء به طلب الرزق الى مصر منفردا . . يدخل احدى قراها البعيدة عن مراكز الحكومة فيتزلف الى كبار أهلها فيفسحون له فى مساكنها ملجأ يأوى اليه ،

فلا يزال بتجارته الرباحة من بيع الزيتون والجبن بأضعاف القيمة بثمن آجل حتى يصبح ذا مال يقرضه الى الفلاحين بالربا الفاحش ، ولا يلبث على هذه الحال قليلا من الزمان الا هو دائن لأغلب أهل البلد ينزع ملكية أرضهم ويستخدمهم فيها عمال بسطاء . وكل هذا لم يحرك فى نفوسهم ذلك التعصب الدينى الموهوم . أليس ذلك الا لان هذا التعصب عديم الاثر فى نفوس مسلمى مصر ؟

أقام النورد كرومر على هذه التهمة الشنعاء التى اتهم بها المصريين دليلين ، أحدهما مسطور فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بمناسبة حادثة الهماميل فى الاسكندرية ، وكان فيها أن مصرياً ويونانياً تشاجرا على مشترى قطعة من الجبن ، فطعن اليونانى المصرى طعنة بسكين فقتل عليه . وأعقب ذلك أن يونانياً أراد قتل يونانى آخر بغدارة فأخطأه وأصاب وطنياً ، فمات . فاجتمع رعاى الفريقين . وقال بعض فريق المسلمين « اقتلوا النصرى » .

والثانى حادثة العقبة التى جعلت بعض الجرائد أو بعض الناس يظهرون ميلهم الى تركيا بمناسبة الخلاف بينهما وبين الحكومة المصرية على تحديد التخوم المصرية فى تلك الناحية .

أما الحادثة الاولى فلا تثبت من التعصب شيئاً لان من الامور الطبيعية ان الناس ينتصرون للمظلوم خصوصاً اذا كان من بنى جنسهم . وقد روت روتر فى ذلك الحين ان روسياً فى باريس أطلق الرصاص على جنديين فرنسيين ، فهم الاهالى بقتله لولا أن رجال البوليس انقذوه من أيديهم ، ولم يقل أحد بأن انتصار الاهالى

فى باريس للجنسدين كان سببه التعصب الدينى ،
فانتصار الوطنيين للقتيل ، وانتصار الاروام وغيرهم
للقاتل هو من الامور الطبيعية التى لا تثبت وجود التعصب
الدينى عند المصريين . لم يبق بعدئذ الا قول بعضهم
« اقتلوا النصارى » فلو صحت نية هؤلاء الصائحين
بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين او من
السوريين لما مسوهم بسوء . ولكن لفظة النصارى فى
لغة الرعاع مرادف للافرنج او نحو ذلك ، فان كان فى
نفوسهم عصبية لكانت عصبية جنسية لا عصبية
دينية .

أما حادثة العقبة . . فيحسن بنا أن نلفت نظر القارىء
الى سبب الحركة الفكرية التى جرت فى مصر ابان حادث
العقبة ، كان من جرائمها أن أساء الانجليز الظن بالمصريين
وافتكروا أن هؤلاء يتبرمون بهم ويودون لو استبدلوا
الاحتلال التركى بالاحتلال الانجليزى . وأن مشار هذا
التبرم هو التعصب الدينى من المصريين للترك . وقد جر
هذا الفهم الى نتائج مشؤومة . . ولكننا نظن أن الانجليز
متى عرفوا السبب الحقيقى لهذه الحركة وانصفوا يقلعون
عن تهمة المصريين بالتعصب ، تلك التهمة التى تسوؤنا
أكثر مما ساءتهم .

نلتمس علل الاشياء بقياسها على أشباهها ونظائرها .
فاذا أردنا أن نلتمس علة هذه الحركة الفكرية الحقيقية
التي وجدت بمناسبة حادث العقبة حسن بنا أن نرجع
بها الى نظائرها من الحوادث . ولا نجد حادثة أشبه بها
من جميع الوجوه أكثر من حادثة فاشودة . فان الانجليز
كانوا يدفعون الترك عن العقبة باسم الحكومة المصرية

لمصلحتها ومصلحة الحكومة الانجليزية ، كما كانوا يدفعون الضابط مارشان عن فاشودة باسم الحكومتين المصرية والانجليزية ولمصلحتها أيضا . وكان النزاع بين الانجليز وبين الترك على الحدود الشرقية كما كان بينهم وبين الفرنسيين على الحدود الجنوبية المصرية . فماذا كان ميل المصريين وقتئذ بالنسبة لحادثة فاشودة ؟

كانت في مصر حركة أفكار تتجه في مجموعها الى اجتذاب الناس الى فرنسا أو الى مارشان وجماعته فكيف جاء هذا الشعور ، وما مصدره ؟

هل كان مصدره في النفوس أيضا تعصبا دينيا لفرنسا ، أوجب استبدال الاحتلال الفرنسي بالاحتلال الانجليزي ؟

لا هذا ولا ذاك . . ولكن من الطبائع العمرانية ان الامة متى أبعدت عن ادارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين لاستئثار بالمنفعة دونها ، وحمّلها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعو بها الى أن تتبرم بحكومتها اذا كانت حكومة وطنية ، فاذا كانت أجنبية فيكون التبرم والمقاطعة من باب أولى .

ومثال ذلك الحركة الفكرية للامة في أوائل الثورة العسكرية سنة ١٨٨٢ فان الامة كانت قلقة تحب الخروج من ذلك الاحتلال الفعلى الشركسى وان كان قلقها هذا لم يتعد حد القلق ، لانه لم تكن لها في الثورة العسكرية فكرة ثابتة ولا مشاركة حقيقية . فهل كان هذا القلق والضجر من حال الحكومة ، ومن قانون العسكرية ، مترتبا على تعصب دينى من المسلمين ضد المسلمين ؟ لا شيء

من ذلك أيضا فلو استقرأنا كل العلل الممكنة التي ولدت حركة الافكار فى سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٩٨ بمناسبة حادثة فاشودة ، وسنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة العقبة استقراء صحيحا خاليا عن الغرض ، اوجدنا أن العلة فى كل ذلك واحدة ، وهى قلق من عدم اشراك الحكومة اياها فى شىء من الحكم .

ولكن ذوى الاغراض - عن جهل أو سوء قصد - جاءوا يصورون تلك الحركة الفكرية لعميد الاحتلال فى صورة التعصب الدينى ، وهو قد صورها فى الصيف الماضى لاوروبا بصورة مزعجة - كل ذلك ، والامة هادئة بعيد عن التعصب وآثاره .

الفصل السادس :

طالبنا بالاستقلال التام فقالوا خرجتم على الباب العالي

الاستقلال والدستور

بعد ظهور صحيفة الجريدة ببضعة أشهر تألف « حزب الأمة » في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ . وقد تضمن منهاجه عدة مبادئ في رأسها المطالبة بالاستقلال التام (١) والمطالبة بالدستور - وأقل درجاته توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، ومجالس المديرية ، تدرجا إلى إيجاد مجلس نيابي تتمثل فيه سلطات الشعب . وقد أختير محمود سليمان باشا رئيسا لهذا الحزب ، وحسن عبد الرزاق باشا الكبير ، وعلى شعراوي باشا وكيلين له ، واخترت انا سكرتيرا عاما .

(١) حينما أعلن الحزب هذه المبادئ كان من المعارضين على مبدأ الاستقلال التام الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد ، واتهم الحزب بالخروج على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية على مصر في ذلك الحين ، فرد عليه بأن الحزب يقول الاستقلال التام ولم يقل الاستقلال الكامل ، وهناك فرق بين الكمال والتمام يظهر في قول القرآن الكريم : « اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي » فسكت الشيخ علي يوسف بهذه الحجة . واني لا زلت آسفا حتى اليوم لذلك الرد ، فان الاستقلال الكامل أشمل من الاستقلال التام ، لان المعنى في « أتممت عليكم نعمتي » أي أسبغت عليكم نعمتي ، ولا يلزم ان يكون أكملت .

وقد اتخذت بعض الصحف من مطالبة هذا الحزب بالاستقلال التام ذريعة للتشنيع عليه ، واتهامه بالخروج على الباب العالى صاحب السيادة على مصر فى ذلك الحين ، ولكننا لم نأبه لهذه التهمة ، ومضينا فى طريقنا .. وكان لنا كثرة أو شبهها فى مجلس شورى القوانين ، فأخذت فى مهاجمة الحكومة الاستبدادية والمطالبة بالدستور ، وقدم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا الى رئيس الحكومة مشروعا بتوسيع اختصاص مجالس المديرىات . فقدمت الحكومة مشروعا آخر أقل سعة من مشروعا ، وقد سرنا انها سارت فى هذه الطريق للوصول الى تحقيق ارادة الامة ، والتحرر من سلطة الحكومة الشخصية .. تلك الحكومة التى لا تستمد وجودها الا من أصل واحد هو عبادة البسالة ، عبادة القوى ، عبادة القهر والغلبة والاستبداد ، وما يجتمع حول تلك العبادة من الاوهام التى تتجسم فى رءوس العامة ، وقد جاء العلم ، ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الاعجاب والاكبار ، وصار العظماء أمام هذا العالم الطبيعى وقوته لا نصيب لهم من ذلك الاعجاب والاكبار ، فتجردوا بهذه المثابة عن الاصل الذى كانوا يستخدمونه فى انشاء الممالك المستبدة ، ولكنه مع ذلك قد بقى فى نفوس الناس طرف غير قليل من الاوهام التى كانت فى كثير من الازمان كافية لاختضاعهم لشخص واحد يتصرف فى دمائهم وأموالهم من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصفاء لرغباتهم ، لذلك كنا ننادى بتوسيع اختصاص الهيئات النيابية توصيلا للحصول على الدستور الذى تتقرر به سلطة الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد .

انتخابى لمجلس المديرية

وفى عام ١٩٠٨ أراد حزبى أن أكون مع أعضائه فى مجلس شورى القوانين ، فرشحت نفسى لمجلس مديرية الدقهلية ، لان عضو مجلس الشورى كان ينتخبه أعضاء مجلس المديرية من بينهم فلم أنجح فى هذا الانتخاب ، ثم رشحت نفسى فى الانتخاب الذى يعده سنة ١٩١١ فنجحت ، ولكن طعن فى بآنى لست مقيما فى بلدتى « برقين » وألفت محكمة الزقازيق الانتخاب فعدت للانتخاب مرة أخرى ، فنجحت بأصوات أكثر من الاولى . وكان الخديو فيما يقال يرتاح الى الطعن فى انتخابى . وذات يوم خاطبنى بالتليفون عبد الله وهبى باشا ودعانى الى الشاى فى بيته ، فوجدت عنده جاد بك مصطفى الطاعن فى انتخابى ، فتحدثنا فى شئون الانتخاب ، فقال لى رحمه الله : « ان صداقتى لابيئك ، وتقديرى لك يجعلانى أتنازل عن الطعن بشرط أن تأتى أنت ووالدك ، وشكرى باشا المدير للغداء عندى فى قريتى « صدفه » يوم الجمعة المقبل » .

فأجبتة الى رغبته ..

وفى ذلك الوقت عاد الدكتور محمد حسين هيكىل من أوروبا ، بعد أن حصل على أجازة !الدكتوراه ، أخذته معى فى زيارة لكثير من القرى لاقف على حالة التعليم الاولى ، وأقدم بذلك تقريراً لمجلس المديرية ، وقد فعلت .

ومن طريف ما يذكر هنا ، اننا مررنا بكتاب فى احدى القرى ، فوجدنا قلة فى عدد التلاميذ ، فقلت للشيخ : « أظن انك صرفت الاطفال لتنقية الدودة » .

فقال : « ليس فى بلدنا دودة ، لانى أذنت الاذان
الشرعى فى الجهات الاربع للقرية ، فامتنعت الدودة باذن
الله تعالى قال هذا وكنا نشم رائحة الدودة حولنا فى
المزارع !

بيع الرتب والنياشين

قلت ان الحكومة الشخصية - أو حكومة الفرد -
تستمد وجودها من عبادة البسالة والغلبة والاستبداد .
وأزيد هنا ان الفرد من أبناء الامة فى ظل هذه الحكومة ،
ليست له حياة ظاهرة ولا شرف معترف به الا بالاضافة
لشخص الحاكم . ما دام الافندى لا ينقلب زيه يوم
العيد الى زى بطل من أبطال القرون الوسطى ، كل
صدره قصب يبرق ، وتعلق عليه نياشين تلمع ، ويحمل
بعد ذلك سيفاً لا يستطيع أن يجرده ، ولا السيف
صالح أن يجرد . فمهما يكن له من شرف المولد ، ورفعة
الاخلاق ، وسعة العيش فانه لا يكون شريفاً الا اذا حصل
على رتبة أو نيشان .

من أجل هذا الشرف الوهمى تهافت الناس على الرتب
النياشين ، وصارت تباع فى ذلك العهد ، وتحدثت بها
الصحف سنة ١٩٠٨ وقد كان لها سماسرة يسعون فى
الحصول عليها لمن يدفع الثمن ، وأصبحت تعطى لا مكافأة
على عمل من أعمال البسالة كما يكون بين رجال الجيش ،
ولا على خدمة كبرى من الخدمات العامة ، بل لعملاء
السماسرة الذين يشترون القاب التشريف . وكان
السمسار يأخذ المقدم من المشتري ، فاذا تم التشريف
يأخذ المؤخر . وكانت الحكومة فى ذلك الوقت تسكت
عن هذه الحال لتجعل الناس دائماً يهتمون برضاها

عنهم ، فهي تلعب بأهوائهم وشهواتهم وتأسرهم بها . .
وتلك عادة الحكومة الاستبدادية القديمة قد تسربت الى
الحكومات الحديثة ، فكانت أثرا من الآثار الاستبدادية
الاولى . وقد عرفت الحكومات الديمقراطية الراقية أن
تتخلص منها ، ولكنها ما تزال فى بعض الشعوب من أهم
المؤثرات فى الاخلاق خصوصا فى الشعب المصرى .

سياسة الوفاق وسياسة الخوف

فى سنة ١٩٠٨ أيضا كان قد مضى عام على تعيين سير
الدون غورست معتمدا بريطانيا فى مصر خلفا للورد
كرومر الذى اعتزل منصبه فى ابريل سنة ١٩٠٧ . وقد
عرف بعهد سياسة الوفاق . وهى السياسة التى عادت
للمرة الثانية بعد أن حلت محلها سياسة الخلاف بين
الخديو عباس والورد كرومر .

وتبدأ سياسة الوفاق من عهد الخديو محمد توفيق ،
فقد دخل الانجليز مصر على وفاق بينه وبينهم ، فألغوا
الجيش المصرى ، واستبدلوا به جيشا صغيرا ضباطه
من الانجليز ، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة فى المدرسة
الحربية ، فبدلا من أن يرقوها حتى تخرج ضباطا
كما تخرج مدارس انجلترا وفرنسا قصروها على تخريج
ضباط بدرجة . . هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل
الضابط المصرى مرءوسا دائما . ثم أخذوا يخرجون من
الجيش العامل كل ضباط الانجليز . وقد دل هذا
التصرف فى الجيش على ان الغرض منه اضعاف مصر
لا تقويتها . وتلك كانت احدى نتائج الوفاق والتسليم
للانجليز بعمل ما يريدون .

لقد جاء الانجليز مصر فوجدوا فيهمسا جيشا ثائرا
ومجلس نواب ، فألفوا الجيش الثائر واستعاضوا به
غيره ، وألفوا كذلك مجلس النواب . . وكان حقهم أن
يقبوه فلم يفعلوا ، بل لم يستعوضوا به غيره ، نقول على
وجه التسامح انهم ألفوا مجلس شورى ضئيلا ليكبر
بالزمان فمضى كل عهد سياسة الوفاق ، ولم يفكر الانجليز
فى تعديل مادة من مواده حتى يسروا به الى الامام .
وذلك يدل على أنهم كرهوا لمصر أن تتدرج فى الحكم
الدستورى .

واذا كان الانجليز لم يعملوا وقتئذ للانسانية وعملوا
لتقوية الحكومة بأى شكل ، فكان من مقتضى ذلك انهم
حين أضعفوا حكومة الدستور أن يقروا الحكومة الشخصية
أى الحكومة الخديوية ولكنهم لم يفعلوا بل أضعفوها هى
أيضا .

ومن الشواهد على ذلك أن ناظر الحقانية وقتذاك ،
سعادة حسين فخرى باشا ، رفع تقريراً الى مجلس
النظار باستفتاء النظارة عن المستشار القضائى مستر
سكوت . وكان الخديو توفيق فى سياحته بالوجه
القبلى ، فانهقد مجلس النظار وقرر عدم استئجار
سكوت مستشاراً فى الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو
الذى أرسل لمجلس النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح
فلم يكن الا قليل حتى أكرهه اللورد كرومر على الفاء
ذلك القرار . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب
النظار المصريين وزيادة الاستسلام من جانب الخديو ،
ووقعت الحكومة كلها فى يد المعتمد البريطانى بفعل

بها ما يشاء . وكان الفرض من ذلك اضعاف السلطة
الاهلية سواء فى ذلك سلطة الحكومة وسلطة الامة .

كان يجرى كل هذا التصرف الذى من شأنه اعدام
كل سلطة أهلية من الامة والحكومة معا والسياسة
العالمية تجرى فى مجراها على هذا النحو أيضا ، وأكبر
الامثلة على ذلك التخلي عن السودان وتركه ، وكان ما كان
من معارضة الرجل الكبير محمد شريف باشا الذى كان
أحق وزراء مصر على الاطلاق بالتمجيد .. ولكنه لما
لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار باشا فأدخلت
السودان . ثم فتح على أنه شركة فى الادارة بين مصر
وانجلترا كما تعرفون .

التقرب من الانجليز

بعد أن جردت الامة من سلطتها والحكومة الاهلية من
هيبتها ، آمن المصريون بأن الانجليز طامعون لا مصلحون ،
وأخذ كل موظف يحتمى برئيس انجليزى . وأخذ العمدة
والاعيان يستعينون فى قضاء أعمالهم غير المتناهية
بالتقرب من الانجليز تقربا وقتيا دعا اليه حب قضاء
المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب
من طبيعته أن يزول بانقضاء تلك المصلحة ، ثم يتجدد
كلما جاءت مصلحة جديدة .. فنتج عن سياسة الوفاق
هذه فتور عام فى فكرة الاستقلال وتراخ مفاصل الوطنية
الصحيحة ، وانصرفت النفوس طبعاً عن التعلق بالخدو
الذى كان ينسب كل تصرف سيئ للانجليز الى رضاه
عنه واقاراره عليه . وكان اللورد كرومر والجراند
الانجليزية لا تدع فرصة تمر الا انتهزتها للشناء على الخديو
واطرائه بأبلغ الاطراء .

وقد بقيت سياسة الوفاق فى مصر ، وزادت وضوحا منذ فشلت معاهدة سنة ١٨٨٧ لتحديد شروط الجلاء . وكان للانجليز فى هذه السياسة القنم وعلى مصر الغرم . . . للانجليز فيها السؤدد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسار . وانتهى عهدا الاول بوفاة الخديو توفيق . وابتدا عهد سياسة الخلاف منذ تولية الخديو عباس حلمى الثانى على الاريكة المصرية . ثم تجددت سياسة الوفاق ثانية فى عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ، ولكن هذا الوفاق الاخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقى المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة الا شبه من الطلاء الظاهرى لانه كان مسببا على الاستسلام للقوة ، ثم لم يلبث أن توترت العلاقة بين سمو الامير واللورد كرومر فأنكشفت عن جفاء مستحكم الحلقات ، ثم تجددت سياسة الوفاق بعد مبارحة كرومر مصر وتعيين السير ألدون غورست مكانه ، وكان من نتائج هذه السياسة أن تدخل المعتمد البريطانى لم يقل عما كان عليه من قبل ، بل ربما زاد وامتد الى بعض المصالح الاهلية الصرفة .

قانون المطبوعات

فى سنة ١٩٠٩ أرادت الحكومة بعث قانون المطبوعات الذى كان قد صدر ابان الثورة العرابية ، وهو قانون بالغ القسوة على حرية الراى ، فحملت أنا وزملائى الصحفيون ، على ذلك القانون حملة قوية ، ولكننا لم نوفق لان بعض أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كانوا قد طلبوا شيئا من هذا فيما سبق ، وعارض فيه اللورد كرومر . ثم لما أريد احياء

هذا القانون وافق عليه الانجليز ووافق عليه مجلس الشورى بالاغلبية مع الاسف . . وفى صيف ذلك العام سافرت الى أوروبا للاستشفاء ، وعزمت على مقابلة « سير ادوارد جراى » وزير الخارجية الانجليزية لاشكو له تصرف الانجليز فى حرية الصحافة . وأعطانى صديقى محمد محمود باشا رحمه الله كتابا لاستاذة المستر سميث عميد كلية « بلبول » باكسفورد ليقدمنى لوزير الخارجية البريطانية الذى كان تلميذا له . فلما سافرت الى اكسفورد ، وكان أخى سعيد وقتها طالبا بها ، قابلت المستر سميث فطلب منى أن أكتب مذكرة بما أريد . ثم نسافر فى اليوم التالى أنا وهو الى لندرة ليقدمنى الى « السير ادوارد جراى » . وفى اليوم التالى ذهبنا الى لندرة ، ثم الى وزارة الخارجية ، فاعتذر الوزير عن استقبالى بسبب مناورة بحرية ، وأحالنى الى وكيل الوزارة - وأظنه المستر ماليت - فقدمت له المذكرة ، وبينت له وجوه الخطر على الحرية من هذا القانون ، فوعدنى خيرا .

مد امتياز قناة السويس

وفى نفس السنة - ١٩٠٩ - أرادت شركة قناة السويس أن تمد امتيازها أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الى الحكومة المصرية ، وكان المستشار المالى يميل للأخذ بهذه الفكرة ، وكذلك « سير الدون غورست » وبطرس غالى باشا . . . فتحدثت فى ذلك الى حسين رشدى ، وسعد زغلول باشا ، فأحالانى على رئيس الوزارة بطرس باشا وعلى

المستشار المالي الانجليزى ، فذهبت الى المستشار ،
واعترضت على المضي فى هذا الموضوع ، وطلبت منه
عرضه على الجمعية العمومية ، وهى أكبر هيئة نيابية
وقتئذ فى البلاد ، ولكننى لم أوفق لإجابه طلبى ، فتركته
وذهبت الى رئيس الوزارة فى بيته بالفجالة فاستقبلنى
بما كنت أعهده فيه من لطف وأدب ، وحدثته فى الامر ،
وطلبت منه باسم حزب الامة أن تعرض مسألة امتياز
قناة السويس على الجمعية العمومية ، فأجابنى بقوله :
« يا لطفى أما تنزل من السحاب ، لنكون معنا على
الارض ؟! » .

وأبى أن يقتنع برأى ، فتركته وسرت فى حملتى
على هذا الموضوع . وبعد ذلك أظن أن شركة القناة
اشتطت أخذ رأى الجمعية ، لما رأت من هياج الرأى
العام ضد هذا المشروع . فاستدعانى بالتليفون لاحضر
عنده فى وزارة الخارجية ليلقى الى حديثا صحفيا فى
مسألة القناة . وعلى ظنى : انه هو الحديث الوحيد الذى
أخذه من وزير أو رئيس وزراء طول مدة اشتغالى
بالصحافة .

ولما دخلت على بطرس باشا ، وجدت عنده فتحى
زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية ، فبادرنى بطرس باشا
قائلا : « هأنذا أجيب طلبكم وأحيل الامر على الجمعية
العمومية تقضى فيه بما تشاء » .

وكانت الجريدة هى أول من نشر هذا الخبر . وقد
عرض الموضوع على الجمعية ، فقررت رفضه .

بعد ذلك فى سنة ١٩١٠ ، كنت فى منزل صديقى
على شعراوى باشا ، ومعنا فتحى زغلول باشا ، وابراهيم

الهلباوى بك ، فدخل علينا بطرس باشا غالى بلا موعد سابق ولا استئذان ، لانه كان صديقا لشعراوى باشا ، فقال لنا : « علام تتآمرون ؟ .. » .

فقال الهلباوى بك « نتآمر على الحكومة ، لاننا نريد اثاره البلاد لطلب الدستور » .

فقال شعراوى باشا : « من أين جئت يا بطرس باشا ؟ » .

فأجاب : « كنت أتنزه ماشيا فى الجزيرة » فلامه شعراوى باشا على انه كان يسير بلا حرس ، فقال بطرس : « قد يكون معك الحق ، لانى تلقيت منذ أيام كتبا يهددنى فيها كاتبوها بالقتل .. ! » .

فقلت له : « يا باشا أظن أن الذى يريد أن يقتل لا يهدد .. ! » .

وقد أخطأت الظن لانه رحمه الله قتل بعد ذلك بأيام .. وكان لهذا الحادث رنة أسف بليغ ، وعلى الخصوص فى البيئات المتعلمة .

قضية الجريمة

قدمت أن الخديو عباس حلمى لم يكن راضيا عن شركة « الجريدة » ولا عن حزب الامة ، وان بطانته كانت تعارض « الجريدة » وتعمل لحل الشركة . وقد أفلحت هذه البطانة فى اقناع بعض الشركاء بالخروج على الشركة ، وطلب حلها سنة ١٩١٠ ثم رفع هذا البعض دعوى أمام المحكمة المختلطة طالبا هذا الحل . وقد دفعت مصاريف الدعوى - على ما علمت - من الخاصة الخديوية ، وأنعم على هؤلاء المدعين بالرتب . وكان المحامى الذى رفع الدعوى هو محامى الخاصة . فكتبت مذكرة بكل هذه

التصرفات وأعطيتها للأفوكاتو جرين المحامي عن الشركة .
وقد كان الأمير حسين كامل (السلطان حسين) رئيسا
لمجلس شورى القوانين وقتذاك فدعا محمود باشا
سليمان ، وعلى شعراوي باشا ، وأنا ، ولما استقر بنا
الجلوس ، قال الأمير حسين : « أنا لا أفهم ترفعون
دعوى على خديو البلاد ! » .

فقلت له : « يا أفندينا وأنا كذلك .. ولكن سمو
الخديو هو الذى رفع علينا الدعوى » .

وما كدت أسرد له أدلتى حتى دخل علينا بطرس غالى
باشا رئيس الحكومة ، واتفقنا فى المجلس على أن يطلب
المدعون تأجيل الدعوى الى أجل غير مسمى .. وما زالت
مؤجلة حتى الآن !

محاضرات فى " الجريدة »

وقد كانت صحيفة « الجريدة » عدا ما تقوم به من
خدمة وطنية وسياسية تقوم برسالة ثقافية بين الشباب
المتعلم ، فكان يؤم دارها كثير منهم للاستماع الى
محاضرات عدد من كبار الاساتذة والمحامين المصريين .
وقد اتفق وقتئذ ان ناظر مدرسة الحقوق الانجليزى -
وكان أستاذ القانون المدنى بها - لم يكن من الحاصلين
على شهادة الليسانس بل سقط فى امتحان الليسانس
فى باريس ، فأخذت « الجريدة » تطالب الحكومة أن
تستبدل به غيره ، فلم تجب الى طلبها ، فدعوت المرحوم
الأستاذ أحمد عبد اللطيف ليدرس القانون المدنى للطلبة
فى دار الجريدة ، فقبل هذه الدعوة ، وكان يؤم دروسه

الكثيرون . ومن تلامذته كامل البندارى باشا ، واحمد صديق باشا ، وغيرهما ..

وفى ذلك العام - عام ١٩١٠ - وضع حرب الامة مشروعا للدستور ، وفكر فى أن يقدم للخديو عريضة من أهالى البلاد بطلب الدستور ، وقد حررت هذه العريضة ، وأخذ الاهالى فى امضائها . وهنا لا أنسى مكرمة للمرحوم حسن باشا رضوان ، وكان وقتئذ مديرا للقربية ، فقد قابلته فى وزارة الداخلية ، وأسرت له الامر ، وطلبت اليه أن يفض الطرف عن هذا العمل الذى سنبثى به فى مديرية الغربية ، فأجابنى : « كلا .. لن أغض الطرف . بل سأساعد على امضاء العريضة من الاهالى .. ! » . وقد وفى هذا المدير الوطنى بوعدده ! ..

الفصل السابع :

٤ رجال عرفتهم

حسن عاصم باشا

قبل أن تجمعنى الصداقة بالمرحوم حسن عاصم باشا ، جمعنى العمل معه فى النيابة العمومية . وكان وقتئذ « أفوكاتو » عموميا . . عرفته رئيسا ، وعرفته صديقا ، ثم عرفته مستشارا ، ثم سر تشريفاتى لسمو الخديو عباس حلمى الثانى ، ثم رئيسا للديوان الخديوى . فما وجدت رجلا أظهر ثباتا على المبادئ ، وأقوى تمسكا بنهج الاستقامة من هذا الرجل . فمن عرفه عرف خلقا صريحا لا يتلون ، وسيرا قويا لا يعوج ، ومبادئ راسخة لا تتغير ، حتى لقد كان يرميه بعضهم بالتطرف ، وشدة التمسك بالحق ، ويعدون عليه جفاء فى الاخلاق ، وما به جفاء ، ولكن الطاعة للمبدأ كالطاعة لقائد الجيش فى ميدان القتال .

كان عاصم باشا رجلا أسمر اللون ، قصير القامة ، جذاب الطلعة ، مقتصدا فى حركاته عند الحديث ، جهورى الصوت يميل فى لبسه دائما الى السواد على طراز واحد ، وقورا فى ملبسه ، وقورا فى مجلسه ،

لا يخرج الا نادرا ، قليل الضحك كثير التبسم ويمتاز
عن كثير من أمثاله بأنه لا يغلو في ارضاء الناس بالقول ،
ولا يعد بعمل ما لا يريد .

وقد اشتغل رئيسا لنيابة الاسكندرية ، ثم لنيابة
طنطا ، ثم مفتشا في لجنة المراقبة ، ثم عين أفوكاتو
عموميا ، وبقي منتدبا في لجنة المراقبة ، فلما طلب اليه
مظلوم باشا ناظر الحقانية وقتئذ والسير سكوب
مستشارها ، أن يباشر عمله الجديد . . رفض الاشتغال
بوظيفة الافوكاتو متى كانت خلوا من العمل الجدى ،
لان مسيو لوجريل لم يكن يريد مشاركة غيره في العمل ،
فوعده الناظر والمستشار أن سيكون له عمل معين ،
وانه لن يبقى الا بضعة أشهر ، ثم يعين نائبا عموميا بدل
المسيو جريل .

ولكن الحال قد تبدل ، واتهم عاصم بأنه معاد للانجليز
. . فأمر اللورد كرومر المستشار السير سكوت بفصله
من وظيفة الافوكاتو العمومى ، وكان سكوت من العدالة
فى الاخلاق بحيث يعز عليه تنفيذ هذا الامر فى حق
رجل ، عرف هو والناس أجمعون مكانه من الفضل
والعمل ، وموضعه من أصالة الراى والاستقامة ، فكان
المستشار فى مركز حرج بين تنفيذ أمر المعتمد البريطانى
ومعاملة عاصم بما يقتضيه العقل وتوجيه المصلحة من أن
يرقيه ، كما وعده ، لا أن يفصله من سير ذنب . فبقى
الامر بين البقاء والاقصاء . . كل هذا وعاصم يعمل بغيرته
المعروفة وجده الزائد من غير أن يهتم بفصله أو ترقيته .
ومما يدل على ما كان له من علو فى النفس ، وقوة
فى الخلق أنه فى الفترة بين الفصل وعدمه وضع مشروعا

يقضى بنقل نحو خمسة وثلاثين كاتباً باليومية فى محكمة الاستئناف التى غصت بالسكّبة الى المحاكم الابتدائية التى كانت فى أشد الحاجة الى الموظفين ، فدخل عليه باشكاتب المحكمة بخطاب نقل هذا الجم الفقير ، وقال له : « مالك ولهذا العمل ؟ والامر بفصلك تحت الختم » . فأجاب :

— انى لا أشتغل الا للأمة .. وما دمت فى وظيفتى ولم يصدر أمر فصلى ، فلا مندوحة عن القيام بواجباتى .

بقى أمر الفصل تحت التقديم الى مجلس النظار حتى وجدت وظيفة مستشار من الدرجة الثانية فى محكمة الاستئناف فعين فيها ، ولم يلبث فيها طويلا ، ثم عين سر تشريفاتى لسمو الخديو ، فوضع للتشريفات نظاما وقواعد . ثم رقى الى وظيفة رئيس الديوان الخديوى . وما لبث أن تغيرت ثقة سموه فيه من غير ذنب أتاه الا حب محافظته على مبادئه واخلاص النصيح لسموه ، فقبول على ذلك بالابعاد والاحالة الى المعاش .. ثم تفرغ لعمال الجمعية الخيرية الاسلامية التى له من الفضل فى ايجادها وبقائها القسط الكبير .

أما مذهبه السياسى ، فكان رحمه الله يرى رأى حزب الامّة ، ويعمل لنشر مبدئه ، وهو الاعتدال والدأب على أن تنال الامّة الاعتراف بشخصيتها لتنال الاستقلال التام .

مصطفى كامل باشا

لا أريد أن أطيل القول في مصطفى كامل ، فحياته معروفة مشهورة .. ولكنى أقول موجزا :

ان مصطفى كامل كان شعاره الوطنية ، وسيلته الوطنية ، وغرضه الوطنية ، وكلماته الوطنية ، وكتابه الوطنية ، وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ، فصار بينهما التلازم الذهني والعرفي . فإذا ذكرت مصطفى كامل بخير ، فانما تطرى الوطنية . وإذا قلت الوطنية فان أول ما يتمثل في خيالك شخص مصطفى كامل .. كأنما هو والوطنية شيء واحد .. !

ولقد تمثل ذلك يوم وفاته في هذه المظاهرة التي لم نعرف لها في ذلك الزمان مثيلا ، فقد اشترك جميع أفراد الأمة في أمر واحد ، على رأى واحد ، بصورة واحدة مع اختلافهم فيما عداه ..

كل هذا دل على ان الشعور الذى قادهم ليس مذهبا سياسيا ، ولا طريقة من طرائق المنازعة السياسية ، بل هو أعلى من ذلك .. هو التضامن القومى ، والجماعة الوطنية .

ان مصطفى كامل كان تمثال الوطنية .. ولقد دعوت في اليوم التالى لوفاته على صفحات الجريدة الى اقامة تمثال له يشهد بالاعتداد بفضله في عمله ، وتخليدا

لذكره ، واعترافا من الامة لكل عامل يقف نفسه على خدمتها ، وتجسد لهذه الروح الطاهرة .

وقد شاعت هذه الفكرة بين جميع الطبقات ، وفتحنا الاكتاب على صفحات « الجريدة » وتكلفنا بالقيام بهذا العمل . ولو اننا لم تكن من حزبه السياسى ، لان مصطفى كان مصرىا لجميع المصريين .

قاسم أمين بك

كان قاسم أمين من أصل كردى ، لان جده أمير من أمراء الاكراد ، أخذ ابنه رهينة فى الآستانة لخلاف كان بين الاكراد وبين الدولة العثمانية . وكان ذلك الرهينة هو المرحوم أمين بك والد قاسم بك ، فجىء بى الى مصر فى زمن اسماعيل باشا ، ودخل فى الجيش المصرى ، حتى رقى الى رتبة أميرالاي ، وتزوج بكريمة المرحوم احمد بك خطاب فكان أكبر أولاده قاسم .

ربى قاسم بك التربية المعتادة لامثاله فى مدارس الحكومة . وكان ممتازا دائما بجده وحدة ذهنه وقوة ذكائه . فلما أتم دراسته بمصر أرسل فى بعثة الى فرنسا ، فأتم دروس الحقوق ودخل خدمة الحكومة فى سنة ١٨٨٥ وكيلا للنائب العمومى فى محكمة مصر المختلطة ، ثم لم يبق بها غير عامين حتى عين مندوبا بقلم قضايا الحكومة بنظارة المالية ، ثم عين بعد أشهر رئيسا لنيابة بنى سويف ، ثم لنيابة طنطا ثم نائب قاض ، فمستشارا فى الاستئناف .

من يلم بهذا التاريخ المختصر لحياة قاسم ، يجده تاريخا عاديا غير مملوء بالعواصف التى تلازم عادة حياة كبار الرجال ، فيستفيدون منها قوة وشجاعة ، ويتعلمون من تجاربها ما يجعلهم يفوقون غيرهم فى سلامة

الحكم على الحوادث .. ولكن على الرغم من ذلك ، كانت نفسه بطبيعتها مستعدة لان تتعلم وتكمل من الملاحظة الذاتية والتجارب .. فان قاسم قال :

« أقل مراتب العلم ما تعلمه الانسان من الكتب والاساتذة ، وأعظمها ما تعلمه من تجاربه الشخصية فى الاشياء والناس » .

كان قاسم بك اجتماعيا لا كبقية الاجتماعيين الذين يجعلون أدمغتهم محافظ لآراء الغير .. فاذا حضرتهم المناقشة ، أو دعتهم الكتابة الى موضوع اجتماعى ، أخذوا يسردون عليك محفوظاتهم من المؤلفين السابقين من غير أن يكون لعقلهم فى الموضوع نصيب من رأى . لا .. لم يكن كذلك أبدا ، بل كان مفكرا بالاصالة ، نقادا لا يستغنى عن أفكار الغير ، ولكنه لا يعتنقها الا اذا اعتقدها ، وصارت له بما قام فى نفسه من الادلة اليقينية .

بحث قاسم أمين فى المسائل الاجتماعية على العموم ، فكان رآيه فيها أنها خاضعة دائما للقوانين الطبيعية ، قوانين التحليل والتركيب ، والنمو التدريجى ، والانتقال وبحث فى المسألة الاجتماعية لمصر على الخصوص ، فوجد أن حلها متوقف على نظام العائلة المصرية ، ووجد ان المرأة هى الاساس الاول لبناء العائلة ، فأخذ يفكر كيف ترقى المرأة المصرية ، وأطال فى ذلك التفكير ، وأخذ يجمع قوته وعدته ليفك هذا الانسان الضعيف من سلاسل الاسر التى قيدته بها العادة ، وليهدم هذا السجن العميق الذى حبس الاستبداد فى غيابه عقله نصف المصريين ، وحجب ذلك الضوء الساطع ، ضوء

روح السيدة المصرية عن أن ينتشر بين سمائها الصافية وأرضها المخصبة انتشاراً يضيء للرجال طريق السعادة المنزلية ، ويوصلهم من غير عناء الى ذروة المجد والاستقلال .

أجل . . ليفك أسر المرأة التي أوقصوها فيه باسم الدين ، وما هو من الدين فى شيء ، فالدين أسمى مما يظنون ، فكتب كتاب « تحرير المرأة » ، ثم قفاه بكتاب « المرأة الجديدة » . . كتبهما فهد ركن سجنها ، وأضاء لها ظلمات الحياة المنزلية والزوجية ، وجعلها تحس أنها أم الرجل لها احترامه ، وأخته لها عطفه وحنانه ، وزوجه لها منه محبة لذاتها واعتباره لمركزها . . كما هدى الى ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعملون .

كتب فأجاد ، ولم يخش منتقداً ولا لائماً ، ولم ينزله خوف الانتقاد عن فكرة من أفكاره ولا لفظ من ألفاظه . . ذلك لانه يعتقد اعتقاداً كاملاً بصحة ما كتب ، ويفريه الانتقاد فى حب البلاد بالألأ يعبأ بالانتقاص الذى وجه لشخصه ، بل صيره متيناً فى رأيه ومكيناً فى اعتقاده مجاهراً به فى كل يوم حتى ساعة وفاته .

أخذ قاسم على عاتقه حمل هذا العبء الثقيل . . عبء السعى بالمرأة المصرية الى نظام العائلة ، وبنظام العائلة الى الرقى الاجتماعى المنشود ، وبهذا الاخير الى استقلال البلاد . .

وقد كان يربأ بنفسه عن أن يكون حاله كحال أولئك الاذكياء المجازفين الذين اذا ضم أحدهم مجلس طرحت فيه فكرة أو مناقشة ، انحدر انحدار السيل يفيض فى القول صواباً أو خطأ من غير تدبر كأن معانيه وألفاظه

لا قيمة لها في نظره يجود بها اسرافا وتبذيرا . فأما قاسم ، فان كل من عرفه أو سمعه يتكلم أول ما يخطر في باله انه لم ينطق الا عن روية وفكرة طويلة سابقة .. شأن الرجل المتخرج في ذمته لا ينشر بين الناس الا ما قام له الدليل الواضح على صحته .

وان الذي يدرك معاني قاسم أمين . أو أغراضه ، وتوجهه بكليته الى العلم والفكر ، ربما يظن أنه كثير من العلماء والمفكرين فاطر الطبع ، ساكن الأعصاب .. كلا ، لم يكن كذلك ، بل كان ملتهبا في الدفاع عن دينه ووطنه ، بل ان بينه وبين الباقيين بونا بعيدا فانهم اذا حضرتهم هذه الوطنية انفعلوا ، ولكنه اذا جاءته هو انفعل وانفجر انفعاله على قلمه ولسانه .

كتب « الدوق داركو » كتابا هجا فيه المصريين وأنحى على دينهم ، وسفه أحلامهم وقبح عاداتهم وأخلاقهم ، فانبرى له قاسم ، ووضع كتابا باللغة الفرنسية مكينا في معناه ، ساحرا في أسلوبه ، قويا في تركيبه .. دفع فيه عن الدين الاسلامي التهم التي هو براء منها ، وقارن بين حال المسلمة وحقوقها في الاسلام وبين حال المرأة الاوروبية المتمدنة ، فكان لهذا الكتاب صدى في عالم الكتابة الاوروبية .

وقابلت قاسم أمين بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل باشا فقال : « ما أنت وهذه الحركة القائمة ؟ » . قلت : « على ما قد قرأت » . قال : « انهم يقولون انك بالغت في وصف الروح الوطنية ، وانك تعلق عليها آمالا ، وقد لا تكون صادقة » . قلت : « والله ما اخترعت ، ولا بالغت فيما كتبت ، ولكني رأيت رأي العين شعور التضامن يتجلى أمامي على روءس الناس في الشوارع

والطرقات ، فما فعلت شيئاً أكثر من انى أرسلت الالفاظ
لتلبس هذا المعنى الطاهر وسطرتها على صفحات
« الجريدة » .. وهل أنت تقبول انى بالفت مع
القائلين ؟ » .

فانبرى يقول : « انى أتهمك بالتقصير فى وصف
هذه الحال الشريفة .. ولو كنت أخففت عليك فى
الحكم ، لقلت أنك فى نظرى أميل الى التقصير فى هذا
الموضوع منك الى الغلو والاغراق . ان هذا الشعور
الوطنى الشريف .. هذا الموارد الحديث الولادة الذى
خرج من دم الامة وأعصابها . هذا هو الرجاء فى
المستقبل .. هذا هو الذى يجب عليكم جميعاً أن تباركوا
عليه وتعهده حتى يصير شاباً .. هنالك تنالون
الاستقلال » .

أحمد عرابي باشا

في سنة ١٩١١ توفي أحمد عرابي باشا قائد الثورة العرابية التي نشبت سنة ١٨٨٢ ، أيام كنت صبيا في العاشرة من عمري . ولما كان غفر الله له من نوابغ المصريين وقد لعب دورا مهما في تاريخ مصر ، أود أن أسجل رأيي فيه في هذه المذكرات :

لقد كان مستقبل مصر طوع يدي هذا الرجل .. ان أصاب الفكرة ، وحزم الرأي ، وأتقن العمل ، جعله مستقبلا سعيدا .. وان عجل ولم يتدبر وانقاد لشهواته أو شهوات زملائه وقعت مصر في التعاسة .. ومن نحس الطالع أن الذي جرى هو آخر الفرضين !

لعرابي حسنات قبل الثورة .. له حسنة رضيت عنها الأمة وفرحت بها ، رضيها الخديو توفيق باشا ، وسار عليها العمل . تلك الحسنة الكبرى هي الدستور .. فالدستور المصري من عمله ، ومن صنع يده ، ومن آثار جراته . طلبه عرابي ، لا بوصف أنه عسكري ثائر ، ولكن بوصف أنه وكيل وكرمه الأمة في ذلك ، فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها . فأما كون القوة العسكرية هي التي كانت الآلة لتنفيذ إرادة الأمة في ميدان عابدين ، فذلك ان لم يكن مشروعا قانونا ، فانه مشروع بتقاليد الأمم ، لانه هكذا جرى

فى كثير من البلاد .. وكان القائد للحركة الدستورية
فى كل بلد يحمل على الاكتساف ، ويهتف باسمه فى
الشوارع والنواذى والمجالس ، فعرايى حقق آمال الامة
بالدستور ، ولم يرتكب ذلك جريمة ، ولم يسفك دما ،
بل كانت الحركة فى حقيقتها سـلاما لابسا كسوة
عسكرية .

لا يجوز لنا أن يفمط حق الرجل فى انالتنا الدستور،
بل يجب علينا أن نردد له ثناء آبائنا يوم صدر قانون
الانتخاب ، وقانون مجلس النواب .. فان كانوا بعد
ذلك لم يستطيعوا حفظ مراكزهم ، أو اذا كانت انجلترا
أغلقت المجلس ، وألغت قانونه يوم دخولها ، فذلك ليس
من خطأ عرايى المباشر . ومع ذلك اذا كان فى أخريات
الامر أو فى عهد الثرة لم يحتزم استقلال المجلس ،
وضفط عليه بقوة السيف ، فذلك عمل آخر يحسب عليه
بعد أن يحسب له كسب الدستور .

لعرايى سيئات بعد ذلك ، فيما يتعلق بخروجه على
خديو هادىء من غير مصلحة عامة للأمة ، وفى عدم
تقديره حالة أمته من القوة والضعف تقديرا صحيحا ،
وفى الجهل بالمقارنة بين قوته الحربية وقوة انجلترا ،
وفى الانخداع ببعض المهيجين الانجليز ، وبكلمات بعض
نوابهم الاحرار .

عرايى له حسنة كبرى ، وسيئة كبرى .. حسنة
عمدية ، ومعظم سيئته خطأ وجهل .. فأما الخيانة ،
فذلك أمر لا نعرفه فى زعمائنا المصريين المحسنين
والمسيئين على السواء . وكان من شأن هذه السيئة التى

عوقب عليها أن تأكل الحسنة الاولى ، التي أسداها وهي
الدستور . فيصبح بعد ذلك على الأقل انسانا لا له
ولا عليه كبقية خلق الله . ولكن كان الامر على غير ذلك ،
فان الرجل عاش في منفاه مذموما عند قومه . فلما
جاء من منفاه ، وهو شيخ أشيب ، لم يحترم له
شيء من حسن نيته ، ولم يحفظ له شيء من تاريخه
الطيب ، بل اتهم ضميره بالخيانة ولا يعلم الضمائر
الا الله .

الرجل ما قابلته أبدا ولا جالسته مطلقا ، ولكنى أظن
ان سوء مقابلته من أصحابه ومواطنيه غيرت قلبه ،
وحطت من همته ، فأخذ يدافع عن نفسه بعض الاحيان
دفاعا أقل تناسبا مع اسمه ومكانته ، ولا ينطبق على قائد
كبير مثله قابله الدهر باليد العسراء ، وجعل الفشل
قيدا لجهاده في خدمة بلاده .

لا انكر ان عرابي أساء الى وطنه وأمته ، ولكن يجب
أن أسارع بأنه أساء غير قاصد اساءته . . اساء من حيث
أراد أن يحسن ، وأضر من حيث أراد أن ينفع ، فله ثواب
النية وعليه مسئولية النتيجة .

نعم عليه مسئولية النتيجة . . ولكن ما اظنه منفردا
بها ، لان الحكومة يجب أن تتحمل عنها نصيبا أيضا ،
ومجلس النواب يجب أن يتحمل منها نصيبا . . كل
على قدره ، بل أعيان البلاد وتجارها يجب عليهم أن
يتحملوا من المسئولية شيئا . .

يقولون ان عرابي أخافهم بحد السيف ، والواقع اننا

ما سمعنا ان رجلا واحدا قتله العراقيون ، لانه تنبأ
بسوء العاقبة ، وأنذر وحذر ، ووقف لهم فى طريق
الثورة موقف الخصم الالذ .. فعرايى لا يصح أن يكون
وحده هو المسئول عن جميع الاعمال التى كونت الثورة
وأدت الى هذه النتيجة السوداء ...

الفصل الثامن :

رحلتى إلى أوربّا وإلى المدينة المنورة

فوائد السفر

فى السفر ما يملأ العقل راحة ، والنفس رضا ،
ويفرج عن القلب هما . وما أكثر هموم المصرى . وكيف
يرتاح ويسرى عنه الهم والنظام الاجتماعى مختل ، والامة
تشقى بأمراضها الثلاثة الفقر والجهل والمرض ، ومصر
ما زالت محتلة بالاجنبى ، والحكم غير مستقر ؟!

فى السفر ما ذكرت من الرضى ، ولكن فيه أيضا
ما يमित القلب ، ويشغل الفهم اذا قارن المصرى بين
ما كان يراه فى بلده من فشل الامة فى حقها ، وبين
ما يراه فى غير مصر من ديمقراطية صحيحة كاملة ،
فيها الفرد يساوى الفرد حقيقة ، ولا فضل لاحد على
أحد الا بمقدار نفعه لقومه . وليس لاحد من السلطة
الا ما أرادت الامة أن تعطيه لاهبة ولا مكافأة ، بل واجبا
وفرضا يحاسب عليه حسابا عسيرا .

فى السفر ما رويت فى الحالين ، وكذلك فى الحياة ،
لا شىء الا يدور بين النفع والضرر ، ولا حال بين النعيم
والشقاء .

ليس على أن أدخل للقارىء من باب الشعراء ،
فأتكلف له وصف السماء وما تفعل الريح فى وجه الماء .
ولكن على أن أنقل له الوقائع فى رحلتى الى باريس
سنة ١٩٠٩ كما رأيته منذ نحو ثلاثة وخمسين عاما .

فى البحر كما فى البر الناس هم الناس ، لا ينزلون
عن شىء من طبائعهم الاصلية ، ولا ما صار لهم بحكم
العادة والتقاليد ، فاذا جاء الغروب نزلوا جميعا كل
الى مخدعه ليمضى وقتا غير قليل فى تنظيف وجهه
وما علاه من غبار ، وفرق شعره ثم لبس السواد المعروف
« بالاسموكن » للرجال ، وتلبس النساء خير ما لديهن ،
وخيره واسع الطوق . وليس هذا عندى بمنتقد فى
ذاته ، فما كانت النظافة اثما ، ولا التجميل عيبا ، ولكنى
أرى بوجه عام أن فكرة الزينة تأخذ من الناس مأخذها
حتى لقد يفضلها المرء على راحته ، ويفلو فى المحافظة
عليها حتى أصبحت من حاجاته ، وما هى منها فى شىء .
ولكن الفلو فى الزينة ، وارضاء شهوة التجميل بالعريض
تجعل للانسان حاجيا ما ليس بحاجى ، فتزيد فى مقدار
أسراره ، وتقوى حلقات القيود والعادات التى يربط بها
نفسه فى هذه الحياة .

حكم العادة

اختلفت منا اثنان قال أحدهما : « ان العادة القومية
هى جزء مهم من مقومات الفرد من حيث كونه فردا فى
أمة معينة ، فالتنازل عن العادة هو تنازل عن احدى
المقومات ، وليس من عادتنا أن نلبس ملابس خاصة
للعشاء ، فما انا بمغير ملابسى » .

قال الآخر : « انا بين قوم نعيش فيهم الآن ، فمن

اللياقة أن نساكلهم فيما يصنعون بما لا يذهب بالمروءة
أو تحرمه العادات الشرقية . ولو أن لنا شركات ملاحه
مصرية تنقل الناس من قارة الى قارة والتزمنا فيها
عادتنا لاتبعها الذين يركبون مراكبنا » .

على ذلك كانت أغليبتنا نحن المصريين تتراوح فى
العمل بين هذا الراى وهذا الراى ، أعجبنى هذا التسامح
من الفريقين الا أن المبادئ التى يطرقها لنا العلماء
والكتاب كل يوم لتكون لنا أصلا للسلوك فى هذه الحياة،
قل أن تخلو من الخطأ ، بل من النادر جدا أن تخلو قاعدة
عامه من الاستثناء والتخصيص . صدق الامام الشافعى
اذ يقول : « ما من عام الا وخصص . حتى هذه
القاعدة » !

وانى أسوق هذا الحديث لبيان ما استطرذ اليه بحث
المتناظرين من الاسف على فقدان ما كان لمصر من بحارة
وبحرية لو كانت دامت وتبعت الرقى الزمنى لولدت
كفاءات بحرية تكون مصدرا لتأسيس شركات الملاحة
والنقل .

وصلنا الى « مرسيليا » ، فاذا هى هادئة على ما فيها
من الاعتصاب الذى يدعو الى الاسف لما يسببه من
الخصائر ، ولكنه من جهة يدعو الى الاعجاب بقوة
التضامن بين عمال البحر ، وتضافرهم على الوصول
الى حقهم مهما مسهم من جراء الاعتصاب من الفقر
والعذاب .

وبعد ذلك وصلنا الى مدينة « ليون » مهد الجد
والعمل ، وموطن الحرير وكثير من صنوف المصنوعات
الفرنسية . وأهم ما لفت نظرى فى هذه المدينة هذه

المرّة ملاحظة بسيطة جداً أجعلها أساساً للمقابلة بين ما تعمل حكومة الأمة ، وما تعمل حكومة الفرد :

هذه المدينة العظيمة تتخللها جنات كثيرة فى معظم ميادينها .. بعضها صغير .. وأن كان وارف الظل ، نافعا جداً ليكون ملعباً للأطفال آخر النهار - وبعضها كبير جداً « كالروضة الكبرى » . دخلت فى كثير من هذه الرياض الجميلة التى يظهر من تخطيطها وتقسيمها أنه يتفق لحفظها مبالغ طائلة ، فما رأيت على أبوابها أبواباً يعترضنى ، فيطالبنى بدفع رسم كما كان يقف أبواب الأزبكية يطالب الصغير والكبير والفقير والغنى والفقير بدفع رسم معلوم ! . ان حكومتنا غنية عن جمع رسم ضئيل .. مثل هذا الرسم لا ينفعها ، ولكنه يضر الفقراء ، وهم الاغلبية العظمى من الشعب ، الذين يحتاجون الى التمتع بالحدائق التى أنشئت من أموال الشعب .

ما كل باريس لهو

وصلت الى باريس . وفى هذه المدينة كثيرة من الاشياء غير أسباب اللهو ، ودواعى الطرب ، وميادين اللعب . . ولكن بعض كتاب الشرق قد اعتادوا أن يصفوا ما ظهر لاعينهم لأول وهلة فى شوارع الزينة دون ما بطن فى جوف المصانع الكبيرة والصغيرة من المخترعات ، وما امتلأت به معاهد العلم من التقارير والبحوث فى العلوم والفنون . فما كل باريس لهو ، ولا عيب عليها فيما يرمونها . ولكن العيب على من يكتفى من النظر الى الاشياء بلمحة ، وفى الحكم عليها بمسحة من الظاهر . كذلك كان يصنع بعض كتابنا ، وكذلك كان يطبق أغلب كتاب الغرب علينا الحكم بالظواهر وقد يكون ذلك بغلو ويبعد عن حدود العقول ، ويقرب سياحاتهم من قصص ألف ليلة وليلة : يتفق لاحدهم أن يرى جماعة يصلون على النبى ، فينقل عن مصر أن يعبودها « محمد بن عبد الله » !



لا يظننى القارىء اننى قد وقعت من المبالغة فيما أحذر منه ، ولكن بين يدي كتاب من صديق فرنسى جاء فيه انه قابل انكليزيا على ظهر الباخرة انتقل بهما الحديث من موضوع الى موضوع حتى وصل العرب .

قال الانكليزي وأكد تأكيد ذى الرابطة بين قومه وبين العرب : « ان العرب يعبدون الشمس !! » .
واستدل على ذلك بأنهم يصلون لها عند الشروق وعند الغروب .. !

وزارتني في باريس سيدة تشتغل بتحضير محاضرة عن وصف مصر ، ومن جملة ما أشكل عليها من المسائل الاجتماعية بل المسائل المتعلقة بتحديد مركز مصر السياسى ، هو : كيف أن النساء المصريات محجوبات عن الرجال غير المحارم ، ومع ذلك فانهن غير محجوبات عن الخدم والاتباع الذين هم بالضرورة أجنبى عنهن ؟ واستنتجت فكرتها هذه من كونها رأت في أبواب البيوت المصرية وأفنيثها رجالا يروحون ويفدون . ولما لم تكن تدخل الى باطن البيوت لتعرف ان هناك « حرملا » خدمة نساء ، و « سلاملا » خدمه رجال فقد حكمت حكمها على الظاهر .

أنظر كيف كان يجنى الظاهر على امانة النقل وعلى الناس في الحكم .. لا أنكر ان السائح من مشارق الارض او مغاربها اذا سأله عن قصده وكان من أهل اللهو أجابك أنه يقصد باريس . ولكنى لا أنكر أيضا أن السائح يأتى من اليابان والصين وغيرهما ليتعلم على اساتذة باريس ، ويعرف منهم أسرار الحكمة وقواعد الحق والواجب وسبيل الاقتصاد .

أجل ان باريس تؤخذ عنها مودة الازياء ، ولكنها تؤخذ عنها أيضا أسعار البورصة في جميع أنحاء العالم . واذا كانت الاولمب ، والمولان روج وما بينهما من محلات اللهو ، فانها مدينة السوربون والكليات ، ومدينة التجارة والصناعات .

ولئن اشتهرت بجمال النساء وتبرجهن ، فقد اشتهرت
أيضا بكاتباتها الفضليات . ولا يفرنك خفة روح الباريسى
وميله الى النكات والمزاح فان فى نفسه ذكاء يتأجج
لتحصيل العلم والنبوغ فيه .

ولا يدلك على ذلك أكثر من أن باريس تملك شهرتها
هذه من مئات من السنين ، فلم يتقلص مجدها ، ولم
تسبقها غيرها من المدائن الى صفتها الجامعة بين دواعى
الجد ودواعى الهزل .



وقد زرت باريس فى سنة ١٨٩٦ و ٩٧ و ١٩٠٦ وفى
غير هذه المرات . . ويهمنى أن أشير هنا أننى كنت فى
أول مرة زرت فيها هذه المدينة اختلط بطلبتنا المصريين
وأناقشهم وأتحرى معلوماتهم واستمع على حالة أخلاقهم
وسلوكلهم الشخصى من مخالطتهم . وأشهد انى وجدتهم
هذه المرة أكثر اقبالا على العلم واشد اقتناعا بالمسئولية
التي يحملونها أمام ضمائرهم وأهلهم وأمتهم .

آنست منهم أنهم يعلمون جيدا أنهم ما جاوا باريس
الا لينقلوا العلم الى القاهرة ، وما تفربوا عن أوطانهم الا
ليشرفوها ويجعلوها قوية محترمة . لمحت فى وجوههم
آمالا كبارا من حيث نشر العلم فى مصر وزرع المبادئ
العالية فى بقاعها الخصبة . وأقل همومهم فيما يحاولون
المسألة السياسية . لذلك عجبت من مقدار جهل حكامنا
فى ذلك الزمان يسير هؤلاء الطلبة الراشدين ، وكيف
كانوا يظنون أن طلب العلم بباريس بركان الهياج والقلق ،
وما هو الا خير ونور وسلام .

الانجليز فى بلادهم

سافرت الى لندرة وأنا لا أعرف من الانجليزية ما يكفى لاستبقاء أبسط الاحاديث موضوعا ، ولكنى مع ذلك كنت معتمدا على أن اللغة الفرنسية معروفة هناك فى كثير من الطبقات خصوصا طبقة الكتاب والطبقة التى لا غنى للسائح عن محادثتها ، فان أمثالهم فى الفنادق الكبرى يتكلمون لغتين أو ثلاثا احداها الفرنسية . وكان يذهب عنى الحيرة بعد ذلك أن لى فى لندرة وغيرها من المدن الانجليزية أصدقاء من المصريين .

فلما كنا فى كاليه الميناء الفرنسية انقلبت الحال فجأة حتى أن الحمالين الفرنسيين أخذوا يخاطبوننا باللغة الانجليزية ، وكانت الفرنسية قد غسلت من الوجود على شاطئ المانش ، فشق ذلك على رجل فرنسى كان معى فى العربة . وقد قال للحمال الذى بادرننا بالانجليزية : « نحن نعرف من الفرنسية ما يكفينا للحديث عند الضرورة » . قالها ساخرا معنفا هذا الحمال الذى يعدل عن لفته لغير ضرورة ، فانقلب الحمال بفضل هذه الجملة فرنسيا يفهمنا ونفهمه .

وقد ذكرنى ذلك ببعض المصريين الذين يتكلمون الفرنسية أو الانجليزية بينهم فى بلادهم وما هم بذلك بمحتقرى لغتهم ، ولكنهم يتراطنون باللغة الاجنبية حتى يظنهم سامعهم أنهم قليلو الاعتداد بلغتهم وقوميتهم .

أنانية الانجليز

فرغنا من الحمل بهذه الملاحظة ، ودخلنا السفينة التى تجوز بنا المانش الى دوفر .. فأذكر أننى رأيت فى الركب رجلا هنديا يجتنب الناس ، ويقترب منى . وكان كلانا يشعر بجاذبية نحو الآخر . ولم يكن فى المركب من اللون الاسمر سوانا .. وكفى بالتقارب فى اللون ، وبالشرقية جامعا بيننا نحن الاثنين . وكانت حادثة الشاب الهندى « دنجرا » الذى قتل السير كورزون فى لندرة جديدة العهد وقتذاك ، فوقع فى نفسى أنى سأشارك جارى الهندى فى استقبال النظر الشرر من الانجليز الذين اشتهروا فى العالم بأنانيتهم حتى اضطر حكيمهم « هوبز » الى أن يقول .. ان أصل الخير والشر فى هذا العالم هو حب الذات ، وانه هو أساس علم الاخلاق عنده . كما اشتهروا بالتضامن الشديد وحبهم لكبار رجالهم مثل سير كورزون القتل .

عولت على ألا أبعد عن جارى الهندى وقلت فى نفسى : « ان عادة المصرى ان يكون ضحية لغيره . وما كانت بلادنا أيضا الا ضحية يضحي بها على مصالحه القوى ! .. الانجليز مصلحة فى أقرب طريق الى الهند ، فماذا جنت مصر حتى تكون هى الضحية لتلك المصلحة ، فقد قال أحد ساستهم يوم فتح قناة السويس :
« الآن لزم احتلال مصر » .

وقد كان .. وعلى هذا القياس كان أمر بلادنا الجميلة الخصبة فى التاريخ القديم .. لما ذكرت ذلك ذكرت أنى من قوم هم ضحايا الكرم والصبر . توقعت أن يضايقنى الانجليز بصفتى هنديا مع صاحبى الهندى .

ولكن لم يكن مما توقعت شيء ، فلم أر أحدا بأن عليه
أثر لما قد ظننت من تأفهم لرؤية الهندي ، فأكبرت
أخلاقهم . غير اني لما خرجت بعد ذلك الى البر . وكان
يوم المرافعة في قضية الهندي صرت أسمع نقلا
عن المجالس صحة ما كنت أظن .. فان الهنود كانوا
مضايقين من البوليس السري ، وان كثيرا من الانجليز
كانوا يكررون ما قاله بعض كبرائهم ان طرائق التربية
الفربية - تربية الحرية والعلم - مفسدة للشرقيين ،
وانه لابد لصلاحهم (يعنون بالصلاح .. رضاهم عين حكم
الفربي فيهم وتسلطه على بلادهم) تركهم على ما هم عليه ،
فان ذلك خير طريق لسعادتهم او (دوام استعمار
الاوروبيين لبلادهم) .. !!

امة صنعت مجدها

وجست خلال انجلترا . وكان اطول ما قطعت مسافة
من لندرة الى ليفربول . يمر القطار فيها بقرى ومدائن
لا يدل منظرها على حب الشذوذ ، ولا على الابتكار الذي
أخذ من فكرة الاوروبيين مأخذا عظيما حتى صار مقياسا
لشخصية الفرد وعلامة على النبوغ ، فان الكاتب الذي
لا يولد لغته أسلوبا جديدا لا يعد كاتباً . وكذلك الشاعر
الذي لا يأخذ خياله من الطبيعة افكارا حديثة ومقاصد
ابكارا لا يعد شاعرا عاديا . كذلك لا يلفت النظر الى الشيء
الا غرابته وجدته ، ولكن على الرغم من ذلك رأيت المدن
والقرى الانجليزية وقتئذ متشابهة جدا في تخطيط
الشوارع وارتفاع الابنية والوانها حتى كان يخيل للرائي
انها بنيت على فكرة المحافظة .. او في حكومة المحافظين

على أن الفرد الانجليزى فى فكره وعمله مبتكر طبعا او كما يسميه اورييو القارة « اوريجينال » .

مر بنا القطار بغير المدائن .. مر بحقول جميلة فسيحة قليلة الفلة معظمها كلاً ترعاه الانعام ، والقليل مزروع حنطة ، والاقل منه مزروع خضر وفواكه . فخطر فى نفسى لمشهد هذه الارض القليلة الفلة كيف ان الانجليز بهذه الارض اغنياء ؟

خطر لى هذا الخاطر السريع غير الناضج لانى فلاح من قوم كل ثروتهم مما تنبت الارض ، ولم البث ان لاحظت موارد الثروة الانجليزية الطائلة من الصناعة التى كنا نحن المصريين نحتقرها بعض الشيء ، والتجارة التى كنا نأبأها بعض الشيء - بسمت لهذا الخاطر ، وذكرت ذلك المثرى المصرى الذى كان لا يجلس اليه احد الا سآله : كم فداناً يملك ؟ . او كم فداناً من القطن يزرع هذا العام ؟ . وامثال ذلك مما يشف عن فكرته فى أن قيمة الرجل فى ثروته ، وان كل الثروة هو ما يملك من الارض وما يزرع فيها من القطن ، فلقد كان مثلى مثل ذلك المثرى المصرى ، وذهلت عن حقيقة اجتماعية من اكبر الحقائق وهى :

ان غنى الامة وسعادتها ليسا فى خصب أرضها ولا فى صفاء جوها ، واعتدال منطقتها ، وليس بضخامة مدائنها ، بل بمقدار عدد المهذبين من ابنائها ، فهم الذين يبنون مجدها ، وهم الذين يخلقون غناها .. نعم اذا أعوزتها خصوبة الارض خلقوا لامتهم بعقولهم وعلمهم من الصناعة والتجارة والاعتماد على الذات والمخاطرة فى سبيل المنفعة ثروة تفوق الثروة الزراعية اضعافا ومجدا طارفا لا يطاوله المجد التليد .

تمثال نلسون

دخلت لندرة ، وأول ما يلفت النظر فيها تمثال نلسون ،
تمثال أقيم على قاعدة عالية جدا على غير المألوف بحيث
لا يطاوله فى مكانه الرفيع تمثال أمير من الامراء أو ملك
من الملوك ، فان رءوس أولئك مهما علت لا تطول ربع
القاعدة التى يقف عليها نلسون بقدميه . أجل انه كان فى
الحياة رجلا عاليا ، فأعلى قومه مكانته فى الممات على كل
من عداه .

كذلك يجل الانجليز رجالهم ما دامت أعمالهم تشرفهم
وترفع أقدارهم على أقدار الذين نالوا الشرف بمجرد
الميلاد .

لا يغشى السائح مجلسا من مجالس السمر فى الادب
الا ترى الانجليز يتحدثون عن شاعرهم شكسبير بلسان
الفخر ، والاجلال والاحترام . ترى تمثاله فى المتاحف
وتسمع ذكره فى الاندية ، وتشهد رواياته على المسارح ،
ولم يمنعه أنه كان ممثلا من أن يكون فى قلوب الانجليز
أعلى مكانة من ملوكهم الاولين .

هيدبارك والازبكية

فى أبناء الانجليز عادات تأصلت فى نفوسهم ، وصارت
لهم أخلافا ، أزعم أنها هى وحدها السبب فى قوتهم -
تلك القوة المستفادة من جدهم فى العمل وتقديسهم لمعنى
الواجب . ومن أخص ما لا حظت من تلك الصفات حرية
القول والاستماع لكل قائل من غير أن يصادر أحد حرите .
من ذلك انى رأيت خطباء كثيرين يخطبون فى حديقة
« هايدبارك » بعضهم واقف على الارض ، وبعضهم يعلو

منبرا متنقلا . . منهم الشيخ ومنهم الشاب ، بعضهم على مقربة من بعض حتى تقدت عليهم سوء اختيارهم لهذه المزاومة المادية للمكان ، والمسرح فسيح الأرجاء لا يضيق بالآلاف الخطباء . وتمر جماهير الناس بهؤلاء الخطباء ، ويقف كل واحد منهم على الخطيب الذي يعجبه ، فيصفق له مع المصفقين .

ليس الهايدبارك هذا منبرا خاصا بأولئك الخطباء العاديين الذين قد يبدأ الواحد منهم خطابته على فرد أو فردين أو ثلاثة ، بل هو أيضا منبر عام لكبار الساسة والخطباء المفوهين ، فقد كان غلادستون كلما ضاقت قاعة البرلمان بصوته العالي وأغراضه الكبيرة عمد الى هذه الروضة العامة يخطب فيها الألوف من الناس ساعات متوالية فيحول الأمة من فكرة الى فكرة . . ويخرجها من مقصد الى مقصد . وكذلك كان « كرهاردى » ونحوه من خطباء الانجليز الى اليوم يخطبون فى الناس من غير ملاحظة رسوم أو نظام أو اشتراط دعوة حتى تكون الأمة واقفة بواسطة هذه اللسن الرسمية على أحوال الحكومة ، فلا يفوت فردا من الافراد أى مقصد من المقاصد الكبيرة للحكومة ، كاعلان حرب أو سلم ، أو تقريب بين أمتهم وأمة أخرى أو ضرب ضريبة عامة ، أو اعطاء النساء حق الانتخاب بحيث أن العامل البسيط فى لندن يعرف من خطب الوزراء والنواب فى « الهايدبارك » طرفا أو نتفا من قواعد مصالح الأمة التى مصلحته الشخصية بعض منها ، ولكن كان وزراؤنا ونوابنا - سامحهم الله - يجتنبون الكلام حتى فى سياستنا الداخلية الا ما يكون من التهامس فى الأذان فى الخلوات والنوادر بينهم وبين أخصائهم الأقربين .

هذا كله اذا عرفوا جليا مقصد الانجليز او مقصد
السراى فى مشروع من المشروعات . فهل منهم من يقف
يوم الجمعة فى حديقة الازبكية فيبين للناس مقاصد
الحكومة فى أى أمر من الامور العامة ؟

كلا ان رجال حكومتنا لم يكن يهمهم ايّاقاف الامة على
مشروع او اقناعها برأى أو فكرة ولكن الذى كان يهمهم
أن يكسبوا من مجلس الشورى كل مشروع يريدونه بأية
طريق .

اذا كانت أمتنا ليست كأمة الانجليز ، فان من وزرائنا
من تعلموا مع وزراء الانجليز فى مدرسة واحدة ، فهل من
رأيهم أيضا أن « الشرق شرق والغرب غرب » ؟ .. أم
هم فى القربى من الامة لوزراء الانجليز .. زملائهم فى
المدنية الحديثة .. مقلدون ؟

الى المدينة المنورة

فى سنة ١٩١١ وقبيل الحرب التركية الايطالية بليبيا
سافرت مع أبى الى المدينة المنورة . وان نسيت لم أنس
وقفتى فى مكتبى لوداع ولدى . اذ وقف كلاهما على
كرسى ليستطيع عناقى من غير كلفة على هواه . ولن
انكر على الرجل أن يصف المشاهد التافهة العادية التى
تقع لجميع الناس ، فانى من الذين يعطون المقام الاول
لمشاعر الحنان بين الآباء والابناء . وآلام الفراق والشوق
الى التلاقى وحب الاوطان ، والميل الى مسامرة الاشياء
ومودة الاقرباء والاصدقاء ، ورحمة الفقراء ، ومواساة
الضعفاء ، ومدراسة السفهاء ، واحترام الكبراء . . تعجبني
روايات هذه المشاعر . ولا أجد حقاً للذين يحتقرونها
بجانب مشاعر البسالة ووصف آثار القدرة والشجاعة ،
ومآزق الخوف والفرع والصفات الاستثنائية التى لا تتفق
الا لعدد محدود جداً من بنى آدم لا يخطئهم العد . وان
الناس لمعدورون فى الولع بقصص مشاعر البسالة لانها
غير عادية . وقليل أن يجد المرء فى العادة لذة . ولكن تلك
المشاعر العامة المتواضعة لا ذنب لها الا أنها عادية ، وان
كانت فى الحقيقة هى المؤلفة لحياتنا اليومية ، وهى التى
بها ، ولها نحيا ونحب الحياة .

فما أنس لا أنس وقفة وداع ابنى ، اذ ينظر اكبرهما

الى بملء عينيه مفتوحتين جامدتين ، يسألنى كم يوما
أغيب فى هذه السياحة ، فأجبه ثلاثين ، فاذا انا بابنتى
الصفرى وهى لا تجهل عد الايام تجول فى عينيها قطرات
الدمع ، فقلت لا بل شهرا واحدا . ولولا أنى كنت عزمت
نهائيا على السفر وارتبطت به لأرجأته الى أن يعتاد ولداى
على خبره فيخف عليهما أمره ، لانه كان فجائيا لا يعلمانه
الا يوم سفرى . . تركتهما ولا شغل لى فى الساعات
التالية الا تدبر هذا الشعور واستقصاء أصله فى نفس
الحى ، ومقدار فائدة الطبيعة من ايجاده فى قلوبنا
الضعيفة .

جعلت أتساءل : كيف يففل والد عن ولده المحبوب بهذا
المقدار ، فيتركه فى معترك الحياة البشرية اعزل لا سلاح
له من العلم والتربية ؟ عجيب لرجل يحب ولده حبا جما ،
فيجعل حبه وقفا على ما يضره دون ما ينفعه . يأمره
بالكذب لتحصيل خير مزعوم أو دفع شر موهوم ، والكذب
مهلكة ، يطبعه على الملق والرياء والنفاق ، وكلها مهالك .
يضرب له بفعله شر الامثال من الاستهانة بالكرامة وحب
البقاء الى حد الجبن ، والتبرم بالعهود الى حد اللؤم .
فأخلق بهذا الحب الابوى أن يسمى « الكره الابوى » .
أبناؤنا أجزاؤنا وصنع أيدينا . هم بررة اذا اردنا ،
وهم على ما عودناهم . والمرء أسير عاداته . انهم ان
قسى قلوبهم ، وفسدت طباعهم وكسدت عقولهم ،
فالمسئولية فى ذلك على ما أورثناهم اياه فى دمائهم
وأمزجتهم ، وما دعوناهم اياه بعد ذلك من انتهاك حرمت
الفضيلة ، وما قصرنا عنه من تصحيح عقولهم بتعليم
العلم . واذا نحن تدبرنا وتحرينا الاصلح لمستقبلهم ،

فربينا هم على الفضيلة ، وصححنا بالعلم أحكامهم على
الاشياء ، وهذبنا أذواقهم ، وقوينا في نفوسهم ملكة الاخذ
عن الغير وملكة الفهم وملكة الانتاج ، أخرجناهم الى
الحياة العملية مسلحين يغلبون ولا يغلبون .

ما انس لا انس تلك الوقفة وذكرها يشيرنا في نفسى
نداء الصغار « يا بابا » و « يا أبى » و « يا أباه » تبعنا
للهجات البلاد ، فأشعر بفيض من الحنان لا يدع لغيره من
المشاعر محلا من قلبى الى أن أرجع النظر فى هذه الحقيقة
المعنوية الحسية معا ، فلا أفهم معنى ولا أرى وجهها
لاولئك الذين يدعون الله لانفسهم أو عليها بالعقم أو بقله
الولد لانهم يخافون الاملاق ، وما يتمنونه أقبح من الاملاق .
وما ضر أحدهم أن يبقى فقيرا بماله غنيا بولده . فيا طالما
كان الولد قرّة العين ومدفع الفقر ومناطق الراحة والهناء ،
أو ليس من الحمق أن يخشى الفقير كثرة الولد ليخسر
زينة الحياة الدنيا بطرفيها : المال والبنين ؟! ذلك هو
الخسران المبين .

من هؤلاء أيضا المتفلسفة المتطيرون الذين يأخذون على
ظاهرة قول ملك المفكرين أبى العلاء المعرى . يجأرون
بالشكوى من سوء العيش ، يفلون فى تقدير متاعب
الزواج ، ويجبنون على احتمال العناية بالاولاد ، ويفضلون
الرهينة والعقم لا خوفا من الفقر ، ولا فرارا من الذل ،
بل حرصا على راحتهم وارضاء لانانيتهم . يأخذون من
الوجود ولا يعطون ، يستدينون ولا يؤدون . كائنى بأولئك
لا يرون الولد الا ثمرة لذة طائفة ، ولا يشعرون بمكانة
الابوة وطهارتها ولذتها التى لا تعدلها لذة عند الذين أوتوا

قلوباً تعرف أن تحب ، وصدروا رحبة تسع اللذائذ
والآلام على السواء ، ونفوساً كبيرة تستحي أن تكون
مدينة للوجود لا دأنة ، مستهلكة غير منتجة . وألئك هم
الآباء الأكفاء لشرف الأبوة ، وأولئك هم أسعد الانسانية
الأكرمون .

فى مقام الرسول (ص)

ولا أريد فى الحديث عن زيارتى للمدينة المنورة أن أتصدى لو صف معاهدها قديمها وحديثها ولا أخوض فى وصف الحرم المبنى والحجرة الشريفة ، ولا أنقل طرفا من العادات ، لانى اذا فعلت لا أكون الا مكررا لما ذكره الاستاذ الفاضل لبیب البتانونى فى رحلته المعروفة . . غير أنى أنقل هنا بعض ما شعرت به نفسى فى مقام الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، فأقول :

متى خرج المسافر من « تبوك » مستقبلا الحجاز ، وجهها وجهه نحو المدينة موطن الهجرة ، ومهبط الوحي ، ومقام الرسول (ص) ، تنفعل نفسه انفعالات شتى ، مرجعها الى طبيعة الارض التى يمر فيها من « تبوك » الى مدائن صالح الى المدينة المنورة . سهول قليلة مجدبة ، وجبال كثيرة جرد مختلف ألوانها ، لا ترى عليها شجرا قائما ، ولا نابتا ، ولا طائرا ، ولا شىء الا الفضاء والسكون . منها جبال حمر وسود وزرق ضاربة الى الخضرة كلها موحشة لا يأنسها الا محطة السكة الحديد المسافة بعد المسافة . ان تجردت عن جمال الطبيعة المعروف لدينا ، والمصطلح عليه بيننا ، كجنات دمشق ، أو مزارع سهل البقاع ، أو مختلف مناظر لبنان ، فقد بقى لها من الطبيعة جلالها . ولا شك فى أن الجلال قد

يكون له فى النفس ما يفضل اثر الجمال . تعطيك هذه الطبيعة انجرداء المهيبة اكبار الصعوبات التى لاقاها النبى العربى محمد بن عبد الله فى سبيل القيام بتبليغ رسالته فى هذه المناطق المترامية الاطراف العديمة الماء ، النادرة العشب ، الكثيرة الازهار والجبال . فاذا وصلت الى مدخل المدينة تكتنفها الجبال ، ولحظت على الشمال دار عثمان بن عفان ، ثم رأيت مقام سيدنا حمزة تحت جبل أحد ، على قرب من مصرعه ، ثم أشرفت على المدينة ورأيت القبة الخضراء المضروبة فوق مقام المصطفى عليه الصلاة والسلام ، ثار فى نفسك ثائر ذكرى ذلك المجيد العربى القديم ، وأشرق على روحك نور تلك المبادئ الشريفة التى كان هذا الحرم مهدا ، ومصدر تشعها على أطراف العالم من أقصاه الى أقصاه . هنالك تعذر الذين يقولون : رأينا النور من المدينة فوق القبة الخضراء يشق طبقات الهواء الى السماء . لم نر ذلك النور الحسى بالعين الباصرة ، ولكن هناك نورا لا يحتاج فى انبعائه الى هواء يحرك ذراته وينقلها ، ولا الى أجسام ينعكس عليها نور العلم والفضل ، نوري الهدى . انهم لا يرون نورا حسيا كما يقال وكأنهم يرون نور الهدى يسعى بين أيديهم وبأيمانهم ، يقولون ربنا أتم لنا نورنا ، واغفر لنا انك على كل شىء قدير .

دخلنا الحرم المدنى لأول مرة من باب السلام فى زحام الزائرين مختلفى اللغات والالوان والازياء والاجناس ، دخلنا ذلك الفناء الرحب ، فناء الرجل العظيم ، والنبى الكريم ، والرسول الامين ، فما هى الا نظرة الى ما نحن فيه ، وتذكرة لما مضى من الاثر حتى يمتلىء القلب هيبة من الحضرة العالية ، يأخذ النفس الخضوع حتى يبتل

الجبين عرقا من الوقوف أمام مقام من لا يطاوله في مجده مطاول ، ولا يضارعه في مقامه واحد من بنى حواء . فكلهم لديه سواء ، مفترف من بحر علمه ، ومستشير بهديه ، أو معترف له بسؤدده ورفعة مقامه . فالذين آمنوا بمحمد وما أنزل عليه ، يرونه بحق سيد الخلق على الإطلاق ، والذين لم يؤمنوا ، لا يجادلون في أنه الرجل كل الرجل فضلا وكرما . والشارع الحكيم أحاط بالعظائم والدقائق من أحوال الناس ، والشجاع عديم المثال . هاجر الى المدينة وهو لا يملك من الدنيا الا نفسه وصحبة صديقه وهو على هذه الحال ، وفي تلك البلاد المجذبة وبين الاعراب ألد الخصام . على هذه الحال قد أخاف الاكاسرة والجبسابة أصحاب الاموال والعروش والجنود أولى القوة بكل أسبابها ومظاهرها . ولم يكن له مما في أيديهم شيء ، ولكن الله آتاه العلم والحكمة والنبوة والرسالة ، فكان له النصر ، وما النصر الا من عند الله .

فمن ذا الذى يعرف تقدير النسب بين الاشخاص والاشياء ، ثم يزور قبر محمد ، ولا تخضع نفسه لهيبته ، أو لا يقصيه الادب عن مس المقصورة أو اطالة المكث على مقربة منها ، الا على نحو ما يصنع فقيه المسلمين عبد الله بن عمر ، اذ كان يعقل بعيره فى خارج الحرم ، ثم يدخل فيقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبى . ثم يقفل راجعا من حيث أتى . . ! على أنى مع ذلك أجد عذرا لهؤلاء العوام الذين يقتربون من الحجرة ، ويخرون على الاعتاب للأذقان سجدا . ثم يتمسحون بقوائمها ، ويدخلون

شفاهم من الشباك يسرون كلاما طويلا أو قصيرا . فان المحبة قد تجب كل ما عداها من الملكات فى تلك العقول ، التى نمت فى أحضان القلوب لا فى أحضان العلوم فيذهلون عن تقدير النسب ، ويجاوزون حدود اللياقة . ومع ذلك فان من الاعراب من لاحظت من هيئتهم الوقوف عند حدود التأدب ، سواء كان ذلك فى زيارة قبر الرسول ، أو فى زيارة الشهداء .

من ذلك أننا زرنا نحن وأصحابنا مقام سيدنا حمزة صبح يوم زيارته . فلما فرغنا من زيارتنا وقطعنا ميدانا فسيحا من الرمل ، حيث كانت عرباتنا تنتظرنا فى الجهة المقابلة ، اذا بنا نرى الاعراب زمرا راكبين جمالهم حاملين أسلحتهم ، كلهم يعلق فى كتفه بندقية ، ويشد فى وسطه خراطيش رصاص وقد يكون الى جانبه غدارة أو خنجر ، وسيفه الى جانبه . مع ذلك كله وقفنا ننظر ماذا يفعلون ، فاذا هم يقدون من المدينة جماعة جماعة، ينتظر بعضهم بعضا فى ذلك الميدان الفسيح تحت مسجد سيدى حمزة حتىكملوا أربعمئة هجان وقفوا وأمامهم علم أخضر يظل رجلا منهم هو خليفة السنوسى فى مكة والحادى يحدو لهم شعرا بصوت جميل ، وهم يردون عليه هذين البيتين :

سيدى حمزة وياعم الرسول قد أتينا فى حماك
نرتجى منك الشفاعة والقبول لا تخيب من أتك

يردد هذا الجمع الكبير هذين البيتين فى آن واحد على نغمة ما أجملها ، فما علمت غناء فى مثل هذا الظرف أشجى نغمة ولا آخذ بالقلب من هذا الغناء الذى سمعته . يفعلون ذلك على بعد من المسجد تحية القدوم ، ثم

يترجلون فيدخلون للزيارة . وسألت عنهم . . فقل لي
أن الخليفة السنوسى حضر من مكة للزيارة فى هذا
الموسم ، مولد سيدى حمزة ، ليلة المعراج . . فلا يحل
بأرض قبيلة من قبائل الطرق الا دعوة للاستراحة
عندهم ، ثم يتبعه من مريديه جماعة ، فلا يصل المدينة
الا وهو فى مثل هذا الجيش من العربان المسلحين من
تلاميذ الطريقة السنوسية . يالله ، ما أفعل الاعتقاد فى
القلوب ، وما أقرب البدوى من السير وراء اعتقاده .

على هذا الحرم الشريف تخيم السكينة ، فتزيده هيبة
على هيئته ، ووقارا على وقاره . ومع أنه غاص دائما
بالناس من مختلفى الاجناس . . لا تسمع فيه صوتا فيما
بين أوقات الصلاة الا تقارير المدرسين فى زوايا الحرم ،
وحفيف الحمام تنقل من الحصباء الى ذرى الحرم ،
لا يهولها كثرة الناس ، فهى فى غاية الانس ، لا تعرف
كيف يهاج الطائر ، ولا تتصور الوقوع فى حبائل
الصيادين ، نواعم لا تعرف بؤس العيش ، آمنة لا يأتيها
فيما حرمة النبى خوف ، فانه حرم من دخله كان آمنا ،
فاذا جاء وقت الصلاة انقلب السكون ضجة ، وهرع كل
من فى المدينة رجالا ونساء الى الحرم لشهود صلاة
الجماعة .

وللنساء هناك مصلى خاص بهن لا ينعدينه الا اذا كثر
عنه عددهن ، وضاق عن احتوائهن كما كان ذلك وقت
صلاة العصر التى بعدها ، احتفل فى صحن الحرم بقراءة
قصة المعراج . وقتئذ كان كثير من الناس فى المسجد
الى جانب الرجال . . على كره من أغوات الحرم على
ما نظن ، فانى رأيت بعضهم يحتفظ جدا بجعل النساء

لا يتجاوزن حدود مصلاهن الا للزيارة . ولما قرئت قصة المعرج قام بعض الاعراب الجالسين على الحصباء فى صحن المسجد يحصب بعضهم بعضا وهو يقول (حجينا حجينا) كأنه يشهد الناس أيضا على زيارته للرسول فى هذا الموسم .

وللناس فى المدينة عناية بحضور الدروس ، فقد تجد فى الحلقة ، من غير الطلبة ، كثيرا من المستمعين . أما نحن فقد كنا نفشى الوقت بعد الوقت درس الاستاذ الكبير الشيخ حمدان الويسى مدرس الحديث والبيان بالحرم الشريف . ولمناسبة ذكر المدرسين يمكننا أن نصرح بأنهم يدرسون هناك التماسا للبركة ، لا يطلبون على عملهم جزاء ولا شكورا .

غير أن من أُلزم الأشياء تشجيع العلم فى منبته ، أى فى الحرم المدنى . وذلك قل أن يكون الا بمكافأة أولئك المدرسين ، لا ليزيد اجتهادهم فى تعليم الناس شريعة محمد حول مقامه الكريم ، ولكن لتستمر مجاورتهم ، لان المدرس مهما كثر اجتهاده اذا ضاق به العيش فى المكان الذى يقطنه اضطررا اضطرارا لهجرته ، وليس ذلك من مصلحة العلم . حقيقة أنهم يؤتون بعض الرواتب سواء من الدولة أو من الوقف ، ولكنها رواتب زهيدة جدا لا تفى بشيء من حاجات المدرس المنقطع للتدريس . بحثت فى ذلك فتلقت أطرافا من الروايات مرجعها جميعا الى أن المزورين المطوفين وهم الذين يتصدرون لتعليم الناس كيف يزورون ، وماذا يقولون وبماذا يدعون ، هؤلاء وهم من غير العلماء بالدين ولا بالتاريخ، ولا بغيرهما، يأخذون هذه الوظائف بالوراثة . ومما بلغنا من غير

سند ، أنه اذا جاء الحرم رزق يخصص للعلماء ، قال
المطرفون أنهم هم العلماء ، فاذا كان للاشراف قالوا انهم
هم الاشراف .

مصر والحرب التركية الايطالية

وما كدنا نعود من المدينة المنورة .- أبى وأنا - حتى
كانت الحرب التركية الايطالية قد نشبت فى ليبيا ،
وأغارت ايطاليا على طرابلس ، فظننت أن هذه فرصة
لتحقيق ما كنت أدعو اليه من أن مصر يجب أن تكون
للمصريين ، وقد أخذت أنبه - على استحياء - الى واجب
مصر فى هذه الحرب وهو أن تكون على الحياد ، وأن
سيادة تركيا لا تجلب لمصر منفعة ولا تدفع عنها مضرة ،
ولا تستطيع أن تنقذها من الاحتلال البريطانى الذى
لا يمكن الخلاص منه الا بتضافرنا والاعتماد على أنفسنا .

وقد أغضب هذا الموقف بعض الناس ، ولكنى لم ألتفت
الى غضبهم ، واتفق أن جاءنى كتاب من تاجر بدمياط
لا أعرفه ، يقول فيه ان الطليان احتجزوا له سفينة محملة
بالارز فى عرض البحر ، لانها تحمل العلم التركى ، وهو
علم مصر ، فذهبت الى حسين رشدى باشا وزير
الخارجية وقتئذ وأطلعته على الخطاب ، وطلبت اليه
التوسط للافراج عن السفينة ، فخابر ممثل ايطاليا فى
مصر ، فأفرج الطليان عنها ، وعادت السفينة الى
صاحبها .

الفصل التاسع :

مع سعد زغلول والخديو عباس

العلم المصرى والاستقلال

فى سنة ١٩١٢ استقال سعد زغلول من وزارة الحقانية وخلفه عليها حسين رشدى باشا ، وتولى يوسف وهبه باشا وزارة الخارجية ، فذهبت الى رشدى باشا اطلب اليه أن يبدل بالعلم العثمانى علما مصرىا يرفعه المصريون على سفنهم وبواخرهم اتقاء لمثل ما وقع لتاجر دمياط . وكان وهبه باشا حاضرا الحديث ، فقال ان هذا العمل سابق لاوانه . ثم رجعت مرة أخرى الى رشدى باشا اطلب اليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية ، وأن تنصب الخديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجوته باسم حزب الامة أن يعرض هذا على الخديو عباس واللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر . وطلبت اليه الا يخبر محمد سعيد باشا رئيس الوزارة فى ذلك الحين . وبعد يومين استدعانى ، وأخبرنى ان الخديو مسرورا جدا من هذه الفكرة . وأما اللورد كتشنر فقد رفضها لان انجلترا لا تريد مضايقة تركيا ، وقال لى أنه أخبر بها سعيد

باشا ، فقال : « هذه هي الخيانة العظمى » . . فذهبت الى اللورد كتشنر وحادثته في الامر ، فقال لى :
« لقد بسطنا يدنا لتركيا ، فبصقت عليها ، وولت وجهها شطر المانيا . ولو أنها كانت قبلت مودتنا لتغير الموقف كثيرا . . ومع هذا فانى لا أجد الوقت مناسباً لقبول فكرتك » .

تأليف أول وفد مصرى

رجعت الى رشدى باشا بعد ذلك ، وكان قد قابل الخديو مرة ثانية ، فقال لى :

« ان الخديو يرى أن يؤلف وفدا من عدلى باشا ، وسعد باشا ، وأنت للذهاب الى لندرة للسعى لتحقيق هذا الامر مباشرة مع الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى . وعليه النفقات » ! . .

واجتمعنا فى بيت سعد غلول باشا نحن الثلاثة لندير الخطة ، وأخذت أنا أنشئ حملة فى هذا المعنى تحت عنوان : « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » .

هذه الاحداث امتدت أسابيع ، فى أثنائها قام الامير عمر طوسون ، وبعض الكبراء والاعيان لجمع التبرعات لمساعدة تركيا فى هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون البلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والاسلحة ويرسلونها للجيش التركى بطرابلس .

وكانت الصحف المصرية - عدا « الجريدة » - تشجع هذه الحركة ، وتنشر أخبارا عن هذه التبرعات تنبئ أن الامة كلها مع تركيا ، فتداولنا نحن الثلاثة - سعد ، وعدلى ، وأنا - فى هذا الموقف العسير ، لان الامة وهى

بهذه الحال من تأييد تركيا والاقبال على مساعدتها والتبرع لها ، لا يمكن ! ان تريد الانفصال عنها . ولهذا لم ينجح المشروع ، وسقط فى الماء .

استقالة سعد زغلول من الوزارة

فى ابريل سنة ١٩١٢ استقال سعد من وزارة العدل التى خلفه عليها رشدى باشا فى وزارة محمد سعيد باشا . وقد وقفت الى جانبه فى هذه الاستقالة التى تسببت عن حادث - لا داعى لذكره - يهم عابدين وقصر الدوبارة على السواء . وكان الطرفان متبرمين بسعد لصراحتة التى كان يبيدها فى مجلس الوزراء ، وصلابته فى الحق والعدل ، وحرصه على أداء واجبه ، وانا من الذين ينتصرون لاستقالة الوزراء والموظفين اذا لم يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم ، لانى أعتقد ان الوظيفة مهما يكن نوعها ضريبة على الموظف ، لا منحة له . فاذا عجز بأى سبب عن أن يؤدى الى أمته أكثر ما يستطيع أداءه من خدمة حقوقها وتحقيق المبادئ التى يعتقد صلاحها ، فالواجب عليه أن يستقيل ، وتكون استقالته مشرفة لشخصه ، مشرفة لقومه ، ودرسا نافعا للناس ، ومثلا صالحا للصدق والاخلاص فى خدمة المجموع . وليست الوظيفة لمصلحة الحاكم ، ولكنها لمصلحة المجموع . وان السلطة التى فى يد الموظف انمسا هى لمصلحة الأمة لا لمصلحة شخصه ، ولا يجوز أن يكون منها لمصلحة شخصه شىء الا شعور الرضى - ذلك الشعور الذى يحسه الرجل عندما يقوم بالواجب عليه لقومه . فما دمنا نصدر عن هذه القاعدة ، فلا عجب أن نصبنا انفسنا انصارا لفكرة استقالة الوزير أو الموظف كلما وضعت

العراقيل أمام حريته فى العمل ، فأصبح يشعر بأنه لا يؤدى للأمة أكثر ما يستطيع أداءه من الخدمة ، بل قد تطرق الغلو الى اعتقادنا هذا ، فجعلنا لا نكره استقالة الرجل العامل ذى العقل الناضج والارادة القوية من خدمة الحكومة ولو لسبب شخصى لا علاقة له بالعمل ولا بالحكومة ، لاننا فى بلادنا لم تكن قد وصلنا بعد الى الموازنة بين الامة والحكومة فى عدد الرجال الكفاء المستعدين لان يبنوا بأيديهم مجد أمتهم .

ليس هذا وحده ما فسر انتصارى لاستقالة سعد زغلول فى ذلك الحين ، بل أضيف اليه انه استقال وترك الوزارة بين الثناء والاعجاب ، وألقى درساً نافعا للحاكمين والمحكومين على السواء . فقد دخل سعد زغلول الوزارة بين تصفيق الامة بأسرها واستحسانها . ولا معنى لاجتماع الطبقات على استحسان دخوله الوزارة بكل ما عهدناه لوزير غيره عند تعيينه ألا ليكون ناصراً للأمة ، مدافعاً عن الحق متشدداً فيه .

ممثّل المتعلمين الاحرار

كان « سعد » قد دخل الوزارة ليمثّل فيها طبقة المتعلمين الاحرار الذين ليس على عقولهم سلطان الا للحق ولا على قلوبهم الا حب الوطن ونفعه ، فحقق فى المعارف سلطة المصرى ، وملاً كرسى الوزير ، وتمكن بفدريته وعلو نفسه من وضع مستشار وزارته عند حد القانون ، وسوى بين الموظفين الاجانب والوطنيين ، وحقق آمال الامة فى أكثر ما طلبت ، فجعل التعليم باللفسة العربية ، وجعل لغة التعليم هى لغة الامتحان ، وأعاد عهد البعثات ، وجعل للنظمات المدرسية قوانين لا بد من

عرضها على مجلس شورى القوانين الى غير ذلك من المشروعات التي أعادت الى المعارف عهد وزيرها المرحوم على مبارك باشا .

وكان من أعمال سعد انشاء مدرسة المعلمين ، ومدرسة القضاء الشرعى التى وجد فى انشائها صعوبات جمّة كانت محكا لشجاعته الادبية ، وقدرته ائوزارية ودهائه السياسى ، فلما تولى وزارة الحقانية لم يفرط فى حقه بصفته وزيرا ، ولم يكن فيها بأقل غيرة على اقامة العدل منه فى نظارة المعارف على نشر التعليم حتى كان دفاعه عن اعتقاده مجلبة لمخالفة السلطة وتبرم الخسديو والانجليز به .

وقد اتهم سعد فى استقالته بأنه قد نقصه الدهاء اللازم للوزير لارضاء السلطة . وهى تهمة عجيبة . على أنه نجح كثيرا فى حمل السلطة على الرضى برأيه وتحقيق مشروعاته .

ومهما قيل فى ذلك الزمان من أن الوكالة البريطانية كانت تعاضده ، فمن المحقق ان الرجل كان فى كل أعماله لا يخالف اعتقاده ولم يداج فيها ، بل كان يدافع عن رأيه أمام السلطة الشرعية والسلطة الفعلية حتى أنه لما اتفقا معا عليه لم يتحول عن موقفه ، وفضل الاستقالة المشرفة التى قال عنها بعضهم ان استقالته تعتبر استقالة للوزارة .

وحدة مصر وسورية

فى نحو سنة ١٩١١ ظهرت لأول مرة بواذر مايسمونه « البنارابيزم » أو الجامعة العربية ، وفى هذا الحين وفد على مصر رجلان من أعيان الشام ولبنان ، هما السيد شكرى العسلى من دمشق ، والسيد ثابت من أعيان بيروت ، وكانا نائبين فى مجلس المبعوثان باستامبول . وكان الغرض الذى جاء من أجله السعى لضم سورية الى مصر . . وقد لقيانى مرارا فيمن أقيما من المشتغلين بالسياسة وأهل الراى . ولم أكن متفقا معهما فى هذا الراى لا لتعذر هذا الطلب فحسب ، بل لانى لم أره فى مصلحة مصر . وأذكر ان السيد شكرى العسلى كان متحمسا لفكرته الى حد أنه كان يدافع عنها بصراحة غلبته على كل اعتبار حتى قال لنا أنا وعبد العزيز فهمى باشا ومحمود بك أبو النصر فى مأدبة بمنزلى :
- مصر فيها مال وسورية فيها رجال ! . .

وذلك فى مقام التدليل على فائدة وحدة سورية ومصر . وقد انتهى الامر بأنهما لم ينجحا فى هذا السعى .

وكنى منذ زمن طويل أنادى بأن مصر للمصريين ، وأن المصرى هو الذى لا يعرف له وطنا غير مصر .

أما الذى له وطنان يقيم فى مصر ، ويتخذ له وطناً آخر على سبيل الاحتياط ، فبعيد عليه أن يكون مصرياً بمعنى الكلمة . وقد دعوت السوريين فى مصر الى أن يسجلوا أسماءهم فى المحافظة ليكونوا مصريين . وبعث الى شكور باشا مدير بلدية الاسكندرية ، وعبد الله صفير باشا مدير المطبوعات بالداخلية يعززان هذا الرأى . ولم أقصد السوريين فقط ، ولكنى كنت أريد أن يتحمل كل قاطن فى مصر من الواجبات ما يتحمله المصريون لتحقيق القومية المصرية . فقد كان من السلف من يقول بأن أرض الاسلام وطن لكل المسلمين . وتلك قاعدة استعمارية تنتفع بها كل أمة مستعمرة تطمع فى توسيع أملاكها ونشر نفوذها كل يوم فيما حوالىها من البلاد . تلك قاعدة تتمشى بغاية السهولة مع العنصر القوى الذى يفتح البلاد باسم الدين ، ويحب أن يكون أفراد كاسبين جميع الحقوق الوطنية فى أى قطر من الاقطار المفتوحة ليصل بذلك الى توحيد العناصر المختلفة فى البلاد المختلفة حتى لا تنقض أمة من الامم المفتوحة عهداً ، ولا تتبرم بالسلطة العليا ، ولا تتطلع الى الاستقلال بسيادتها على نفسها . أما الآن وقد أصبحت أقطار الشرق عرضاً لنفوذ الغرب ، وانقطع أمل هذه الامم الشرقية فى الاستعمار ووقفت أطماعهم عند حد المدافعة لا المهاجمة ، والاحتفاظ بسلامة كل أمة فى بلادها من أن تمنح جنسيتها ، ويفنى وجودها ، فان أكبر مطمع لكل أمة شرقية هو الاستقلال .

ولهذا أصبحت هذه القاعدة لا حق لها من البقاء

لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأمم الإسلامية وأطماعها، فلم يبق إلا أن يحل محلها المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود ، وهو مذهب الوطنية .

لا يفهم مما أقول أننى كنت أدعو الى التفريق بين العناصر المؤلفة لكتلة السكان المصريين ، بل على ضد ذلك كنت أدعو للجامعة المصرية . . دعوت الذين يتبرمون بالجنسية المصرية التى كسبوها بالاقامة فى مصر أن لا يفروا بأحاديثهم وبأعمالهم من الانتساب الى هذه الجنسية الشريفة . يقيمون بأجسامهم فى مصر، وعقولهم وقلوبهم تتجه غالباً خارج حدودها الى الاوطان التى ضنت عليهم بخيرها .

ان مصريتنا تقضى علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا وأن نكرم أنفسنا ونكرم وطننا فلا نتسب الى وطن غيره ، ونخصصه بخيرنا ، والانتساب الى مصر شرف عظيم ، فقد ولدت التمدن مرتين ، ولها من الثروة الطبيعية والتاريخية ما يكفل لها الرقى متى كرم أهلوها ، وعزت نفوسهم ، وكبرت أطماعهم ، فاستردوا شرفها وسموا بها الى مجد آبائهم الاولين .

أول نقابة للصحافة

فى نحو سنة ١٩١٢ دعونا الى تأليف نقابة للصحافة المصرية . وقد استجاب الصحفيون على اختلاف ألوانهم الى هذه الدعوة ، واجتمعت الجمعية العمومية . ثم انتخبت مسيو كانيفيه صاحب جورنال « الريفورم » بالاسكندرية نقيباً ، وانتخبت الاستاذ فارس نمر وإياد وكيلين . كما أنتخبت كلا من جبرائيل تقلا صاحب

« الازهرام » ، ومسيو فيزييه صاحب جورنال « لوكير » سكرتيرا . وأذكر أنى مثلت هذه النقابة أنا ومسيو فيزييه فى حفلة افتتاح معصرة كوم امبر . وقد خطب فى هذه الحفلة كل من يوسف قطاوى باشا ، وأحمد شفيق باشا . ولم تعمر هذه النقابة طويلا لان الحرب العالمية الاولى أتت عليها ، ولكنها كانت أول محاولة لنقابة الصحفيين فى مصر .

فى انتخابات الجمعية التشريعية

فى سنة ١٩١٣ ألقى مجلس شورى القوانين وحل محله نظام الجمعية التشريعية وكان لابد لى من الدخول فى عضويتها لازيد صوتا على أصوات حزبنا فى الجمعية، فدخلت فى انتخاباتها وكان صديقى فتحى باشا زغلول يعلم أن الانجليز أوعزوا باسقاطى أنا وسعد زغلول باشا فى هذه الانتخابات ، فأشار على بالآ أتقدم اليها حتى لا يذهب سعى سدى ، فقابلت مستشار الداخلية مستر جراهام وسألته عما بلفنى فى ذلك ، فأكد لى ان الانتخابات ستكون حرة وان الحكومة ستكون على الحياد . ولشد ما كان عجبى حين وجدت على باب مركز السنبلالوين عربية سعيد باشا ذو الفقار وزير المالية الجديد .. وعلمت وقتئذ أنه لما عين وزيرا بعد ان كان مديرا للدقهلية طلب اليه أن يدير هو الانتخابات دون المدير الجديد حافظ حسن باشا الذى كانت الحكومة تعلم أنه صديقى . وعلى هذا الوضع سقطت فى الانتخابات . ولكن سعد باشا زغلول نجح بالقاهرة فى دائرتين ، وأرسل الى تلغرافا يقول لى فيه :

« لئن سقطت فى الانتخابات ، فلك عطف العقلاء » .
وقد أشيع ان الذى أسقطنى هو دعوتى الى
الديمقراطية التى كانت تؤول تأويلات بين الناخبين فيها
خروج على الدين الاسلامى ، ولكنى لا أعرف شيئاً عن
هذه الاشاعة التى قيل انها شاعت بين الناخبين ، كما
لا أعرف سبباً لسقوطى فى الانتخابات الا تدخل
الحكومة ، وعملها لاسقاطى .

الصلح مع الخديو

فى أوائل سنة ١٩١٤ طلب الى محمد سعيد باشا
مرة ، وسعد زغلول باشا مرة أخرى أن أطلب مقابلة
الخديو عباس لانه يرغب فى لقائى ، فكانت اجابتى
دائماً : « اذا كان الخديو يريد أن يتفضل بلقائى فليدعنى
هو الى ذلك » .

وفى احدى التشريفات قال الخديو عباس لوالدى :
« أحب أن أراك ومعك لطفى بسرأى القبة يوم السبت » .
فاستجاب أبى الى هذه الدعوة وسر بها ، وطلب منى
أن أصحبه الى سرأى القبة ، فذهبت معه ، فأحسن
الخديو استقبالنا . وتكلمنا يومئذ فى بعض الشئون
العامة . وقال لى :

« أنا مسرور لحضورك . والاستاذ جرين كلمنى عنك
كثيراً . . » ، والاستاذ جرين هو المحامى الذى قدم
مذكرة ضد الخاصة الخديوية فى قضية شركة الجريدة
ثم تكلم الخديو عباس عن وزارة محمد سعيد باشا ،
وكان برما بها ، ويريد تغييرها ، وسألنى عن رأى فى
الرجال الذين يصلحون لوزارة جديدة ، فذكرت له

أسماء عدة منها سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ،
وعدلى ، وثروت .

لما انفض المجلس خرج معنا ليودعنا ، وهو يقول
لى : « قد عرفت الطريق ، فتعال عندى كل يوم سبت » .
فقلت له : « يا مولاي ما شأن الكاتب والاتصال
بالسلطات ؟! .. »

فقال : « اذن أنت لا تريد أن تأتى عندى ! » .
قلت : « الواجب على يا مولاي أن أجيء كلمسًا
دعيت .. » .

فدعا الخديو حافظ بك عوض الذى كان يعمل وقتئذ
سكرتيرا خاصا له وطلب منه أن يدعونى كل يوم جمعة ،
لاحضر اليه يوم السبت . وكذلك كان .



وفى يوم من أيام السبت عرضت عليه أن نحمل حملة
على الانجليز نطالبهم فيها أن يساعدونى على أن تكون
جزيرة «طشيوز» باليونان تابعة لمصر كما كانت فى زمن
اسماعيل ، فانه كان يرسل اليها دائما قاضيا مصريا
وبوليسا مصريا لإدارة الامن . ثم تراخى الامر بعد
ذلك الى أن صارت تابعة لتركيا . ثم أصبحت لليونان ،
فوافق الخديو على هذه الفكرة فطلبت اليه الاذن بأن
أطلع على الفرمانات الخاصة بها فى السراى ، فكلف
شفيق باشا بأن يأمر بترجمة هذه الفرمانات الى اللغة
العربية . فترجمت ، وبدأت فى « الجريدة » حملة على
هذا الوجهه ، مؤداه ان الانجليز اذا لم يحمونا من
اليونان ، فممن يحموننا ؟ وما كدت أسير فى هذه الحملة
حتى قال لى فى يوم سبت آخر :

— يخشى أن تقع « سالونيك » ومعها « طشيوز » فى حوزة البلفار . وعلى ذلك يكون من الاصلح أن نستبدل بها أطيانا فى الضلمان بالاناضول .

وكان غرضه من ذلك أن يوسع بهذه الاطيان تفتيشه فى تلك البلاد ، فقلت له :

— يا مولاي لست أدري فى المسائل الاقتصادية شيئا يذكر ..

وطويت أوراقى وصرفت النظر عن « طشيوز » .
بعد ذلك اعتزم الخديو عباس أن يسافر الى استامبول ، ورغب فى زيارة مديريات الوجه البحرى قبل السفر . مظاهرة كان يريد بها اقناع الانجليز بأن البلاد تحبه وتتعلق به ، فدعانى اليه عثمان مرتضى باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين ، وقال لى :

— ان سمو الخديو يحب فى سفرته هذه أن يزور والدك فى البلد ، فهل لكم بيت فى السنبلاوين ؟

قلت : « نعم » ، قال : « اذن تستقبلونه هناك » .

فقلت : « وهو كذلك » .

وشكرت للخديو هذا العطف ودعوت له بطول البقاء ..

ثم قام الخديو بزيارة الوجه البحرى ، واستقبلناه بالسنبلاوين فى حفل من العمد والاعيان . وسر ابنى سرورا عظيما بهذه الزيارة ، وصحبناه الى الاسكندرية حتى ركب البحر .

عرفت تولستوى وفتحى زغللول

ليو تولستوى

فى نوفمبر سنة ١٩١٠ توفى رجل الانسانية والسلام ليو تولستوى . وكنت وقتئذ فى قريتى ، فبعثت الى الجريدة برأى فى هذا الرجل العظيم بمناسبة وفاته فى ذلك الحين فقلت :

أحاول أن أكتب كلمة عن تولستوى حيث أنا الآن فى قريتى ، تحيط بى أشباه المناظر التى كان يحبها تولستوى يحبهم ويتفطر قلبه اشفاقا عليهم رحمة بهم أن يقتربوا من المدائن فتحرقهم نار الشهوات ، وتلعب بقلوبهم البريئة شياطين الاطماع الخسيسة ، فتغير مجرى فطرتهم الصالحة الى عادات البذخ والترف ، وتجري السنتهم على الكذب وتسكن أمزجتهم الى رؤية الزور ، وسماع الهجر من القول والصبر على الباطل .

أكتب عن هذا الرجل الكبير ، حيث أنا فيما كان يحبه ، رحمه الله من السكينة ، لا أسمع الا حفيف الهواء ، وصهيل الخيل ، وصياح الدجاج ، ونعيق الغراب ،

وصفير العصفير . فلا شك أنى فى أليف ظرف من الزمان
والمكان .

أحاول الكتابة عن تولستوى ، وإن لم يكن تحت يدى
ولا مؤلف واحد من مؤلفاته الكثيرة . وانى على ذلك
لا أجدنى برثائه خليقا ، إلا كما يرثى امرؤ هذه الارض
الواسعة قد خلت من أحد مصابيحها ذوات الضوء
الساطع ، أو كما يشفق أحد بنى آدم من فقد هاد من
هداة الفضيلة ، وواعظ من أكبر الواعظين .

أشعر بأن مصيبة العالم فى هذا الرجل ليست
كالمصائب التى تفجع لها القلوب ، وتألم لها الانفس بحزن
حار ، يجرى الدموع ويسلم اللسان لهذيان من فرط
الجزع ، لا أشعر بذلك ، بل أشعر بأن المصيبة بفقد هذا
الحكيم مصيبة كبيرة ، واقعة فى النفوس وقعا فاترا ،
لا تدمع عينا ولا تخفق قلبا ، ولا تحرك ألما من آلام
الاحزان ، كأنما هى تقع على العقول لا على القلوب .

فأولى بوفاة تولستوى أن تشبه بكسوف الشمس
أو بخسوف القمر ، أو بأية ظاهرة من تلك الظواهر
الطبيعية ، التى أكثر ما تهتم لها عقولنا لتدبرها ، وتعرف
آثارها فى الوجود . .

لم يكن هذا الرجل روسيا فقط ، بل كان انسانا قبل
كل شيء ، يحب أمته ويحب أعداء أمته ، يحب السلام
على الدوام ، يحب أيام السلام وأيام الحرب على السواء .
يكره الحرب سواء كانت الغلبة فيها لقومه أو على قومه .
ولم يكن كذلك مسيحيا محدود المشاعر بحدود
النصوص أو التقاليد ، بل كان مسيحيا لا حد لتسامحه ،
يسع صدره الرحيب آراء موافقيه فى الدين ومخالفيه ،

يرى فى الدين أنه طهر للنفس والمشاعر وحب القريب،
والغريب ، ويرى فى العمل به السعادة فى هذه الدار
الدنيا والآخرة .

فاذا كان تولستوى رجل روسيا وحدها ، بل رجل
العالم والسلام ، واذا كان تولستوى ليس مسيحيا
محدودا بمذهب معين متعصبا له ، بل متسامحا يقبل
دين الفضيلة حيثما وجد من غير تخرج بحدود مذهب غير
مذهبه الواسع ، فأخلق بمصيبة تولستوى أن تكون كما
قدمنا خسارة عالمية ، لا خسارة روسية ، أو خسارة
مسيحية .

ان الله يبعث الجيل بعد الجيل على هذه الكرة رجالا
من الناس يؤتيهم طرفا من حكمته وقبسا من نور أسرارهِ
ينصرون الحق على الباطل ، ويشعرون بنور هديه فى
الازمة المظلمة والمكان القفر ، يتبعون سنن الانبياء فى
ارشاد الناس ، ويقفون نفوسهم وملكاتهم على بلوغ
ما يريدون من خير للانسانية ، فاذا مات أحدهم كان
موته خسارة تتأثر لها الحقائق العلمية ومكارم الاخلاق ،
ولم يكن تولستوى الا أحد هؤلاء . فمن بعده للفقراء
والمساكين يقف لهم فى وجه الظلم والبؤس والنفى والعقاب
على غير جريرة . ومن للدين ينصره بشجاعة فائقة
لا تقف أمامها انتقادات المنتقدين ، ورمى له بالزندقة
والخروج عن القصد ، بل من للمساواة والمعاملة بالعدل
ينصرها من تعدى الطبقات القوية عليها فى كل مظاهرها
السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بل من يهدى
الرجال الى العمل الصالح ، وقد مات الرجل .

اشتغل تولستوى بالفلسفة ، فلم ير رأى النظريين

بجملته ، ولا رأى الماديين أو الوضعيين ، كان عقله
الواسع يأبى ، دائما ، وفى كل شيء ، أن يتقيد بالقيود
المذهبية التى يستحيل أن تخلو من التعسف .

اشتغل بالسياسة فكان يكره الاستبداد ، وينفر منه ،
ويغلب ارادة الجماعة على ارادة الفرد . يقول بسلطة
الامة ، ويعمل بنفسه وبأنصاره وتلاميذه (وهم أكثر من
الكثير) على تحقيقها بالفعل .

اشتغل علما وعملا بالاقتصاد ، فكان مذهبه اجتماعيا
قريبا جدا من الاشتراكية أو كان هى بعينها . وهو وان
كان لم ينجح فى تجربة ، إلا أن ذلك ليدل كثيرا على
عقله المرتب الذى ظهرت آثاره متجانسة فى جميع الفروع
المختلفة التى اشتغل بها .

اشتغل بالدين ، فنفى منه كثيرا جدا من التقاليد
الكنائسية المادية على الاخص ، واتخذ له انجيلا خاصا به
أتبعه كثيرون فى تعاليمه .

وقد كان تولستوى على ذلك كله يجب أن يحسب فى
كتاب الحقيقة (كتاب الواقع) لا كتاب الخيال (الذين
يكتبون عن الانسان باعتبار ما يجب أن يكون لا باعتبار
ما هو فى الواقع) . فانى أذكر أن قصته الموسومة
(بالبعث) لم يكن فيها عن الشهوات إلا حقائق عريانة ،
لاحظ فيها تغليب الشهوة على النيل فى نفس بطل
الرواية ، ثم أظهر فيها أغلاط العدل الانسانى على صورتها
التى كانت قد فارقتة مؤقتا عند استحكام الشهوة .
وذلك ما نجده عاما فى الانسان كل يوم ، ثم رجع الى
تأثير الوسط ، وتغلب ميول النساء مما لا يشذ كثيرا
عن الامثلة اليومية التى يجدها مخالطهن ، ولو كان غير
عمار ذى كنان الذى قال فيهن :

أراح الله عمارة من الدنيا ومن هن
قريبان بعيضان فلا كانا ولا كن
يمنين الأباطيل ويجحدن الذى قلن

كذلك كان وصفه لحال الزوجية فى قصصه « لاسونانت أكرتزر » غير ناب عن الواقع ، وإن وصفه فيه غير عام فى العائلات مع السرور . ولقد سبب له هذا الكتاب امتعاض السيدات منه ، واتهامهن له فيما كتب ، وأرسلن له خطابات الانتقاد والشتيم . وعندنا أنه فى هذا الكتاب لم يكن خيالاً ، ولا كاتب واقع إلا كما كان (أميل زولا) فى كتاب : (الاسوموار) فإن عيشة الناس ليست كلها سكرًا ، وليست كل الانية ، ولا غالبها فى المدائن حانات وخمارات . كما أن جميع النساء لسن على تلك الحال التى وصفها . ولا ريب فى أن تولستوى أراد أن يبين عيوب التربية الحاضرة وقتئذ ، وانماطها المتخذة لتعليم البنين والبنات ، فكتب هذا الكتاب ليجعل الناس يلمسون بالحس نقص تلك التربية ، ليلفتهم الى التربية التى لها قاعدة من الاعتقاد الدينى تركز عليها لتأتى بنتائج السعادة المنشودة فى العائلة . أقول ان هذا النظر لا يخرج تولستوى من كتاب الواقع ، كذلك يؤكد زعمنا سؤاله (ما العمل ؟) و (الذى يجب عمله) ، وإن كان له ما يصح أن يجعله من كتاب الخيال كبعض قطع (الايمبتاسيون) و (حرب وسلام) . فكذلك لا يكون إلا لأن عادة عدم التقيد بالمذاهب الضيقة التى اتخذها شعارا له قد غلبت عليه . وليس لنا أن ندخل فى بحث موضوعاته الدينية ، وتعاليمه اللاهوتية ، بل نترك الحكم على ذلك لغيرنا .

فتحى زغلول

أرى من الوفاء لمبادئ الحرية وخادميها أن أذكر صديقا عظيما عمل لنشر هذه المبادئ ، هو المرحوم أحمد فتحى زغلول باشا ، فقد نظر نظرة صادقة الى حال الامة المصرية وحكومتها ، فرأى أنها أحوج ما تكون الى معرفة المثل الاعلى الذى تبغى الوصول اليه من نظمها السياسية والاجتماعية حتى تتحد أطماعها الوطنية على طريقة عامة واضحة . . ورأى فوق ذلك ان أول خطوة يخطوها المصلحون العلماء هى نقل العلم الى أوطانهم بالترجمة . . ان هذه الطريقة كانت هى ألف باء النهضة العلمية فى كل أمة وفى كل زمان .

هذه النظرة الصادقة كانت رائد فتحى باشا فى خدمته لوطنه منذ خرج من المدرسة الى أن مات ، فانه فى سنة ١٨٨٨ أخذ يترجم كتاب « العقد الاجتماعى » لجان جاك روسو ، فلم يتمه . ولكنه ترجم بعد ذلك « أصول الشرائع » لبنتام . و « خواطر وسوانح فى الاسلام » للكونت هنرى دى كلترى . و « سر تقدم الانجليز السكسون » لريمون ديمولان . و « روح الاجتماع » و « سر تطور الامم » لجوستاف لوبون ، و « جوامع الكلم » لجوستاف لوبون ، وقد نشرت هذه الكتب كلها . . وله فوق ذلك كتاب « بورجار » فى الاقتصاد

السياسى » ، و « تمدن العرب » لجوستاف لوبون ،
و « جمهورية أفلاطون » و « الفرد ضد المملكة » -
لسبنسر ..

أما مؤلفاته ، فهى كتاب الحمامة ، ورسالة التزوير ،
وشرح القانون المدنى .. وقد ألف قبيل وفاته كتابا فى
« التربية العامة » .

نابغة فى الترجمة

عرفت مترجماته وقرأت المنشور منها ، وتصفححت
غير المنشور ، وأستطيع أن أقول ، من غير تردد ، أن
فتحى زغلول كما كان نابغة فى الفقه . كان نابغة فى
الترجمة يمسك الكتاب يقرأه أولا ، ثم يدخل بنظره
الحاد فى طيات نفس الكاتب ، فيظهر أسرارها بقلمه
العربى المبين . ومن التراجع ما تترجم الالفاظ تحمل
معانيها خالية من روح الكاتب وحرارته ، فلا يكون لها
تأثير . أما مترجمات فتحى زغلول ، فانك تقرأ فيها
المعانى والاغراض كأنك تقرأ كاتبها من غير فرق .

دخلت عليه فى بيته يوما بمصر الجديدة فى يوم حر
شديد ، فألفيته يضع شرح القانون المدنى ، والى جانبه
« سر تطور الامم » وقد فرغ من ترجمته فى بضعة
أسابيع لازم بيته فيها لمرض أصابه ، فأشفقت عليه من
هذا الجهد الشاق فى ذلك الجو المحرق ، على ما نعده
فيه من رقة فى الصحة وعمل دائم طول سنة العمل ،
وقلت له : « أبهذا ترتاض يا سيدى الباشا ؟ » فأجاب :
« نعم هذه هى رياضتى ! .. » .

فعميت لجلده وصبره وتفانيه فى خدمة العلم وخدمة
بلاده .

كان لفتحى باشا شخصية ممتازة فى طريقة أسلوبه
البيانى . ولم يكن يترجم ليترجم ، ولا طلبا للشهرة
والمال من وراء ذلك . وكان حسب شهيته مناصبه
العالية وكفاءته التى ما كانت يوما موضعاً للشك من أحد ،
سواء فى ذلك أصدقائه وحساده ، عارفوه وغير عارفيه .
ولكننا اذا أجملنا مترجماته دلنا مجموعها على انه كان
له غرض ثابت يرمى اليه من وراء نشر هذه الكتب .

غرضه نشر مبادئ الحرية : حرية الفرد ، وحرية الأمة ،
وتنبيه أطماع الافراد والأمة جميعا الى اتخاذ مثل أعلى
قبله لهم فى آمالهم الوطنية .

منذ سنة ١٨٨٢ كان يرى الأمة تتقلب فى أحوال
متناقضة مبهمه ، فكانت تسوء هذه الأحوال ، ويود
لو ان الشعور الوطنى الذى كان وقتئذ فى حذر مستمر
ولى وجهه قبل الاستقلال على نحو منتج . . كان يود لو
تدرك الأمة ان ابهام الغرض وعدم ادراكه بوضوح يجعله
مستحيل المنال ، لذلك أراد أن يقدم للجمهور « العقد
الاجتماعى » لروسو حتى يتبين الجمهور حق الأمة
وما يجب أن يكون لها من السلطان .

وللأسف لم يظهر هذا الكتاب مع انه بلغ من ترجمته
مبلغا كبيرا ، ولكنه أصدر بعد ذلك ترجمة بتمام فى أصول
الحقوق والواجبات ، حتى جاء الزمن الاخير فظهر
الشعور الوطنى بمظهر جميل ، ولكنه لا يزال فى
مقاصده بعض اللبس حتى فيما هو مكتوب من المبادئ
فى الصحف ، وما الصحف الا ترجمان الراى العام .

إيمانه بالاشتراكية الديمقراطية

ولعل فتحى باشا أمام هذه المشاهد أشفق على حرية الأفراد ، وتربية الأمة الى الميل الظاهر الى ما يشبه الاشتراكية ، فان الناس لم يقتصروا فى طلبهم على حقوق الأفراد من الحرية وحق الشعب من السلطة ، بل أخذوا مع ذلك يطالبون الحكومة أن تقوم لهم بكل شيء . ومهما كان فى أساليب هذه المطالب من الانتقاد الضمنى الا أن مثل هذه الحركة من شأنها أن تجعل الحكومة هى كل شيء والفرد لا شيء !

الاشتراكية قد تكون معقولة اذا كان للشعب شأن فى تنصيب الحكومة ، والا فهى اشتراكية معكوسة النتائج ، فأخذ فتحى زغلول عن بعد يهدى الأفراد الى وجوب الاستمساك بشخصيتهم ، ويبين لهم ان التربية الشخصية هى التى كانت سر تقدم الانجليز السكسون ، فطلب الى المصريين أن يتشبهوا بهؤلاء ، والا يفنوا شخصيتهم ، فيفنى وجودهم ، واستطرادا فى هذا النظر تصدى لترجمة « الفرد ضد الأمة » و « روح الاجتماع » ، و « سر تطور الامم » - كل ذلك لينشر فى الجمهور الاسس العلمية للرقى حتى يطبق الناس حالهم على هذه الاصول ، فينتفعوا بتجارب الامم .

ان توفيق فتحى باشا فى اختيار مترجماته يدل فوق ما قدمت على انه كان يعتنق مذهب الاشتراكيين الديمقراطيين ، سواء أكان ذلك فى التربية والتعليم أم فى الاصول الاجتماعية والسياسية بل الاقتصادية أيضا .

ولو شئنا ان عقائده من منتجاته وأحاديثه لضاق بنا

المقام ، ولكنى اكتفى بالاشارة الى ان بين اختياره لتلك المؤلفات ، وبين مذهبه الديمقراطى الاشتراكى فى محاولة الاصلاح الاجتماعى والسياسى نسبا متصلا جد الاتصال .

رجل تطور

من ذلك نعلم أن فتحى زغلول كان رجل تقدم تطورى . فكما أنه كان يرى أن خير القوانين ليس هو القانون الحسن فى ذاته ، ولكنه القانون الذى يحتمل الشعب تطبيقه ، كذلك كان يرى أن خير المبادئ الاجتماعية والسياسية ما كان بينه وبين طبائع الشعب وعاداته نسب يكمل ما فيها من نقص ، ويقوم ما بها من اعوجاج .

كان فتحى يسترشد بهذه الآراء الحرة . فاذا لم يكن نشرها يتفق مع مركزه فى الحكومة ، فقد نشرها بالترجمة ليرضى دواعى ضميره ، وليشاور على تربية قومه تربية صالحة على قواعد ثابتة مع معرفة الحقوق والواجبات ، فليس فتحى على ذلك من أصحاب المناصب ، بل هو من أرباب المذاهب .

ومن كان كذلك من شأنه أن يكون شقيا معذبا ، يكاد لا يكون له من راحته ووقته نصيب ، فهو مقسم بين الاعمال الرسمية الشاقة ، وبين خدمة العلم ، يعمل فى التأليف والترجمة شطرا من الليل ، وأحيانا طول الليل ومدة العطلة ، فاذا لامة فى ذلك أصدقاؤه هز كتفه هزة الفيلسوف لا يبالى مات اليوم أو مات غدا .

نعم كان العالم المفكر فتحى زغلول يرى أن الحياة تقدر بما يتم فيها من العمل الصالح ، لا بعدد السنين والايام .

مثال الموظف المتفانى

وقد كان فتحى زغلول أصغر أنجال المرحوم الشيخ ابراهيم زغلول من أعيان أبيان . ولد فى تلك القرية فى ربيع الاول سنة ١٢٧٩ هـ . ومات أبوه اذ كان رضيعا ، وكان شقيقه سعد زغلول فطيما . خلفهما أبوهما فى حضانة والدتهما التى هى احدى عقائل عائلة بركات الشهيرة بالفربية . وكانت وقت وفاة زوجها لا يتجاوز عمرها العشرين ، فقامت على ولديها ، ووقفت نفسها على تربيتهما تحت اشراف أخيهما الكبير لابيهم المرحوم الشناوى أفندى زغلول الذى عنى بتعليمهما على أحسن ما تعلم به أبناء الاعيان .

تعلم « فتح الله » الصغير فى كتاب البلد ، ثم فى مدرسة رشيد ، ثم فى المدرسة التجهيزية ، ثم فى مدرسة الالسن . فاتفق ان زارها المرحوم أحمد خيرى باشا ناظر المعارف العمومية ، فأعجب بذكاء الشاب « فتح الله » وأعطاه اسم أحمد ، ونحت من فتح الله « فتحى » وأصدر أمرا رسميا الى المدرسة بتسميته أحمد فتحى ، وبأن يرد اليه ما دفع من المصاريف المدرسية ، وبأن يتعلم بالمجان ، فلما كانت سنة ١٨٨٤ أرسلته نظارة المعارف الى فرنسا لدرس الحقوق ، فحصل على شهادة الليسانس ورجع سنة ١٨٨٧ . فوظف بقلم قضايا الحكومة ، ثم رئيسا لنيابة أسيوط ، ثم رئيسا لنيابة الاسكندرية ، ثم مفتشا بلجنة المراقبة فرئيسا لمحكمة الزقازيق ، ثم رئيسا لمحكمة مصر ، ثم وكيلا لنظارة الحقانية ، وهى الوظيفة الاخيرة التى مات وهو قائم بها .

كان فتحى مثال الموظف المتفانى فى أداء واجباته القائم بعمله وعمل غيره أحيانا . ولم يمنعه ذلك من أن يكون مترجما أميناً ومؤلفاً كبيراً .

ان شدة الذكاء وقوة النفس وحسن الاخلاص - تلك الصفات التى ظهرت آثارها على فتحى باشا منذ شبابه الفض ، راجع معظمها الى التأثير الوراثى من أبويه ، وعلى الاخص والدته التى أفاضت عليه من صفاتها بما يفيض الاصل وبما غرست من المبادئ الصالحة مما جعل لفتحى شخصية ممتازة منذ صباه .

ولا عجب فأمهاتنا نحن القرويين منهن مع بساطة فى المدارك العقلية وبعد عن العلوم والمعارف على جانب عظيم من الذكاء الفطرى ورفعة الاخلاق ، وعزة النفس ، والذوق السليم فى الحكم ، والطيبة والتقوى فى المعاملات . ينقلن هذه الصفات لابنائهن بحكم قانون الانتقال الوراثى ، فتكون لهم رأس مال فى الحياة العملية . ولولا هذه الصفات لهلك القرويون غير المتعلمين بما هم فيه من جهل عميق . .

فللأمهات القرويات أن يقبلن شكر الجيل الحاضر ، وعلينا أن نعترف علنا بما للأمهات من الاهمية العظمى فى توريث البنين والقيام على تربيتهم الاولى .

وأمامنا المثل الحسى : ان هذه الوالدة القروية ينسب اليها الفضل الاكبر فى انها أخرجت لمصر نابغتين عظيمين : سعد زغلول وشقيقه فتحى زغلول .

الفصل الحادى عشر :

موقفنا من الحرب لسنة ١٩١٤

معظم النار من مستصغر الشرر

وقع ما كان يخشاه العالم بأسره ، وعم الخطب سنة ١٩١٤ ولم يبق بعد سبيل الى السلام ، ولم يكن لينتظر أن الخلاف المحلى الذى قام بين النمسا والصرب يصل الى النتيجة التى وصل اليها . وهنا نورد المثل المشهور : « معظم النار من مستصغر الشرر » .

عجزت السياسة والمفاوضات السياسية ، والوساطات الملوكية والامبراطورية عن تأييد السلم وحقق الدماء ، وحماية مصالح الناس ، وانفرد الشر بالحكم فى أوروبا اذ نفخ فى صورته ففرغت لدعوته الملايين ، انقلبوا عن صورهم المدنية ، فأصموا آذانهم عن دعوة الاخاء الانسانى ، واستدبروا نهائيا مبادئ المحبة والغفران والسلام ، وغشى الغضب أبصارهم ، فلم يعودوا يفسكرون فى الخسارة الكبرى التى يجنيها المحاربون من وراء الحرب سواء فيهم الغالب والمغلوب . واستهانوا بالاضرار التى تلحق العالم بأسره من وراء هذه الحركة التى ليس فيها من البركة شيء .

تلك حرب لم تكن كحروب القرون الأولى ، فان المدنية الحاضرة قد جعلت الكرة الأرضية أشبه بالوطن الواحد في المنافع الاقتصادية التي هي أساس العمران ، بل علة الحياة ، أجزاءه متضامنة في الخير والشر . أقفلت أسواق أوروبا وميزان الحركة الاقتصادية العامة معلق بين أصابعها ، فأخلت بالموازنة في كل شيء حتى في أسعار الاقوات في كل البلاد ، وأصبحنا في مصر ونحن بمركزنا الاستثنائي بعيدين عن هذه الحركة الحربية نشعر من أول يوم بالرجات الشديدة التي انتابت سوقنا المالية ، وعلى هذا القياس كل أنحاء الكرة الأرضية . أفلا يعلم الذين يعلنون الحروب بكلمة من أفواههم ، مقدار المسؤولية التي يحملونها بهذه الكلمة الكبرى التي تسفك دماء الملايين من الأبرياء بالمعنى الصحيح الذين يتمثلون بقول القائل :

لم أكن من جناتها علم الله
ه واني لحسرها اليوم صالى

يقاد أحدهم من الدار الى النار ، لا دفاعا عن وطن مهدد ، ولكن أرضاء لشهوات العظماء ، أرضاء لرؤساء الأحزاب ، أرضاء لكلمات ضخمة مجوفة ترن رنين تمثيل آمون وليس في بطنها من الحقيقة شيء . . رحم الله « جوريس » أول قتيل لهذه الحرب ، وأول ضحية من ضحاياها الزاهية في سبيل الحق والسلام .

قلت لرشدى

هذا وقد كان لمصر وقتئذ مصالح يجب أن ترعاها ،
وكانت الوزارة الرشدية بالاسكندرية ، فاتصلت برئيسها
صديقى المرحوم حسين رشدى باشا عن طريق التليفون ،
وما كدت أخاطبه فى أمر عادى حتى قال لى :
- دع عنك هذا ، فان انجلترا أعلنت اليوم الحرب
على ألمانيا ..

ودعانى للقاءه فى اليوم التالى ببيته بالقاهرة .
وذهبت للقاءه ، فوجدت معه عدلى يكن باشا وزير
الخارجية وهما يحلان تلفرافا بالشفرة من زميلهما محمد
محب باشا ، وكان وقتئذ بصحبة الخديو عباس حلمى
باستامبول ، فقال لى رشدى باشا :
ان انجلترا قد دخلت الحرب ، وقد كتبنا هذا باعلان
الاحكام العرفية فى البلاد .
وسلمنى اعلانا ، فقلت له :
- أتدخل الحرب مجانا يا باشا .. ؟!
قال :

- بل احترزنا مما نخاف ، بأن قلنا « نظرا للاحتلال
الفعلى لانجلترا فى مصر » .
فقلت له :

- أخشى أن يقول الناس ان هذه سذاجة سياسية ،

فاذا كانت انجلترا تريد أن تجربنا معها الى هذه الحرب ،
فلتعترف لنا أولا بالاستقلال .. !

قال رشدي :

— لم يفت وقت ذلك .. !

واتفقنا نحن الثلاثة على السعى لتعترف انجلترا
باستقلالنا ، ونكفل لها مصالحها الى حد أن نعاونها
بدخولنا معها الحرب اذا كان هذا ضروريا .

وقد كان أكثر رجال الوكالة البريطانية وقتئذ في أوروبا
بالاجازة . ثم كان « سير ريجنلد ونجت » أول من حضر
منهم ، فكلمه رشدي باشا في ذلك ، وصارحه بأن مصر
مستعدة لمناصرة بريطانيا العظمى بشرف أن تعترف
باستقلالنا ، فارتاع « ونجت » لهذه الفكرة ووعد بأن
يعرض الامر على حكومته . ثم جاء بعد ذلك مستشار
الداخلية « سيرجراهام » فلقيته وقلت له :

— ان مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا ، وهي
ستدخل الحرب مع ألمانيا وأنتم محتلون بلدنا الذي أعلنت
حكومته الحكم العرفي تضامنا معكم ، فلا بد لنا من تنظيم
هذه الحالة .. ولست أرى طريقا لذلك الا ان نعلن
استقلالنا وننصب الخديو ملكا علينا ، وأنتم تعترفون
بذلك .

فقال : تركيا لن تدخل الحرب ، وعندنا على ذلك
ضمانات .

قلت : لم يكن دخول تركيا الحرب راجحا ، أفلا يكون
محتملا ؟

قال : كل شيء محتمل .. !

قلت : اذن ماذا يكون . . ؟!

فلما ألححت عليه فى الاستدلال على ضرورة دخول
تركيا الحرب وسوء مركزنا فى ذلك الوقت ، قال :
- يا صاحبي نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم . .
فحين ظهور أول طربوش أول تركى من القنال تتركوننا
وتجرون وراءه .

وانقطع الحديث عند ذلك ، فأخبرت رشدى باشا بما
حدث ، فقال لى أنه كلمه كذلك فلم ينل منه طائلا !

وحدث ان دعا رشدى باشا سير « ستورس » السكرتير
الشرقى للوكالة البريطانية ليتغذى معه بالكونتنتال .
وعلم بذلك محمد محمود باشا ، فدعانى أن أتغذى معهم
الى جانبهم ، كم نعلم بعد الفداء من رشدى باشا ماذا
دار بينهما ، ولما انتهينا قال لنا رشدى باشا :

- ان ستورس يؤكد فكرتنا كالسير ريجنلد ونجت ،
ووعدنى بأنه سيخبر أباه العضو فى البرلمان البريطانى
ليثير هذه المسألة عند الحكومة البريطانية .

كسرت قلمى

وكنت ، وقتئذ ، أتردد على عدلى باشا لاعرف الى اى حد وصلت مسألتنا ، وذات يوم التقيت به فوجدته متشائما ، وبادرنى بقوله :

— ليس عندى أمل فى نجاحنا .. !

فخرجت من عنده مكتئبا كاسف البال ، وزارنى بعد أيام نجيب باشا غالى وكيل الخارجية فى ذلك الحين ، فسألنى قائلا :

— ما هو الامر الذى تتردد من أجله على عدلى باشا ؟ ..

فأفصيت له بما عندى ، وقلت :

« ان الامر قد انتهى بالفشل ، ولهذا سأكرس قلمى ، وأذهب الى بلدى ، وأعتزل السياسة » .

وفى اليوم التالى كلمنى ستورس بالتليفون ، وقال لى :

— لا تيأس .. !

ثم كلمنى بعد دقائق نجيب غالى باشا يدعونى الى العشاء عنده أنا وستورس — وكان اللورد كتشنر قد عين وزيرا — فقلت لنجيب باشا :

— انى أقبل الدعوة بشرط أن يحضر معنا عدلى باشا

فأجابنى الى ذلك . واجتمعنا نحن الاربعة فى بيت

نجيب باشا حدثنا ستورس حتى ظننا ان النجاح فى متناول يدنا ، فوضعنا فى بيت نجيب باشا صورة المعاهدة بيننا وبين بريطانيا العظمى تتضمن اعترافها باستقلالنا واعترافنا بمصالحها فى مصر وفى قنال السويس .

كل ذلك فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ وكان الامل يحدونا جميعا .

ذهبت بعد أيام قلائل الى عدلى باشا بديوان الخارجية فوجدته قد يئس نهائيا من تحقيق مطلبنا ، فخرجت من عنده وأنا مصمم على اعتزال السياسة ، ثم قدمت استقالتى من رئاسة « الجريدة » لرئيسها محمود سليمان باشا ، وسافرت الى بلدتى « برقين » . وكان هذا آخر عهدى بالعمل الصحفى .

عدت موظفا فى الحكومة

ما كادت تمضى على اقامتى فى برقين مدة طويلة حتى عزل الخديو عباس ، وأعلنت الحماية على مصر ، ونصب الامير حسين كامل سلطانا عليها .

وشاع بعد ذلك فى البيئات السياسية فى مصر ان تركيا حكمت بالاعدام على السلطان حسين وأعضاء وزارة رشدى باشا ، باعتبار أنهم قبلوا الحماية ، وعلى أنا أيضا باعتبار انى أثرت حركة سنة ١٩١١ ضد الاتراك .

وفى سنة ١٩١٥ كنت بالقاهرة ، فجاءنى أبى من « برقين » مدعورا وهو يقول انه قد أشيع عندنا أن سعد زغلول باشا قبض عليه ، فخشى أن يكون قد قبض على أيضا ثم ذهبت معه الى بيت على شعراوى باشا ، فقال لى شعراوى باشا : « ان ستورس سألنى عنك ،

وسأل هل جففت دموعك من يوم اعلان الحماية على مصر أم لا ؟ » . ثم قال لى : « ان السلطان حسين يرغب فى أن تدخل وظائف الحكومة » .

كل هذه الظروف جعلت أبى يستحثنى على أن أقبل الدخول فى الحكومة حتى لا يقبض الانجليز على . فقبلت ذلك ارضاء لوالدى رحمه الله . وعينت رئيسا لنيابة بنى سويف ليتمكن ترشيحى قاضيا بالاستئناف . ولم ألبث فى بنى سويف غير أشهر ، وأرسل الى عدلى باشا بأن أحضر الى الاسكندرية ، ولما حضرت أخبرنى ان السلطان حسين مصمم على أن أكون مديرا لدار الكتب المصرية خلفا للدكتور شادة المدير الالمانى ، فقلب ذلك .

لماذا ترجمت أرسطو ؟

نشأت من الصفر ميالا الى العلوم المنطقية والفلسفية .
وقد لفت نظري في أرسطو أنه أول من ابتدع علم المنطق ،
وأكبر مؤلف له أثر خالد في العلوم والآداب . ولما كنت
مديرا لدار الكتب المصرية تحدثت مع بعض أصدقائي في
وجوب تأسيس نهضتنا العلمية على الترجمة قبل التأليف
كما حدث في النهضة العلمية على الترجمة قبل التأليف
كما حدث في النهضة الأوروبية ، فقد عمد رجال هذه
النهضة الى درس فلسفة أرسطو على نصوصها الاصلية ،
فكانت مفتاحا للتفكير العصري الذي أخرج كثيرا من
المذاهب الفلسفية الحديثة .

ولما كانت الفلسفة العصرية قد قامت على فلسفة
أرسطو ، فلا جرم ان آراءه ومذهبه أشد المذاهب اتفاقا
مع مألوفاتنا الحالية ، والطريق الاقرب الى نقل العلم في
بلادنا وتأقلمه فيها رجاء أن ينتج في النهضة الشرقية مثل
ما أنتج في النهضة الغربية .

وفي الحق أن أرسطو لم يكن كغيره معلما في نوع
خاص من العلوم دون سواه ، بل هو معلم في الفلسفة ،
معلم في السياسة والاجتماع ، فهو كما لقبه العرب بحق
« المعلم الاول » على الاطلاق ، وكما وصفه دانتي في
جحيمه « معلم الذين يعلمون » .

وقد ترجمت فى سنة ١٩٢٤ عنه « كتاب الاخلاق » .
وهذا الكتاب يعد مقدمة لكتاب السياسة . بل ان جانبا
كبيرا منه يمهد لموضوع كتاب السياسة ، فأردت أن
أترجمه ليستفيد منه قراء العربية .



أما القواعد التى وضعها أرسطو لعلم السياسة
فما زالت هى القواعد السائدة بين السياسة ، وهى
القواعد التى يدرسها الآن طلبة العلوم السياسية فى
الجامعات ونحن نسمع الآن كلمات الاتوقراطية ،
والديمقراطية ، والدكتاتورية ، وهى كلها من تعبيرات
أرسطو وابتداعه .

وقد قال أوغست كونت : « الواجب على أن أنوه باسم
أرسطو العظيم ، فان سياسته الخالدة هى بلا شك إحدى
النتائج الباهرة للزمن القديم . على أنها الى هذا الوقت
هى النوال الذى نسجت عليه أكثر الاعمال التى جاءت
بعدها فى هذا الموضوع » .

والسياسة عند أرسطو هى أشرف العلوم ، لانه يعرفها
بأنها تدبير المدينة ليكون سكانها فضلاء ، ومن هذا
التعريف ترجع الى السياسة سائر العلوم ، أو كما
قال أرسطو أن السياسة تبين ما هى العلوم الضرورية
لحياة الممالك ، وما هى العلوم التى يجب أن يتعلمها
السكان ، والى أى حد ينبغى أن يعلموها .

أول مجمع للغة العربية

فى نحو سنة ١٩١٦ دعانى المرحوم اسماعيل عاصم
المحامى مع عدلى باشا ورشدى باشا والاستاذ يعقوب

صروف وآخرين في بيته وتحدثنا عنده في ضرورة إيجاد
مجمع للغة العربية لا يكون تابعا لوزارة المعارف ، ولكنها
تأويه في دار الكتب المصرية ، وتمده بمساعدة عمالها
وموظفيها في أعماله الكتابية ، ودعوت حفنى بك ناصف
وعاطف باشا بركات ، ووضعنا قانونا للمجمع ، وألفناه
برئاسة الشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى شيخ الجامع
الازهر ، وكنت أنا سكرتير المجمع ، وأذكر من أعضائه
الشيخ محمد بخيت ، والشيخ عبد الرحمن قراعة ،
وعاطف باشا بركات ، والاستاذ يعقوب صروف ، وحفنى
ناصر بك ، والشيخ الاسكندري وحلمى عيسى باشا ..
ومن أطف ما أذكره عن هذا المجمع اننا مكثنا سنة كاملة
نتناقش في جواز التعريف !!

وقد انطوى هذا المجمع ولم يعمر طويلا .

في ثورة سنة ١٩١٩

لماذا طلبنا الاستقلال التام

فى سنة ١٩١٩ ، نهضنا نطالب بالاستقلال التام - وقبل ذلك بزمن بعيد طلبناه ودعونا اليه - طلبناه على طرق متنوعة ، وبصنوف مختلفة . طلبناه من فرنسا ، ومن انجلترا ، ومن السلطة الشرعية ، طلبناه بأقلام الكتاب ، وبالسنة الزعماء .

طلبنا الاستقلال التام ، لان الحرية هى الغذاء الضرورى لحياتنا . ولو كنا نعيش بالخبز والماء ، لكانت عيشتنا راضية وفوق الراضية ، ولكن غذاءنا الحقيقى الذى به نحيا ، ومن أجله نحب الحياة ليس هو شبع البطون الجائعة ، بل ارضاء العقول والقلوب . . . وعقولنا وقلوبنا لا ترضى الا بالحرية .

انا اذا طلبنا الحرية لا نطلب بها شيئا كثيرا . . انما نطلب ألا نموت . ولا يوجد مخلوق أقنع من الذى لا يطلب الا الحياة ووسائل الحياة . كما أنه لا أحد أقل كرما من ذلك الذى يضمن على الموجود الحى بأن يستوفى قسطه من الحياة .

لست أعجب من الذى يستهين بحياة الرجل ،
فيستعجل عليه القدر المحتوم . ولكنى أعجب من الذى
يبالغ فى الرحمة بالانسان فيريد له الحياة شبعان ريان
معطل الحرية ، قد ضرب بين عقله وبين الاشياء والمعانى
بحجاب فلا يتناولها ، وحيل بين مشاعره وبين موضوعات
غذائها ، فلا تتحرك بل تموت .

أعجب من الذى يظن الحياة شيئا والحرية شيئا
آخر ، ولا يريد أن يقتنع بأن الحرية : هى المقوم الاول
للحياة ، ولا حياة الا بالحرية .

أجل ان المرء يحفظ حرية الفكر ، وحرية الشاعر ،
أى يحفظ حرية الطبيعة حتى فى غيابة السجن ، يحفظها
فى كل حال هو عليها ما دامت روحه فى جسده . انه
خلق حرا . . حر الادارة ، حر الاختيار بين الفعل والترك ،
حرا فى كل شئ حتى فى أن يعيش وفى أن يموت متى
قدر له .

لا فائدة من حرية معطلة

ان هذه الحرية الطبيعية لا فائدة منها اذا تعطلت
من آثارها ، فالذى سجن ، والذى منع الكلام ، والذى
منع الكتابة . . كل أولئك يحفظون حريتهم فى نفوسهم ،
ولكنهم فقدوا الانتفاع بها ، أى فقدوا بذلك الحرية
المدنية .

لا أريد بذلك أن أتصدى للتعريفات الاصطلاحية لانواع
الحرية ، ولكن جرننا اليه التدليل على أن الحرية المعطلة
عن الاستعمال هى فى حكم المفقودة ، وان الحرية الطبيعية
الملازمة للانسان لا يصح أن تسمى حرية الا اذا كان مسرا

له استعمالها . رأيت ان المرء يرى الطريق بعينه المكتوفين ، لكن العين المعصوبة ، واليد الموثوقة كلتاهما فى حكم المكدومة . . انما يكون المرء حرا بمقدار ما لديه من وسائل استعمال هذه الحرية . وانما يكون حيا بمقدار ما حاز من الاستمتاع بالحرية . فالحرية الناقصة حياة ناقصة . وفقدان الحرية هو الموت ، لان الحرية هى معنى الحياة .

طبعنا على حب الكمال

طبعنا على حب الكمال فى حياتنا ومعاداة كل العوارض التى تعرض لنا فى طريق المثل الاعلى للمعيشة المستكملة ووسائل الحرية وآثارها . ولا خيرة لنا فيما طبعنا عليه . . وسواء أكان هذا الشوق الطبيعى الى حياة الحرية مصدر سعادة أم مصدر شقاء ، فانه على كل حال نار تتأجج بين ضلوع الحى لا تبرد أو تصل به الى المرغوب . أجل أن المثل الاعلى ليس نقطة ثابتة ، ولا غرضا محدود المسافة يمكن بلوغه . . بل كلما بلغناه انتقل شبحه أمامنا الى نقطة أخرى على بعد مرمى النظر لسنا بالغيه ولا منصرفين عن التشبث بتركه ، بل تسوقنا اليه حاجة لا قبل لنا بالصبر عن قضائها . . ولو كلفنا أن نركب متن التعسف !!

ولهذا يستفلق علينا فهم الاباطيل القديمة التى كانت الفطرسية الجنسية تأخذ بها الكتاب ليسقطوا فى هاوية التناقض .

يقولون ان بعض الناس خلق للسيادة أبدا ، وبعضهم خلق للعبودية ، بدا . ولا نزال نرى هذا خطأ يتردد فى

آراء الساسة المستعمرين على صورة أقل شناعة ،
وبعبارة أكثر ائتلافا مع مدنيتنا الحديثة .. يضعون
أصابعهم فى أعينهم ، اذ تكون النتيجة المنطقية النهائية
لهذه المقدمات الصادقة هى هذه الجزئية : « بعض
الانسان لا انسان » .

كذبت فلسفتهم

كذبت فلسفتهم ، وصدق الذى يشعر به كل انسان
منا فى نفسه من الميل الى الرقى فى كل شىء ، والى
الحرية قبل كل شىء . صدق هذا الاثر الذى تجده فى
طليق الاسير أو السجين يوم اطلاقه ، وفى محاولة المعقول
أن ينشط من عقاله . صدق ذلك الالم الذى يجده ذو
الفكرة العلمية من حبس حرите عن التصريح بها ، فتظل
تجول فى نفسه ، ويفل فى صدره حب ابدائها ، ويقلق
ذلك خاطره ، ويكد ضميره ، ويحتوى على كل مشاعره ،
حتى يفضل الموت فى ارضاء هذا الحب على الحياة فى
كتمانها . وكم من عالم استحب الموت على الحياة فى
سبيل حبه لحرите العلمية .. فمنهم من قتل ، ومنهم
من أحرق ، ومنهم من حبس أو عذب . وجلهم من تلك
الامم التى يقولون انها خلقت لفير السيادة . فاذا وجدت
عبدا لم يؤثر الحرية على العبودية ، ولم يطب نفسا
بالعتق من الرق ، فذلك مثل من الامثلة النادرة فى بنى
الانسان ، وليس قاعدة يصح الاخذ بها .

ان الذى يراجع الماضى لا يجد أمة من الامم المخلوقة
للعبودية - كما يزعمون - الا قاتلت عن حريتها . واذا
كان أصدق المعلومات هى التى المعلومات التى تقدمها

لنا المشاهدة الواقعة ، فالإنسان - على الرغم من فلسفة المستعمرين - حر بطبعه ميال الى الحرية ، ميال الى الارتقاء فيها الى المثل الاعلى ، وفى سهولة الوسائل الموصلة اليه .

الحرية طبيعية

الحرية طبيعية وميل الناس الى تحصيلها طبيعى بالضرورة ، يشتد ويظهر مع القوة الحيوية ويضعف وتخذ آثاره مع الضعف ، فكما أن القوى لا يموت جوعاً كذلك لا يصبر على الحياة البعيدة عن المثل الاعلى للحرية .

ولقد أصبحنا فى بلادنا ندرك الحرية بمثلها الاصلى الذى يأتلف مع شرف الإنسان فى هذا الزمان . فقد أصبحنا نمتعض من كل فكرة ومن كل قانون ومن كل عمل يمس الحرية الشخصية أو يعطل استعمال الحرية والمدنية فى غير الحدود المتفق عليها فى أعلى البلاد مدنية وأصبحنا كذلك نرى أن الحكومة المعقولة الوحيدة المطابقة لشرف الأمة هى حكومة الدستور . ومنا من لا يخشى أن يصرح بأن استقلال الأمة هو الطلبة الكبرى التى يجب أن توجه اليها قوى الشعب بأسره ، فلم يبق علينا للتدرج فى مراقى الحرية والتقريب من مثلها الاعلى المتفق عليه بيننا ، الا الوسائل المنتجة . فان ادارة الامر شئ والقدرة عليه شئ آخر .

أما القوة فان طبيعتها تختلف فى كل زمان ومكان تبعاً لطبيعة عيشة الأمة واعتقاداتها الدينية وعاداتها وأخلاقها، ونتيجتها تختلف دائماً باختلاف طبيعة الوسائل التى يمكن

استخدامها . وعندنا أن أول مظهر للقوة هي القوى
المعنوية قوة الحرية العلمية فإن الآراء العلمية ليس من
شأنها أن تجد من القوة القاهرة خصوصا في الأزمان
الحاضرة معارضة تذكر . فإذا استخدم المتعلمون إرادتهم
في إظهار حريتهم العلمية ، كان لهم من ذلك مرانة
تنفعهم في تربية أخلاق الشعب وتعويده على حرية الرأي
والصبر على الأذى الذي ينتج دائما عن حرية الرأي سواء
أكان من الحكام أم من المحكومين .

أن الذين يبخلون علينا بالقرب من المثل الأعلى من
حريتنا التي أتانا الله إياها من فضله ، يجدون أمثلة
تقصيرنا في إظهار حرية الرأي في العلم وفي السياسة
ما يحتجون به في إرادتنا على البقاء على ما نحن عليه .
فإذا أحسوا من حريتنا في الآراء العلمية الإرادية قوة
لا يقف أمامها استهزاء الجهلاء ولا غضب الكبراء
ولا استدراج المنافع الخسيسة ، لا يجدون مندوحة من
التخلية بيننا وبين طريقنا إلى المثل الأعلى لحريتنا . ومن
قصر النظر أن يظن أن هذه القوة المعنوية قوة
التمسك بالحرية والتماسك على نصرتها غير كافية في
تقريبنا من مثلها الأعلى . أقول وأؤكد أنها هي وحدها
كافية في إنالتنا طلبتنا . فلنرض نفوسنا على الاستمساك
بها ولننتظر النتيجة .

أن تقدمنا في نيل قسطنا الطبيعي من الحرية يستحيل
أن يوجد ولو كانت في أيدينا أكبر معدات القوة الوحشية،
وكان عددنا أضعاف ما نحن عليه ، إذا كنا لا نتخلص
من وصمة عبادة الآراء والأفكار من غير تمحيص اعتمادا

على مكانة قائلها . واذا كنا لا نقطع بأيدينا تلك السلاسل
التي قيدت عقولنا والالوهام التي أفسدت علينا الاستفادة
من المبادئ الجديدة . اننا اذا جربنا أن نرفع منار
الحرية في الميدان الذي لنا فيه حرية العمل وليس لنا
فيه مزاحم ولا شريك كان ذلك فاتحة خير لأظهار شيء
من القوة الضرورية لظهور الحرية وتأييدها .

الاصدقاء الخمسة

ولقد أصبحنا فى بلادنا ندرك الحرية بمثلها الاعلى الذى يأتلف مع شرف الانسان فى هذا الزمان ، وصرنا نمتعض من كل فكرة ، ومن كل قانون ، ومن كل عمل يمس الحرية الشخصية أو يعطل استعمال الحرية المدنية فى غير الحدود المتفق عليها فى أعلى البلاد مدنية ، وأصبحنا كذلك نرى ان الحكومة المعقولة الوحيدة المطابقة لشرف الامة هى حكومة الدستور وان الطلبة الكبرى التى يجب أن توجه اليها قوى الشعب بأسره ، هى الاستقلال التام .

لهذا نهضنا نهضة مباركة ، وهدفنا هذا الفرض العظيم ، وبدأنا نحن الاصدقاء الخمسة : « سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ومحمد محمود ، وأنا » . . نفكر فى كيفية الاستفادة من المبادئ الاربعة عشر التى أعلنها الرئيس ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة . . تلك المبادئ الحرة التى تنص فى جملتها على أن كل أمة مهما صغرت ، لها الحق فى اختيار مصيرها ، وتقرير الحكم الذى ترضاه بمحض ارادتها وحريتها .

وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ . بدأنا نؤلف الوفد المصرى ، واستقلت من دار الكتب المصرية . . وأخذنا نعمل فى

ذلك الحين على ما جاء فى « مذكرات سديقى عبد العزيز فهمى » باشا (١) .

ولا أستطيع بالضبط أن أروى الآن ما جرت به الحوادث من وقت تأليف الوفد ، وأن كنت قد كتبت بها يوميات لكنى اضطررت لأحراقها ، كما سأقص هنا : بعد أن نفى الى مالطة أصحابنا الأربعة : سعد زغلول ، ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وحمد الباسل . قامت فى البلاد ثورة عنيفة فى أوائل سنة ١٩١٩ ، كانت من الخطر بحيث لم نكن نتوقعها ، حتى لقد ألفت فى مديرية المنيا جمهورية برياسة الدكتور محمود عبد الرازق بك الطبيب ، وقطعت سكة الحديد بينها وبين القاهرة . وكذلك قيل عن تأليف جمهوريات فى بعض مديريات الوجه البحرى ، فدعنا نحن أعضاء الوفد الباقين السلطة العسكرية للمثول أمامها فى فندق سافوى . وكان بين ضباطها العظام مستر ايموس . . فلما مثلنا أمامها وجه القائد العام إلينا الكلام ، محملا إيانا مسؤولية الثورة . . فكان جوابى على هذه التهمة :

« ان الوفد برىء منها ، وان تبعثها تقع على السلطة العسكرية التى نفت أربعة من رجال الوفد المصرى بلا ذنب أتوه الا أن يطالبوا بحرية بلادهم . ثم قابلت المظاهرات البريئة بالمتريوز ، فغضب أهالى البلاد لقتل أبنائهم ، وقاموا بهذه الحركة . وانى أنصح للسلطة العسكرية أن تستدعى حسين رشدى باشا ، أو عدلى

(١) هذه المذكرات صفحات نفيسة من الثورة الوطنية فى مصر لا غنى لقارئ تاريخ مصر عن قراءتها . . . ومنشرها قريبا فى سلسلة كتاب الهلال .

يكن باشا ، أو ثروت باشا ليؤلف وزارة تعمل على ترضية الأمة ترضية كافية . وبهذا يقضى على الثورة » .

وبعد لقائنا لرجال السلطة العسكرية بأيام قلائل ، كنت مع صديقى عبد العزيز فهمى مجتمعين فى منزل على شعراوى ، فوفد علينا صديقنا الدكتور يوسف نحاس ، فقال لنا أنه علم عن ثقة أن السلطة العسكرية الانجليزية ، ستفتش بيوت أعضاء الوفد الباقين ، وتقبض على أربعة منهم لتقتلهم بالرصاص فى اليوم التالى ، وتصادر أملاكهم » .

على هذا الخبر ، قمت أنا وعبد العزيز باشا ، وركبنا سيارة شعراوى باشا ، وأوصلت عبد العزيز الى منزله بمصر الجديدة ، وذهبت الى بيتى بالمطرية ، فأحرقت كل أوراقى السياسية ، لأنه لم يكن عندى الوقت الكافى لفرزها ، وكان من بينها يوميات الوفد التى لم تخل صحيفة منها من ذكر رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا . . أحرقتها خوفا عليهم من أن يصيبهم ما سيصيبنا من عنت واستبداد ونكال .

ويلسون يوافق على الحماية

جلست بعد حرق هذه الاوراق فى مكتبى ، أنتظر التفتيش والقبض حتى الصباح . ولكن لم يكن من ذلك شئ . . وفى هذا الحين عين المارشال اللبى معتمدا بريطانيا فى مصر ، وأعلن أنه يقبل من أى كان ما يراه فى أمر وقف الثورة القائمة ، وعودة السكينة والسلام الى البلاد . فأرسل اليه الوفد تقريرا شرح فيه أسباب الثورة وعزا حداثها الى تصرف السلطة العسكرية العنيف،

ونصح بتنصيب واحد من الثلاثة المذكورين سالفاً رئيساً للحكومة ، والافراج عن المنفيين الاربعة واعطاء البلاد الترضية الكافية .

وعلى اثر وصول هذا التقرير اليه استدعانا وأخذ يناقشنا ، حتى اقتنع بما فيه ، فتألفت وزارة برياسة حسين رشدي باشا ، وصدر الامر بالافراج عن المنفيين ، وأبيح لنا السفر الى انجلترا على باخرة عسكرية انجليزية ، ذهبت بنا الى مالطة ، فاصطحبنا زملاءنا : سعدا ، ومحمد محمود ، وصدقى ، وحمد الباسل . حتى اذا ما وصلنا الى مرسيليا جاءنا تلغراف بأن مستر ويلسون رئيس الولايات المتحدة قد وافق على الحماية الانجليزية على مصر ، فكانت صدمة قوية من هذا الذى نادى بحرية الشعوب ، وأعلن مبادئه الحرة التى قبلت فى العالم أجمع بالقبطية والاعجاب ، وبخاصة عند الشعوب المهضومة .

فى مؤتمر السلام

ذهبنا الى باريس ، وتقدمنا للمؤتمر السلام ، فأغلق أبوابه أمامنا ، وقابلنا أعضائه على النحو الذى أبأسنا منه ، ووصفه صديقى عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته .

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على رئاسة المفاوضات ، وانتقل الامر الى خصومه كان مظهرها التلاحى ، اعتزلت السياسة ، ثم عرض على أن أرجع لدار الكتب المصرية ، فرجعت اليها ، وأخذت أشتغل بها وترجمتى لمؤلفات أرسطو ، وبالجامعة المصرية القديمة التى كان رشدي باشا رئيسا لها ، وكنت وكيلا لها .

وأذكر انى فى سنة ١٩٢٢ وضعت منهاجا لهذه الجامعة باعتبارها كلية للآداب ، وقابلت الملك فؤاد ، وعرضت عليه هذا المنهاج ، وطلبت أن تجعل الحكومة شهادتها كشهادات المدارس العليا ، ما دام منهاجا يقضى بموافقة الحكومة عليه وتمثيلها فى الامتحانات ، فكان جواب الملك فؤاد :

« ان الحكومة عازمة على انشاء جامعة ، فيمكن اعتبار الجامعة القديمة كلية آداب فيها . . » . فاغتبطت بذلك وجمعنا مجلس ادارة الجامعة والجمعية العمومية ، ليوكل رشدى باشا فى التعاقد مع الحكومة بشروط وضعت لتحقيق هذا الانضمام .

الفصل الثالث عشر :

من الجامعة إلى الوزارة

أسسنا الجامعة

ذكرت أن الملك فؤاد قال لى أن الحكومة عازمة على إنشاء جامعة تضم المعاهد والمدارس العليا ، وأنه يمكن اعتبار الجامعة المصرية كلية آداب فيها . . .

على هذا الوعد عقدنا مجلس إدارة الجامعة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لتسليم الجامعة المصرية الى وزارة المعارف العمومية . وكتبنا بذلك عقدا أمضاه أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المعارف فى ذلك الحين ، وحسين رشدى باشا رئيس الجامعة . وعנית بأن أذكر فى شروط هذا العقد أن يكون الدكتور طه حسين أستاذا فى الجامعة الجديدة .

قد يكون من المفيد أن أسجل فى هذه الصفحات ذلك العقد وتلك الجلسة التاريخية التى تم فيها هذا التسليم على النحو الآتى :

محضر الجلسة

نظرا الى أن الجامعة المصرية طلبت الى وزارة المعارف

العمومية أن تعتبر شهادتها كشهادات المدارس العالية التي تخول التوظيف في الحكومة ، فأجابت الوزارة بما يأتي : « ليس في وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لمخرجيها بالكيفية المرغوبة ما دامت بعيدة عن الاشراف على الدراسة فيها » .

ولما كانت الوزارة معترضة انشاء جامعة اميرية فسيكون بالضرورة بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب للجامعة المصرية . فاذا رأيتم تلافيا لهذا التنافس ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية الى وزارة المعارف ، فان النظام العام الذي يوضع للجامعة الاميرية سيكون شاملا لها فتصبح نواة لقسم الآداب بها .

ومتى تم هذا الضم شرعت الوزارة في فحص منهج الدراسة بهذه الكلية ونظام الامتحان بها ليكون ذلك توطئة لتقدير درجة الشهادة التي تمنحها .

فاذا ما وافقت ادارة الجامعة على وجه النظر هذه فان وزارة المعارف مستعدة للنظر فيما يلزم لتحقيق هذا الغرض .

ونظرا الى ان الجامعة المصرية المؤسسة في سنة ١٩٠٨ نحت رئاسة سمو الأمير أحمد فؤاد - جلالة الملك فؤاد الاول - انما كان الغرض منها القيام بأمر التعليم العالي الحر ، مقام الحكومة التي لم تكن وقتئذ لتوجه العناية الكافية الى هذا الامر .

ونظرا الى ان الجامعة المصرية لقلّة مواردها ولعدم اعتبار شهادتها في التوظيف بوظائف الحكومة لا تستطيع أن تتم تكوينها بانشاء الاقسام المختلفة للعلوم . بل هي

بحيث لا تستطيع بسهولة أن توسع كلية الآداب الى الحد المرغوب فيه .

ونظرا الى أن الذى يهم القائمين بالجامعة ، هو أن توجد بالبلاد جامعة مستقلة حرة يرتقى فيها التعليم العالى الى المستوى الذى يأتلف مع أطماع البلاد فى الارتقاء العلمى . لذلك رحبوا بفكرة توحيد الجهود التعليمية واندماج الجامعة المصرية فى الجامعة الجديدة . وأهم ما اشترطوا لذلك ضمانه حرية الجامعة الجديدة فى ادارتها المالية ووضع برامجها وتنفيذها ثم استيفاء آثار الحركة القومية المباركة التى أوجدت الجامعة المصرية . ولهذا اقترح أحد عشر عضوا من أعضاء الجامعة المصرية على جمعيتهم العمومية أن تفوض مجلس ادارتها فى تسليم الجامعة الى وزارة المعارف بالشروط التى لا تخرج فى شىء عن ضمانه حرية التعليم واستقلاله واستبقاء الحركة القومية نحو التعليم فى سنة ١٩٠٨ فقررت الجمعية العمومية ذلك بالاجماع وندب مجلس الادارة الى تحقيق هذه الغاية حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة المصرية .

بناء على هذه الاعتبارات

اجتمع حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة المصرية وحضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المعارف فى يوم الاربعاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بوزارة المعارف العمومية لتحقيق هذه الغاية .

وبعد الاطلاع على الوثائق الآتية :

- ١ - كتاب وكيل الجامعة المصرية الى وزارة المعارف العمومية المؤرخ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
 - ٢ - جواب وزارة المعارف العمومية المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ردا على ذلك الكتاب .
 - ٣ - الاقتراح المقدم من أحد عشر عضوا من أعضاء الجامعة المصرية الى جمعيتها العمومية .
 - ٤ - محضر جلسة الجمعية العمومية للجامعة المصرية المنعقدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
 - ٥ - محضر جلسة مجلس ادارة الجامعة المصرية المنعقدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
 - ٦ - مشروع لائحة الجامعة الجديدة .
 - ٧ - مشروع الامر العالى بتأليف الجامعة المذكورة .
- بعد الاطلاع على هذه الوثائق وارقاق صورها بهذا المحضر .
- وبعد تبادل النظر فى كل جهة من جهاته بين الطرفين تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الاولى

قد تنازل باسم الجامعة المصرية حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار الى وزارة المعارف العمومية على الشروط الآتية :

- ١ - ان تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت اشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال فى جامعات أوروبا .

٢ - أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستى الحقوق والطب بعد تحويلهما الى كليتين وان تضم اليها كلية للعلوم . ويجوز أن تضم اليها كليات أخرى فيما بعد .

٣ - أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها نحو ستة وأربعين ألف جنيه فى البناء احتراماً لشروط بعض الواقفين .

٤ - أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين . أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رأى نظراً لحالته الشخصية أن يبقى أستاذا بكلية الآداب .

٥ - أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضواً أو أكثر فى مجلس إدارة قسم الآداب وفى مجلس إدارة الجامعة وذلك فى الدور الاول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القومية التى أوجدت الجامعة المصرية .

المادة الثانية

قبل حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية باسم هذه الوزارة هذا التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لادماجها فى الجامعة الجديدة بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الاولى .

المادة الثالثة

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى .

المادة الرابعة

كتب من هذا الاتفاق نسختان تحفظ احدهما في
وزارة المعارف العمومية وتحفظ الثانية في محفوظات
كلية الآداب التابعة للجامعة .

تحريرا بوزارة المعارف العمومية

فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

رئيس الجامعة المصرية

حسين رشدى

وزير المعارف العمومية

أحمد زكى أبو السعود

رسالة الجامعة

وعلى اثر تكوين الجامعة الجديدة وضعنا لها قانونا رأى الشارع فيه ان رسالة الجامعة يجب أن تكون أوسع مجالا من أن تحد بحدود معينة ، فجاء نص رسالتها مرنا يتسع لكل ما تقدر عليه من الالوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم . وقد جاء فى مادته الثانية « ان اختصاص الجامعة يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها . وعلى وجه العموم ، فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل لرقى الآداب والعلوم فى البلاد » .

واعتمادا على هذا النص المرن ، الذى يتناول كل تطور جامعى لخدمة العلم والتعليم والآداب والفنون المختلفة فى البلاد . اعتمادا على هذا النص كانت رسالة الجامعة متعددة النواحي .

فمن رسالة الجامعة ان تقوم البحوث العلمية فى العلوم وفى الآداب التى تنتج عندنا كما أنتجت عند غيرنا الزيادة فى النظريات العلمية التى هى فى تطور مستمر ، والتى تنتج الوصول الى اكتشافات جديدة تضاف الى ما اكتشفته الجامعات الاخرى مما له صبغة علمية بحتة ، ومما له تطبيقات عملية تنفع الناس فى أن تسخر لهم قوى الطبيعة وموارد الطبيعة . وليس خافيا ان الجامعة

اذ تقوم بهذه الرسالة تحمل عن مصر واجبها من المشاركة العامة فى رقى العلوم والمعارف فى العالم .

ومن رسالة الجامعة تربية شبيبة الاجيال المتعاقبة لتهيئ للبلاد قاداتها فى جميع مرافقها . ولا شك ان قوة الأمة ومنعتها واحتمالها صنوف المزاخرة على الحياة ليست آخر الامر الا نتيجة لتربيتها الجامعة .

ومن رسالة الجامعة نشر الثقافة العلمية والادبية فى جميع الطبقات سواء اكان ذلك باباحة الانتساب الى معاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط ، أم بالقضاء المحاضرات العامة فى العلوم والآداب والفنون ، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من الفروع .

ومن رسالة الجامعة مساعدة التطور الاجتماعى بكل ما فى وسعها من ضروب التجديد فى اللغة ، التجديد فى النثر الشعر ، التجديد فى نظرة الناس الى الفنون الجميلة والبحث فى وجوه ترقيتها وشيوعها . ولا يفوتنى أن أنبه الى ان هذه الرسالة تتناول أيضا الموسيقى والفناء ، لما لهما من الاثر الطيب فى الاخلاق ، بل لانهما كذلك لهو جميل لا بد منه . وعلى كل أمة أن ترقى أسباب لهوها المرح كما عليها أن ترقى أسباب جدها العايس .

وأخيرا ، فان الجامعة بما هى من أكبر الوحدات الاجتماعية عددا وأسماءها مكانة ، وأخطرها مسئولية ، وأشملها رسالة هى بكل أولئك مصدر اشعاع يشع منه التضامن القومى . ففي العائلة يولد التضامن ، وفي المدرسة ينشأ ، وفي الجامعة يشب ويؤتى كل تمراته ، ويضرب المثل الاعلى للتضامن فى جميع طبقات الشعب .

البنات .. كيف التحقن بالجامعة ؟

وبهذه المناسبة أنبه على سبيل الاستطراد ان خطأ الجمهور في فهم رسالة الجامعة من أنها تنحصر في تحضير موظفين لإدارة الحكومة . والواقع ان هذا الفهم لا ينبغي أن يكون من أغراض الجامعة الا عرضاً .

ويتصل بخطأ الجماهير في فهم أغراض الجامعة ، تلك المسألة التي كانت شائكة قليلة الانصار في الرأي العام . وهي مسألة قبول الفتيات المصرية طالبات في الجامعة لهن ما لآخواتهن الطلبة من الحقوق ، وعليهن ما عليهم من واجبات . ولا أخفى اننا قبلنا الطالبات أعضاء في الاسرة الجامعية في غفلة من الذين من شأنهم أن ينكروا علينا اختلاط الشابات بآخواتهن في الدرس ، فقد حدث ان طلب الى بعض عمداء الكليات في أول سنة لافتتاح جامعة فؤاد أن تقبل فيها البنات الحائزات للبكالوريا ، فأسرت لهم في ذلك الحين ان هذه المسألة شائكة ، واني أشك في رضا الحكومة عنها . وعلى ذلك قررنا فيما بيننا ان نقبل البنات الحائزات على البكالوريا ، من غير أن تثار هذه المسألة في الصحف أو في الخطب ، حتى نضع الرأي العام والحكومة معا أمام الامر الواقع . وقد نجحنا في ذلك . وبعد أن سرنا في هذا النهج عشر سنوات حدث ما كنا نتوقعه ، فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط ، فلم نأبه لها ، لاننا على يقين من ان التطور الاجتماعي معنا ، وان التطور لا غالب له . ومعنا العدل الذي يسوى بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء ، ومعنا فوق ذلك

منفعة الامة من تمهيد الاسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا فى الارتقاء القومى - كل أولئك جعلنا لا نحفل بهذه الضجة التى ما لبثت ان ذهب بها الزمان !

فكرة اصبحت حقيقة

وفى ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ احتفلت الجامعة بوضع الحجر الاساسى لمبانيها الحالية بحضور جلالة الملك فؤاد وكان هذا اليوم تاريخا مشهورا . ففى منتصف الساعة الثانية عشرة أقيم احتفال كبير فى المكان الجديد بالجيزة دعى اليه عليه لقوم من الامراء ورجال الدين والوزراء والآداب . وبعد أن وصل الملك فؤاد ، وقف وزير المعارف فى ذلك الحين على الشمسى باشا ، فألقى خطبة بين يديه . ودعا الملك لوضع الحجر الاساسى بيده . وألقيت أنا خطبتى كمدير للجامعة . وقد سجلت فيها الأدوار التى مر بها التعليم فى مصر ، وهى ثلاثة أدوار :

دور الدعاية ، ودور البدء فى التنفيذ ، ودور التمام . . فأما الدور الاول فيبتدىء من يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اذ اجتمع نخبة من أهل الغيرة على التربية فى دار المرحوم سعد زغلول باشا وتعاقدوا على الدعوة لإنشاء الجامعة ، وقرروا فيما قرروا أن تكون الجامعة بمعزل عن السياسة . وقد أقبل الناس على الاكتتاب فيها والتبرع لها . واجتمعت جمعية المكتتبين فى ديوان الاوقاف فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ تحت رئاسة الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد الاول) وسموها الجامعة المصرية ، ونفحتها الحكومة اعانة سنوية ، كما نفحتها الاوقاف خمسمائة جنيه اعانة سنويا أيضا .

أما دور التمهيد ، فكانت بمحاضرات الثقافة العامة التي كان يشرف عليها يوميا رئيس الجامعة وبارسال بعثات علمية للجامعة بلغ عددها أربعة وعشرين للتخرج في العلوم ، وليحضروا أنفسهم ليكونوا معلمين فيها .
وأما دور التمام ، فكان بنقل الجامعة القديمة الى الجامعة الجديدة على نحو ما وصفت في السطور السابقة وقد بلغ عدد طلبة الجامعة في سنة ١٩٢٨ ويوم تأسيس مبانيها ٢٣٤١ طالبا . وقد تضاعف هذا العدد بعد ذلك حتى وصل الى ما وصل اليه الآن .

الفصل الرابع عشر :

من الوزارة إلى المجمع اللغوى

كيف دخلت الوزارة

لما أسند الملك فؤاد الاول الى محمد محمود باشا أمر تأليف الوزارة فى يونية سنة ١٩٢٨ دعانى وقتئذ الى الاشتراك معه فى الحكم ، فاعتذرت له مؤثرا العمل كمدير للجامعة بعيدا عن السياسة ومشاكلها ، فقال لى رحمه الله :

— وهل يرضيك يا صديقى أن تتركنى وحدى ؟! ..
فمست هذه العبارة شعورى ، وقبلت الاشتراك معه فى الوزارة .. وكان من حظى أن أتولى وزارة المعارف ، وهى الوزارة التى تتفق وميولى الشخصية وما أهدف اليه من خدمة الامة عن طريق العلم والتربية والتعليم ، طريق الحرية والاستقلال ، فان التعليم هو الاسساس الذى يبنى عليه تحقيق الاطماع القومية . ولو ان العظمة القومية التى تبغها مصر تنال بالجهل ، وبتفكك الروابط القومية الدالة على عدم التربية ، لكان ذنبا علينا أن نفكر فى حال التعليم والاخلاق عندنا . ولا جدال فى ان العلم ضرورى لتقدمنا بل هو ضرورى لحياتنا الحاضرة ،

وأنه هو السلاح الوحيد الصالح للانتصار في معترك الحياة للفرد ، والعامل الوحيد للاكتشافات والاختراعات وقوام هذه المدنية الحديثة . كما ان تربية الاخلاق هي أساس قوة الامم .

وقد قال جوستاف لوبون : « ان الرومانيين في زمن انحطاطهم كانوا أشد ذكاء من أجدادهم الأشداء ، ولكنهم فقدوا الخواص الاخلاقية كالصبر والعزيمة ، والثبات ، والاستعداد لتضحية النفس في سبيل الفساية ، والاحتفاظ باحترام القوانين . تلك الخواص الاخلاقية كانت هي سر عظمة آبائهم الاولين » .

بعد ذلك أعود ، فأقول ان وزارة المعارف حين أسندت الى ارتحت للعمل فيها لما قدمت . فقد اهتمت أول ما اهتمت بتطبيق اللامركزية ، وقسمنا العمل فيها باعتبار ان الوزير رجل سياسى ، لا يشتغل الا بالمشروعات الجديدة وتطبيق سياسة الوزارة ، وليس له معرفة بموظفى الديوان ، فأمرهم ينبغى ان يتعلق بوكيل الوزارة وشهادات المراقبين .

العودة للجامعة

لم أستمّر طويلا في وزارة المعارف ، لان وزارة محمد محمود باشا لم يزد عمرها عن خمسة عشر شهرا وبضعة أيام اذ تألفت في ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ واستقالت في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بعد عودة رئيسها من مفاوضاته بلندن مع مستر هندرسون . وقد اعتكفت بين كتيبي وأوراقى حتى كانت أوائل سنة ١٩٣٠ حين استدعيت للعودة مديرا للجامعة ، فارتحت لاستئناف نشاطى بين ابنائى شباب الجامعة . وبين زملائى أساتذتها ، واغتبطت

كل الاغتياب لانى أمضيت عهدا غير قصير فى العمل
الجامعى ، وألفت هذه البيئة الجامعية التى تقوم على
الاخلاص للعلم والتضحية فى خدمته ، والاستقلال فى
الرأى والفكر والعمل - وأقول الاستقلال لأن أساس
التعليم الجامعى حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال،
ولأن التربية الجامعية قوامها حرية العمل والبعد عن
التأثيرات الحكومية وتأثيرات البيئات العامة وعن تأثيرات
البيئات السياسية المختلفة .

استقالتي من الجامعة

وقد حرصت منذ توليت منصب مدير الجامعة على أن تكون بعيدة عن هذه التأثيرات وأن يكون استقلالها محل الاحترام والقداسة . ولكن حدث في مارس سنة ١٩٣٢ ان اعتدت وزارة المعارف على هذا الاستقلال ،

فنقلت الدكتور طه حسين من عمادته بكلية الآداب الى احدى الوظائف بديوان الوزارة دون أخذ رأى الجامعة وان لم تكن الوزارة فى ذلك قد جاوزت حدود القانون الجارى العمل به الا انها جاوزت حدود التقاليد الجامعية ، ففضبت لهذا الاعتداء على هذه التقاليد ، وقابلت دولة رئيس الوزراء فى ذلك الحين اسماعيل صدقى باشا ، وشرحت له هذا الموقف الذى يتنافى مع التقاليد الجامعية ، ويسىء الى الجامعة وقلت له ان الجامعة لا تستغنى عن طه حسين . واقترحت عليه تلافيا للضرر ، واحتراما لرأى الوزير حلمى عيسى باشا ، أن يرجع الدكتور طه بك أستاذا بكلية الآداب لا عميدا . وقد وافقنى رئيس الوزارة على اقتراحى ، وفى اليوم التالى علمت برفض اقتراحى ، وتنفيذ رأى الوزير . فلم أذهب الى الجامعة ، وحررت استقالتي وبعثت بها الى وزير المعارف العمومية فى هذا الكتاب التالى :

« هليوبوليس ٩ مارس سنة ١٩٣٢ .

« حضر صاحب المعالي وزير المعارف العمومية »
« سيدى الوزير

« أتشرف بأخبار معاليكم انى أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وزارة المعارف ، لان هذا الاستاذ لا يستطيع فيما أعلم أن يعوض الآن على الاقل ، لا من جهة الدروس التى يلقيها على الطلبة فى الادب العربى ومحاضراته العامة للجمهور ، ولا من جهة هذه البيئة التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الادبى وهدى الى طرائقه . ثم أسفت لان الدكتور طه حسين أستاذ فى كلية الآداب تنفيذا لعقد تم بين الجامعة القديمة ووزير المعارف وعلى الاخص لان نقله على هذه الصورة بدون رضى الجامعة ولا استشارتها كما جرت عليه التقاليد المطردة منذ نشأة الجامعة فيما أعرف - كل ذلك يذهب بالسكينة والاطمئنان الضروريين لاجراء الابحاث العلمية . وهذا بلا شك يفوت على أجل غرض قصدت اليه من خدمة الجامعة .

« من أجل ذلك قصدت يوم الجمعة الماضى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، واستعنته على هذا الحادث الجامعى الخطير ، واقترحت على دولته تلافيا للضرر من ناحية ، واحتراما لقرار الوزير من ناحية أخرى أن يرجع الدكتور طه حسين الى الجامعة أستاذا لا عميدا ، خصوصا أنه هو نفسه ألح على فى أن يتخلى عن العمادة منذ شهر فلم أقبل ، فتقبل دولة الرئيس هذا الاقتراح بقبول حسن ، وأكد لى انه سيشغل بهذه المسألة منذ القد فاشتغل بها الى أن علمت الآن ان اقتراحى غير مقبول وان قرار النقل نافذ بجملته وعلى اطلاقه .

ومن حيث انى لا استطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها ، أتشرف بأن أقدم بهذا الى معاليكم استقالتى من وظيفتى ، أرجو قبولها كما أرجو أن تتقبلوا شكرى على ما أبديت من حسن المجاملة الشخصية مدة اشتراكنا فى العمل ، وأن تتقبلوا فائق احترامى .

ثلاث مخالفات !

هذا هو خطاب استقالتى . وهو يدل على ان وزارة المعارف ارتكبت فى حادث نقل الدكتور طه حسين ثلاث مخالفات : الاولى - خاصة باستقلال الجامعة ، والثانية - خاصة بمصلحة التعليم الجامعى وحرمانه من هذا الاستاذ النابغ ، والثالثة - خاصة بالعقد الذى أبرم بين الجامعة القديمة ووزير المعارف حين نقلها الى الجامعة الجديدة وقد اشترط فى هذا العقد ان يكرن الدكتور طه حسين أستاذا بكلية الآداب .

قبلت استقالتى . ومكثت بعيدا عن الجامعة حتى ابريل سنة ١٩٣٥ حين جاء نجيب الهلالي باشا وزيرا للمعارف فى وزارة محمد نسيم باشا الثانية ، فجاءنى وطلب الى العودة الى الجامعة ، فاشترطت أن يعدل قانونها بحيث ينص فيه على أنه لا ينقل أستاذ منها الا بعد موافقة « مجلس الجامعة » وقد بر نجيب باشا بوعده ، وطلب تعديل القانون ، وعدل فعلا .

وفى تلك السنة طلبت أن يضم الى الجامعة بعض الكليات فضمت كلية الهندسة ، وكلية التجارة ، وكلية الزراعة ، وكلية الطب البيطرى .

مكثت مديرا حتى أوائل أكتوبر سنة ١٩٣٧ . وفى ذلك الحين اشتد الخصام بين طلبة الجامعة على المسائل الحزبية ، لان الاحزاب كانت تتصل بهم اتصلا يضر بالاخاء الجامعى ، ويسقط قيمة الشمائل الجامعية ، فطلبت من وزارة الداخلية تعيين كونستبلات لحفظ النظام ، لان البوليس لا يجوز له أن يدخل الحرم الجامعى ، فلم تجب الداخلية طلبى . لذلك استقلت للمرة الثانية .

وبعد ثلاثة أشهر - أى فى ٣١ ديسمبر من تلك السنة - تألفت وزارة محمد محمود باشا الكبرى . وقد اشتركت فيها جميع الهيئات السياسية ما عدا الوفد ، والهيئة السعدية ، وكنت وزير دولة فى هذه الوزارة ، ثم أجريت الانتخابات ، وكلف محمد محمود باشا مرة ثانية بتأليف الوزارة ، فكنت بها أيضا وزير دولة ، ثم وزيرا للداخلية بضعة أشهر . ثم ظهر لى ان المصلحة السياسية تقضى باشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة ، فعرضت هذا العرض على خشبة باشا ، وأصررت على أن أخرج من الوزارة لافسح الطريق لغيرى من السعديين .

ودعت الجامعة سنة ١٩٤١

وبعد ذلك بقليل زارنى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى ذلك الحين ، وطلب الى الرجوع الى الجامعة ، فاعتذرت ، ثم جاءنى مرة ثانية من قبل محمد محمود باشا ، والى على ورجانى أن أضع شروطى ، فقلت :

- لا شروط لى الا أن يبتعد رجال الحكومة عن الاتصال بالطلبة ، لان اتصالهم بهم كان يفضى دائما - كما ذكرت - الى فقدان الاخاء الجامعى بينهم . وذلك من أضر الاشياء على التربية الجامعية .

فأجابونى لطلبى ، وقبلت الرجوع الى الجامعة . ولكن لم يمض قليل حتى أخبرنى أحد الوزراء أن الطلبة متصلون بوزارة الاحرار الدستوريين فقدمت استقالتي لمحمد محمود باشا ، فاعتذر ، وأكد لى أنه لا يعلم ذلك وأنه سيصدر أمرا مشددا بعدم اتصال الطلبة بالوزراء لاغراض سياسية فبقيت فى الجامعة الى سنة ١٩٤١ اذ عرض على رئيس الحكومة وقتئذ حسين سرى باشا أن أكون عضوا فى مجلس الشيوخ ، فقبلت ذلك . لانى أحسست بأنى محتاج الى الراحة بعض الشيء من أعمال الجامعة بعد أن خدمتها فى عهدا القديم وعهدا الجديد زمنا طويلا . ثم توليت بعد ذلك رئاسة « مجمع اللغة العربية » ومكثت فيه مع رجال أحبهم وهم رجال اللغة والعلم والادب .

الأخلاق وكيف ينبغي أن تكون لتحقيق سلام عالمي

التعاون في سبيل السلام

التعاون العام بين أمم العالم موجود على وجه متقطع وكيفما اتفق أن يكون . ليس خاضعا لنظام معين . غير أن هذا ليس هو التعاون الذي يقصد إليه ميثاق الاطلنطي بل التعاون المقصود بهذا الميثاق هو التعاون المستمر الذي يمنع الاعتداء ويؤدي الى السلام الدائم .

بادئ بدء لا ينبغي أن نخدع أنفسنا فيما يعترض هذا التعاون من صعوبات أعسرها تذكيرا هو لايمان به . فاذا نحن تشبثنا بسنن الماضي وما ألفناه من أخلاق الناس على العموم وأخلاق قادة الشعوب على الخصوص، وما سجل التاريخ من ألعيب السياسة وغدرها وقدرنا قوة أنصار الحرب والعاملين عليها والمنتفعين من ورائها ويئسنا من أن تقطع الصلة بين ماضي الانسانية وبين مستقبلها في هذا الصدد ، فما أشبه الليلة بالبارحة

(١) أردنا أن نختتم هذه القصة التاريخية التي أملاها أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد على رئيس التحرير بهذه المحاضرة القيمة التي ألقاها سيادته في قاعة بورت بالجامعة الامريكية في مساء الجمعة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٣ .

وما أشبه التعاون الذى ندعو اليه بنظام جمعية الامم
الماضية . ولا يرى أنصار الاعتداء على كل هذه الجلية
الا أنها صلف تحت الراعدة .

أما اذا رجونا الخير وقدرنا ما نحن فيه اليوم من
الضرورات الاجتماعية والخرج السباسى وقدرنا أن
العالم أصبح لا يطيق بعد الآن حروبا على غرار الحرب
الحاضرة ، وقدرنا حق قدره الارتقاء الاجتماعى فى
العالم ، ثم قدرنا أن هذا التعاون المرجو لم يأت طفرة
بل هو فكرة اختمرت فى ضمير العالم وتداولتها بالبحث
وبالتجربة عدة أجيال ، وقدرنا أن التجربة القاسية
للأخطاء الماضية ستنتفع العالم فى تسديد خطاه الى
الخير ، متى قدرنا كل ذلك وجب أن نتقبل مشروع
التعاون المانع من الاعتداء والمفضى الى السلام الدائم
بغاية الارتياح وآمنا به وعملنا على تحقيق وسائله . فلقد
آن لضمير العالم أن ينتبه ويجعل الاخاء الانسانى حقيقة
واقعة بعد أن لم يكن الى الآن الا لفظا ليس له ما يدل
عليه .

الواقع من أمر الناس فى الامم المختلفة وفى المدنات
المتعاقبة أنهم بوازع من قانون الاخلاق الذى نشأ بنشوء
الدولة ، وبوازع من سلطان البوليس والقضاء ، وقد
اعتادوا أن يتعاونوا فى معيشتهم المدنية بالحسنى
وتركوا عاداتهم الاولى فى العدوان والجري على أحكام
« حق الاقوى » التى ألفوها أزمانا طويلا فيما قبل
المدنيات المنظمة . هذا هو حال افراد الناس الآن فى
الامم المتمدنة ، منازلهم يفصل فيها القضاء ويزرع
سلطان البوليس بعضهم عن الاعتداء على بعض ، فأصبحوا

يرون جريمة داعية الى الاحتقار ومستحقة للعقاب
ما كانوا فى حال البداوة يتمدحون به ويجعلونه مناطا
للعزة ومجلبة للشرف والفخار .

اذا ليس الظلم والعنف فى النسياس امرا طبيعيا
لا مناص منه كما قد يظن ، انما كان ذلك فيهم قبل
نظام الدول عادة اعتادها آلافا لا تحصى من السنين ،
كان الافراد فى كل لحظة محلا لافتراس السباع .
اقتضاهم ذلك أن تكون حياتهم فى حرب متصلة ودفاع
مستمر . فلما اطمأنوا من هذه الناحية استمرت عادة
الهجوم والدفاع فى أنفسهم غير أنها تحولت الى أن تكون
حربا بينهم حتى قضت عليها المدنية المنظمة بالبوليس
والقضاء .

تلك حال الافراد . وأما حال الامم او بالاولى حال
الحكومات فلم تجد كما وجد الافراد تحت ضغط
الضرورات الاجتماعية قانونا للأخلاق ولا محاكم تفض
النزاع بينها ولا بوليسا يمنع الحكومات من اعتداء بعضها
على بعض . بقى فيها روح الفرد الاولى . روح القبيلة
روح الاعتداء على الغير استعلاء عليه واستعبادا له وطمعا
فى أرضه ومرافقه . وبالجمله بقيت كل حكومة حتى
فى هذه المدنية الحاضرة تضرر أن تنتزع بالقوة من أمة
أخرى مالها من المرافق من غير وازع ولا حياء . واذن
فقد ظفرنا من المدنيات القديمة بأدب للأفراد ولم نظفر
بأدب لحكوماتها يمنعها من الاعتداء والطفيان .

هل الحرب طبيعية ؟

ومن العجيب أن الفلسفة اليونانية مع أنها استوعبت
بحث الأشياء الانسانية لم تتعرض ولا عن طريق التخيل

الى امكان القضاء على الحرب بين الامم ولم تفكر فى تحقيق الاخاء الانسانى العام ولا فى السلام الدائم . بل لعلها شجعت الحرب تارة وقست فى نتائجها تارة أخرى . كذلك الفلسفة الرومانية والفلسفة العربية لم يكن فيهما نظرة فى ذلك الاخاء بين الامم المختلفة كما نظرت كلتاهما فى الاخاء بين أفراد الامة الواحدة الا ما سموه « السلم الرومانى » . ومن الخير ألا نتعرض لذكره ، لانه لا يفيد شيئاً فى موضوع التعاون العالمى المنشود .

فأما الحرب من طبع الانسان فتلك فكرة انتزعها كتاب وفلاسفة مما هو الواقع . ومن طريف ما يؤثر عن أنصار الحرب ما نقله ايميل فاجى عن أحد التيازفة أو الصوفية القائلين بوحدة الوجود قال « الحرب الالهية فى ذاتها لانها قانون العالم » . « الحرب الالهية فى المجد الخفى الذى يحيط بها وفى الجاذبية الخفية أيضا التى تجذبنا اليها » . « الحرب الالهية فى الحماسة الموهوبة للقواد العظام » . الى أن قال « الحرب الالهية بنتائجها التى تعزب عن تقديرات الناس » . قال ايميل فاجى كل هذه الجمل تساوى انه يقول : « الحرب الالهية لانها سخيفة » .

وبالجملة فان أهم دليل على طبيعتها هو قدمها . والدم من حيث هو لا يصحح فاسدا ولا يفسد صحيحا . والذى يراه أنصار السلام هو أن الحرب ليست من طبع الانسان كالعائلة والابوة والعمل ، بل هى عادة تأصلت فى نفوس الناس يمكن القضاء عليها كما قضى على الرق ونحوه بوسائل التربية التى لا شك فى أن العالم يتقدم فى

أمرها بنسبة ضميره على اثر تفكير المفكرين فيما يصلح حال الانسان .

اذن لابد من ثورة على القديم فى هذه الناحية أيضا . وقد كانت هذه الثورة أول خاطر فى موضوع السلام الدائم خطر لسوللى وزير هنرى الرابع . ولكن سلامه الدائم لو أنه تحقق لما شمل الا أوروبا فقط . وكذلك كان مشروع الاب سان بير فى أوائل القرن الثامن عشر . ولم تكن تلك الا بوادر لم تفد شيئا . حتى كان آخر القرن الثامن عشر اذ انبعث صوت الاخاء الانسانى من جامعة كونجسبرج حين اقترح أستاذ الفلسفة فيها ايمانويل كنت انشاء حكومة أمم تمنع اعتداء بعضها على بعض . وجه نداء للأمم والملوك قال فيه « ينبغى أن تنظم الامم سلوكها فى كل دولة على قواعد الاخلاق والقانون ، كما يجب على الدول أن ترعى هذه القواعد المتبادلة مهما يكن من تمويه الاعتراضات التى تستنتجها السياسية من التجربة . وحينئذ لا تستطيع السياسية الحق أن تخطو خطوة واحدة من غير أن تتبع فيها أوامر على الاخلاق . فان السياسة متى اتحدت بعلم الاخلاق ، لم تعد بعد ذلك فنا صعبا ولا معقدا .

ان الادب يفك العقدة التى لا تستطيع السياسة حلها . يجب اعتبار حقوق الانسان مقدسة ولو ضحى فى ذلك الملوك بأكبر الضحايا . لا يمكن فى هذا الصدد التنازع بين الحق وبين المنفعة . وان السياسة يجب أن تركع أمام الادب .

لكن هل أستمتع لهذا النداء الكريم الملوك والحكومات ،

نعم أظن أن حكومات الأمم الكبرى التي اجتمعت في مؤتمر فيينا بعد هذا النداء بتسعة عشر عاما قد استمعت لهذا النداء ، لكن لا تفعل به حقيقة ، بل لتخدع به الرأي العام للشعوب الوادعة الطيبة التي قلما تحتل نصيبا من اجرام حكوماتها . وهاكم مذكرة الوزير جنر زميل مترنيخ رئيس المؤتمر المؤرخة في ١٢ نوفمبر سنة ١٨١٥ .

« ان أولئك الذين اجتمعوا في المؤتمر وكانوا يعلمون حق العلم طبيعته واغراضه لا يكادون يخدعون على تطوره أيا كان رأيهم في نتائجه . ان الكلمات الفخمة مثل « اعادة النظام الاجتماعى » و « تجديد المذهب السياسى لاوروبا » و « السلام الدائم المؤسس على توزيع للسلطان » الخ . . انما نطق بها لتطمين الناس ولتفيض على هذا الاجتماع الحافل كرامة وعظمة . لكن الغرض الحقيقى للمؤتمر ، قد كان توزيع أسلاب المهورين بين القاهرين » .

ادب السياسة الدولية

هذا نموذج من ادب السياسة الدولية يتخذة الساسة لجدهم ومجد ملوكهم وليلقوا به دروسا فى الشر والظلم على الناس أجمعين . أفكان الذين اجتمعوا حول مائدة الصلح فى فرساي أصلح نية وأصدق ولا من زملائهم فى فيينا من قبلهم بقرن كامل ؟ لقد كان كتاب التاريخ السياسى يظنون أن مؤتمر فيينا قد اخفق فى مهمته مع أنه وقى العالم شر الحروب ٣٩ سنة .

فهل كان مؤتمر فرساي أسعد حظا وأجدى على

الانسانية نفعا ، مع أن سلامه لم يزد عمره على العشرين عاما حتى أمكن لاحد السياسة في الخريف الماضي أن يجمع بين الحرب ويسميا حرب الثلاثين من سنة ١٤ الى سنة ٤٤ . واذا لم يتغير الادب السياسي عما كان في القرن الماضي . قال الكاتب المعروف «الدس هكسلي» عشية هذه الحرب الحاضرة « ان أدب السياسة الدولية هو أدب القرصان . أدب الخداع . أدب الشيخ الفيكونت الفاست ، بل لم يتغير هذا الاب منذ عشرين قرنا حين قال الفيلسوف سنيك : هذا هو قانون الانسانية : كل ما هو محرم عليك اتيانه وانت فرد ، مطلوب منك اتيانه وانت مدافع عن الدولة .

ترون من ذلك أن الأفراد أدبا جاءت به قوانين الاجتماع داخل كل بلد . فأين أدب السياسة والسياسيين ، وإلى أى شيء مرده ، إلى محكمة الضمير وقد جرى العرف على أن السياسة لا ضمير لها ، أم إلى محكمة القانون العام وليس للسياسة الدولية محكمة الا الحرب . قال برتلمى سانتهيلر لمناسبة نداء كنت :

« لقد أعلن كنت هذه المبادئ القديمة منذ ستين عاما . ولكننا على رغم ما قطعت الافكار العامة من مراحل التقدم في هذه المدة ، ما أبعدنا الى الآن عن الغرض الذي ترمى اليه حكمة الفيلسوف . والظاهر ان الملوك والامم لم تتلق بعد دروسا قاسية .

نظن الآن ان العالم قد تلقى هذه الدروس القاسية منذ الحرب الماضية فشرع فعلا في انشاء جمعية الامم . لكنها لم تنجح لانه عند تنفيذها كان السياسة قد نسوا ويلات الحرب ورجعوا الى اخلاق السياسة الدولية فلم

تنجح تجربتها وجاءت الحرب الحاضرة بويلاتها التي لا تطاق ، تلقاء هذه التجربة القياسية صدر ميثاق الاطلنطى فى أغسطس سنة ١٩٤١ .

وهنا يتساءل أنصار السلام : هل انشاء عصبة أمم جديدة خير من عصبة الامم القديمة يمكن أن يوصل الى الغاية النبيلة التى أشار اليها المستر ايدن بقوله : « ان غايتنا هى انشاء نظام عالمى يحقق التقدم السلمى لجميع الشعوب »

العقل والتجربة متفقان على ان نظام عصبة الامم التى لها قوة مسلحة لتنفيذ قراراتها ليس خير أداة للسلام الدائم وبالتبع للتعاون العالمى . لان هذه الاداة متى كمل نظامها كانت كما يقول المستر الدس هكسلى « كأنها عصبة مؤلفة للحرب لا للسلام » والواقع ان العنف يولد العنف . ومع ذلك ليس أمام العاملين من أنصار السلام وسيلة سواها فى الحال الراهنة .

غير ان هذه الوسيلة لا توصل الى الغاية الا اذا اقترن بها ابطال الاستعمار بجميع اسمائه والوانه . على هذا الوضع يمكن أن تستل من نفوس الامم الصغيرة تلك الاحقاد التى ولدها استعلاء قوم على قوم . وذلك هو افسد ما يكون للأخلاق التى ينبغى أن تتخلق بها الامم لتحقيق تعاون عالمى . وفى هذه الحالة الشعوب التى لا تستطيع أن تقوم بنفسها لا تتبع ادارة النظام العالمى الذى أشار اليه وزير الخارجية البريطانية تأخذ هذه الادارة بيدها حتى تستكمل مشخصات الامم التى تستطيع أن تكون عضوا مستقلا نافعا فى التعاون العالمى .

يجب القضاء على الاستعمار

ما دام غرض التعاون العالمى هو القضاء على نظرية حق الاقوى مع فسادها فى نظر المنطق القانونى ، وما دام الاستعمار هو أظهر آثار حق الاقوى ، فلا بد للتعاون العالمى من القضاء عليه بجميع أسمائه .

كما أن الفلسفات القديمة لم تتعرض لفكرة السلام الدائم كما ذكرت آنفا . كذلك هى لم تتعرض لفكرة استنكار الاستعمار . وأول من تعرض لها من الفلاسفة على وجه بين هو الفيلسوف بنتام ، فإنه هو وأنصار مذهبه يفضون الاستعمار ويرونه غير نافع للأمم المستعمرة ، فوق أنه مفسد لأخلاق الأمم المستعمرة . قال برتران رسل : « اذ كانت الثورة الفرنسية فى الضميم من أمرها ، كتب بنتام رسالة الى تالران عنوانها « حرروا مستعمراتكم » . ولم يكن ذلك رأيه فى المستعمرات الفرنسية فحسب بل رأيه كذلك فى المستعمرات البريطانية . وأنه حمل صديقه اللورد لندون على اعتناق مذهبه فقال فى مجلس اللوردات فى سنة ١٧٩٧ « لا يمكن أن يسدى الى أسبانيا خير ، أفضل من تخليصها من لعنة مستعمراتها » .

وأخيرا فى عهد جمعية الأمم السابقة عرض على الأمم المستعمرة فى فرص عدة أن تنزل عن مستعمراتها لتضعها تحت السيادة الدولية فرفضت كلها بلا استثناء . غير أنه ما دام على ظهرها أمم غالبية وأمم مغلوبة ، فلا رجاء فى التعاون باخلاص . وكأنى بالأمم المغلوبة على أمرها تقول للقاهرين دعاة السلام : انظرونا نتحلل

من ذلة التبعية ثم شأنكم والسلام الدائم قررنا فيه
ما تشاءون .

بقى أن نشير الى أن بعض الكتاب السياسيين يرون أن
الاستعمار والوطنية أمران متلازمان ، وأن من العسير
أن يحب قوم وطنهم دون أن يقترن هذا الحب بالاستعلاء
على الأمم الضعيفة أو دون أن يبغضوا غيرهم . هذا قد
يكون حقا في أمر الوطنية الحادة الجامحة التي هي من
سلالة عصبية القبيلة . أما الوطنية المدنية أو وطنية
المستقبل التي يسيطر عليها التدبير العقلي فانها لا تتنافى
مع حب الإنسانية جمعاء . والواقع أننا نرى الرجل
الفاضل مع حبه لنفسه يسعى الى سعادة غيره فلا مانع
إذا يمنع قوما يحبون وطنهم ، من أن نسعوا في اسعاد
الاطان الاخرى .

التعاون العالى ممكن

— أيها السادة : نسوق كل هذه المقدمات للوصول
الى نتيجتين :

الاولى — ان التعاون العالى ممكن متى اقترن به الفاء
الاستعمار على الوجه الذى ذكرناه .

الثانية — ان أب السياسة الدولية الذى جرى عليه
العرف الى الآن بعيد عليه أن يحقق التعاون العالى .
بل لابد لهذا التعاون من أدب دولى جديد .

ونظرا لان أسباب الحروب مهما اختلفت مردها كلها
الى الحالة البسيكولوجية للأمم وعلى الخصوص الحالة
الاخلاقية لقادة الأمم . نظرا الى ذلك قد بحث انصار

السلام فى الوسائل التى تؤدى الى منع الاعتداء من جانب أمة على أخرى . وان أوفى بحث أعرفه فى هذا الصدد تلك المحاولة الجريئة الموفقة التى حاولها الكاتب المعروف الدس هكسلى فى كتابه « الغاية والوسائل » . لم يقنع هكسلى بطريقة « كنت » التى لا يزال الساسة يسرون عليها سواء أكان ذلك فى جمعية الأمم السابقة أم فى النظام العالمى المستقبل ، بل هو يرمى الى أعماق من ذلك أثرا وأبقى على الزمان بقضاء . وهو أن يسعى الافراد والجماعات والحكومات الى تربية الجيل على صورة تتدرج نتائجها للوصول الى الانسان المثالى . جعل هكسلى هذا المثل الاعلى فى الانسان الذى سماه « الانسان اللامرتبط » فى ذلك الانسان غير المرتبط باحاساساته ورغباته الجسمية غير المرتبط بشهوته فى السلطة والحيازات المختلفة . غير مرتبط بموضوعات هذه الرغبات المختلفة ، غير مرتبط بفضبه وحقده ، غير مرتبط بحياته الخاصة ، غير مرتبط بالثروة ولا بالمجد ولا بالوضع الاجتماعى ، غير مرتبط حتى بالعلم وبالفن وبالتأمل المجرد وبحب الانسانية . بذلك يصل المرء الى حيازة جميع الفضائل . وان عالما مؤلفا كله أو جله أو على الأقل قادته من أفراد لهم هذه الفضائل ، لجدير بأن يسمى العالم الكامل . غير ان هكسلى لم يخدع نفسه على امكان الوصول الى تلك الوسائل التى تربط نظريات السياسة الداخلية والسياسة الدولية والحرب والاقتصاد والتربية والدين والادب كل اولئك بنظرية الطبيعة الآخرة للحقيقة . بل قال فى آخر كتابه . « لا شك ان هذه المهمة قد نفذت

على وجه ناقص . على أنى لا اعتذر عن محاولتى اياها فان
رسم مذهب ولو رسما جزئيا خير من العدم الكلى .

ونحن من جانبنا نترك الى الزمان الطويل تحقيق
الرغبات الشريفة لهذا المؤلف ، ونقبل على مذهب أقرب
تناولا ونقنع بالهدف الحاضر وهو التعاون العالمى الذى
ارتضته السياسة الدولية للأمم المتحدة . فماذا ينبغى
أن تكون الاخلاق لتحقيق هذا التعاون .

اذا كان هكسلى يعتقد هكذا بسمو النفس الانسانية فى
طبيعتها الى حد أنه يرى من الممكن أن تتحقق نظرياته ،
فليس فى ذلك الا قريبا جدا من رأى الفيلسوف « كنت »
فى سمو الطبيعة الانسانية حين يقول : « ليس فى
الاستعدادات الطبيعية للانسان شىء من مبدأ للشر . وأن
السبب الوحيد للشر هو ألا يرد الطبع الى قواعد . الا
أن الانسان ليس فيه من أصل الا للخير . ليس لهذا
المعنى فقط أرى ان اختار منهاج « كنت » مرجعا لصورة
هذا البحث الذى أبحثه . بل أيضا لأنه صاحب فكرة
الحكومة الدولية العامة . وبهذه المثابة قد يكون منهاجه
الاخلاقى أقرب المناهج نسبا للتعاون العالمى . وقد يكون
فوق ذلك هو المناسب لاعتقادات الناس فى هذا الزمان .

لتحقيق التعاون العالمى ينبغى أن تقوم كل أمة
بواجباتها نحو ذاتها وواجباتها نحو الأمم الأخرى .

فأما فضائلها الذاتية أو واجباتها نحو ذاتها فالقيام
بها أظهر ما يكون فى التربية وفى صور الحكم .

أما التربية فانها فى كل العصور وسيلة لتحقيق
غاية معينة . فترون الدكتاتوريات تنشئ أجيالها تنشئة
اسبرطية محضة لان غايتها استكمال ما تستطيع من قوة

لتبسط سلطانها على العالم كله أو بعضه . فتجردهم من حركة التفكير الشخصى وحرية النقد وحرية الاجتماع لتبادل الآراء وتنمى فى أنفسهم مبادئ القومية الحادة والاستهانة بحقوق الغير والطاعة العمياء . وبالجملـة تكون غاية التربية غاية حربية صرفـة أو بعبارة أدق غاية الاعتداء على الاغيار وما فى أيديهم . وليست الديمقراطية مع الاسف بأحسن حالا من ذلك الا قليلا . فان التربية فيها مع ما بها من الحريات الفردية موجهة الى الحرب أيضا . وفى مثلها العليا نماذج من أبطال الحروب الاولين والآخرين . فمناط المثل الاعلى فى التربية الحاضرة بطل قتل فى ساحة الحرب من اخوانه فى الانسانية أكبر عدد ممكن . لا شك فى أن هذه التربية لا يمكن أن تكون غايتها التعاون العام أو السلام الدائم . بل لابد للعالم ، وقد اعتزم التعاون العام ، أن يغير غاية التربية ، فيستن نوعا من التربية يؤدى الى حب السلام لا الى حب الحرب . يؤدى الى تحقيق الاخاء الانسانى . يؤدى الى ترك المبالغة فى الاعتزاز بالاجناس وترتيبها ترتيبا تحكما عسى أن يكون الجنس الاخير منها خيرا من الجنس الاول المزعوم . وبالجملـة ينبغى أن تترك الى جانب عصبية الانسان الاولى للقبيلة ولعبودها المحلى الذى صنعه الانسان بيده ، الى ما يقتضيه الاخاء الانسانى والتعاون العالمى من احترام لجميع الاجناس وسعى فى اسعاد من قضت عليه المصادفات الشقية بأن يكون فى سلم المدنية متأخرا عن سواه .

على هذا يجب على الامة فى تربية أبنائها أن تكون غايتها « الانسان المثقف » ووسيلتها الى ذلك :

١ - تثقيف ملكات الفرد الطبيعية : ملكات الجسم والعقل والنفس بأن يقوم بمقتضيات حفظ الذات وحفظ النوع بالاعتدال التام ثم بواجب الصدق الذى يسبب له الاقتناع بكرامته وواجب السخاء الشخصى بأن لا يقتر ولا يسرف ، بل ينفق بالمعروف . وواجب كرامته من حيث هو انسان فيرفض أن يكون تبعا لغيره فى غير الحدود المفروضة عليه من جهة كونه عضوا فى جمعية مدنية لها قوانين مرعية الاداء وواجب محاسبة نفسه على كل ما يخطر له من فكر أو يلفظ من قول أو يأتى من عمل . وضابط ذلك كلمة أفلاطون المعروفة « تعرف نفسك بنفسك » أن تعرفها بالدرس الدائم لحالها وسير غورها فى أعماق طبياتها . ثم ينبغى أن يؤخذ الناشئ بتثقيف ملكات عقله بأن يتعلم ما هو ميسر له من العلوم والفنون . قال « كنت » : من ليس مثقفا فهو بهيمة . ومن ليس مؤدبا فهو متوحش .

٢ - كذلك ينبغى أن تؤخذ الافراد فى التربية بتعلم القيام بواجباتهم نحو الغير ، مثل حب الانسانية ويعنى به العدل ورعاية الغير وعرفان الجميل والسخاء والمواساة فى الضراء واحترام الاغيار فى أشخاصهم وشرفهم وأموالهم واحترام قوانين البلاد سرا وعلانية . وينبغى فى تثقيف هذه الثلاثة الانواع من الملكات الطبيعية أن يكون ذلك على يد اساتذة أحرار فى مدارس

حرة ليست تابعة مباشرة لسياسة الحكم كلما أمكن ذلك .



أما واجبات الأمة من حيث صورة الحكم لتكميل ذاتها فينبغى أن تكون الأمة دائما مصدر السلطات في وطنها وأن يشترك أفرادها في حكمها على الطرق الديمقراطية وأن يكون الحكم فيها لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام . وأن تكون ولايات الحكم ضرائب يؤديها الأكفاء من أبنائها لا مزايا يختص بها المقربون من السلطات . ويتفرع على ذلك أن طالب التولية لا يولى . هذا ما ينبغى من فضائل الأمة أو واجباتها نحو ذاتها .

وأما واجبات الأمم بعضها نحو بعض ، فأول ما ينبغى هو أبطال هذا المذهب العتيق للسياسة الدولية مذهب الارتباب والدسائس والتجسس . وأن يستبدل به نقيضه بأن تحل محل هذا المذهب الواجبات الادبيه التي يفرضها قانون الاخلاق على الفرد نحو غيره ، وهي تلخص في احترام حقوق الغير والسعى في اسعاده . على هذا النحو وعلى هذا النحو وحده يتحقق التعاون العالمى ، وتشمل نعمة السلام كل بنى الاسان .

فهرس

٧	تقديم
١٧	نشأتى الاولى
٣٠	اشتغالى بالسياسة
٣٩	اشتغالى بالصحافة ورأى فى الخديو عباس
٤٩	لورد كرومر أمام التاريخ
٦٠	ردى على اللورد كرومر
٧٦	طالبنا بالاستقلال التام
٨٩	اربعة رجال عرفتهم
١٠٣	رحلتى الى أوروبا والى المدينة المنورة
١٢٨	مع سعد زغلول والخديو عباس
١٤٠	عرفت تولستوى وفتحى زغلول
١٥٢	موقفنا من الحرب سنة ١٩١٤
١٦٣	فى ثورة سنة ١٩١٩
١٧٥	من الجامعة الى الوزارة
١٨٦	من الوزارة الى المجمع اللغوى
١٩٤	الاخلاق وكيف ينبغى أن تكون

رقم الايداع بدار الكتب ٢٨٤٠ - ٨٢

الترقيم الدولى : ٢ - ٠٠٠ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

العدد القادم

٢٠ سنة

في حجرة الاعترافات .



نقلم

دكتور فردريك لويس



نقله الى العربية :

دكتور أمير بقطر

يصدر ٥ يونية ١٩٨٢

وكلاء اشتراكات مجلات دارالمجلد

جدة - ص - ب رقم ٤٩٣
السيد هاشم على نحاس
المملكة العربية السعودية

THE ARABIC PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
7. Bishopsthorpe Road
London S.E. 26 ENGLAND

انجلترا :

M. Miguel Maccul Cury. B. 25 de Marac. 990
Caixa Postal 7406, Sao Paulo. BRASIL.

البرازيل :

اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ٣٠٠ ملجم :-

سوريا ٤٠٠ ق.س ، لبنان ٤٠٠ ق.ل ، الاردن ٤٠٠ فلس ، الكويت ٥٠٠ فلس ،
العراق ٥٠٠ فلس ، السعودية ٦ ريال ، السودان ٣٥٠ مليما ، تونس ٦٥٠ مليما
المغرب ٨٠٠ فرنكا ، الجزائر ٦٥٠ سنتيما ، الخليج ٤٥٠ فلس ، غزة ٨٠ ليرة ،
الصومال ٥٠ بنى ، دايار ٤٠٠ فرنكا ، لاجوس ٦٠ بنى ، اسمره ٥٠٠ سنتا ،
اليمن الشمالية ٥٠ بنى ، اديس ابابا ٥٠٠ سنتا ، باريس ٨ فرنكات ، لندن ٨٠
بنى ، ايطاليا ١٢٠٠ ليرة ، سويسرا ٤ فرنكات ، اثينا ٥٠ دراخمة ، فيينا ٣٥ شلن
فرانكفورت ٣٥٠ مارك ، كوبنهاجن ١٠ كرونات ، استوكهولم ١٤ كرونة ، كندا ٢٥٠
سنت ، البرازيل ٣٥٠ كروزيرو ، نيويورك ٢٥٠ سنت ، لوس انجلوس ٣٠٠
سنت ، استراليا ٣٠٠ سنتا ، هولندا ٤ فلورين



هذا الكتاب

قصة أستاذ الجيل « أحمد لطفي السيد باشا » ، هي قصة حياة رجل كبير من رجالات مصر والبلاد العربية ، أسهم في المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية والتعليمية عشرات السنين .. وكانت قصته في هذه المجالات وغيرها حافلة طويلة مثمرة تلفت الانظار .

وقد صدرت بعض الكتب عن حياة لطفي السيد ، ولكن كتابنا هذا يكتبه هو بقلمه ، مما يجعل للكتاب أهمية خاصة .. فقد شهد الرجل وعمل بنفسه ما كتبه عن نفسه ، ورأى الأشياء رأى العين ، والتقى بالناس وتعاون معهم كما اختلف مع بعضهم خلال العمل التاريخي الذي قام به جيل لطفي السيد منذ بدأت مصر تصحو وتطالب باستقلالها في بداية القرن العشرين الى ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وكتاب الهلال يعتز بنشر هذه القصة الوطنية وتقديم هذه السيرة الشخصية لرجل اختار معاصروه أن يسموه ، «أستاذ الجيل»